عدد 96 — 18 محرم 1442 (7 سبتمبر 2020)

ISSN 2458–5785

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2019–2020 : دورة أبريل 2020

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

فهرست

دورة أبريل 2020

صفحة

• محضر الجلسة رقم 303 ليوم الثلاثاء 29 ذو القعدة 1441 (21 يوليوز 2020) 7940

جدول الأعمال: جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة عن الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة حول موضوع: "**السياسات العمومية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والرقمية، في ضوء الدروس المستخلصة من تداعيات أزمة كورونا**".

صفحة

• محضر الجلسة رقم 304 ليوم الخميس 2 ذو الحجة 1441 (23 يوليوز 2020) 7971

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على:

1. مشروع قانون رقم 04.20 يتعلق بالبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛
2. مشروع قانون رقم 38.18 بإعادة تنظيم مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لفائدة رجال السلطة التابعين لوزارة الداخلية، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب في إطار قراءة ثانية؛
3. مقترح يقضي بتغييروتتميم النظام الداخلي لمجلس المستشارين.

• محضر الجلسة رقم 305 ليوم الخميس 2 ذو الحجة 1441 (23 يوليوز 2020) 7985

جدول الأعمال: اختتام دورة أبريل للسنة التشريعية 2019-2020.

محضر الجلسة رقم 303

التاريخ: الثلاثاء 29 ذو القعدة 1441هـ (21 يوليوز 2020م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وثلاث وخمسون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة التاسعة بعد الزوال.

جدول الأعمال: جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة عن الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة حول موضوع: **"السياسات العمومية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والرقمية، في ضوء الدروس المستخلصة من تداعيات أزمة كورونا"**.

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

على بركة الله أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد وزير الدولة المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور، والمادتين 283 و284 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص مجلسنا هذه الجلسة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة المحترم، حول موضوع: "السياسات العمومية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والرقمية، في ضوء الدروس المستخلصة من تداعيات أزمة كورونا".

وقبل الشروع في تناول الأسئلة المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، أعطي الكلمة للسيد الأمين المحترم لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

تفضلوا، السيد الأمين.

المستشار السيد إدريس الراضي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد وزير الدولة المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصل مجلس المستشارين من مجلس النواب بمشاريع القوانين التالية:

- "مشروع قانون رقم 42.18 يتعلق بمراقبة تصدير واستيراد السلع ذات الاستعمال المزدوج، المدني والعسكري، والخدمات المتصلة بها"؛

- "مشروع قانون رقم 38.18 بإعادة تنظيم مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لفائدة رجال السلطة التابعين لوزارة الداخلية"، في إطار قراءة ثانية بعد تعديل المادة 29 منه؛

- "مشروع قانون رقم 04.20 يتعلق بالبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية".

وبالنسبة لأسئلة السيدات والسادة أعضاء المجلس، فقد توصلت رئاسة المجلس في الفترة الممتدة من 14 يوليوز إلى 20 يوليوز 2020، بما يلي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 15 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 100 سؤال؛

- عدد الأجوبة الكتابية: 103 ديال الأجوبة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الأمين.

ونشرع الآن في معالجة أسئلة محور هذه الجلسة، حول "السياسات العمومية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والرقمية، في ضوء الدروس المستخلصة من تداعيات أزمة كوفيد-19"، وعندنا في هذا المحور 12 سؤالا.

وأفتح الآن باب التدخلات وأعطي الكلمة لأول متدخل عن فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء بن الطالب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

نسائلكم حول السياسات العمومية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والرقمية على ضوء الدروس المستخلصة من تداعيات أزمة كورونا.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة.

وأعطي الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد محمد العزري:

شكرا السيد الرئيس.

نسائلكم، السيد رئيس الحكومة، عن السياسات العمومية التي تنهجها الحكومة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والرقمية، في ضوء الدروس المستخلصة من تداعيات أزمة كورونا.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

أعطي الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد الحسين العبادي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

سؤالنا في فريق العدالة والتنمية هو حول "استراتيجية الحكومة من أجل ملاءمة السياسات الاقتصادية والاجتماعية والرقمية ومع المتغيرات في ضوء جائحة كورونا".

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن للفريق الحركي.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

لجائحة كورونا دروس متعددة، وعليه نسائلكم، السيد رئيس الحكومة، حول المعالم الأساسية للسياسات العمومية الجديدة لمغرب ما بعد الجائحة في المجال المؤسساتي والسوسيو اقتصادي والرقمي.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السي يحفظه.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار، السيد الرئيس لكم الكلمة.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

ما هي الدروس المستخلصة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والرقمية التي خلفتها جائحة كورونا؟

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي.

الفريق الاشتراكي.

المستشار السيد أبو بكر اعبيد:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نسائلكم عن السياسات العمومية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والرقمية، على ضوء الدروس المستخلصة من تداعيات أزمة كورونا.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، ياله السي عمر.

المستشار السيد عمر مورو:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

زملائي المحترمين،

إننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب نجدد تقديرنا بعمل الحكومة، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وحفظه، لما قامت به من عمل جبار، سواء لاحتواء الوباء أو للحد من تداعياته الاقتصادية والاجتماعية، أو لضمان الأمن والاستقرار.

كما نتوجه بالشكر للسيد رئيس الحكومة على تفاعله الإيجابي مع دعوات فريقنا البرلماني من أجل تفعيل مخرجات الاتفاق الثلاثي لـ 25 أبريل 2019، من خلال إصدار مرسوم المادة 16 من مدونة الشغل، والذي سيساعد المقاولة على الحفاظ على مناصب الشغل وجعلها أكثر

مرونة.

السيد رئيس الحكومة،

مهم جدا أن نناقش اليوم موضوعا محوريا مرتبطا بالسياسات العمومية المتخذة من طرف الدولة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والرقمية، فقد علمتنا الجائحة كيف نعول على مقاولاتنا وعلى كفاءاتنا الوطنية، وخاصة الشابة منها، وعلمتنا كذلك كيف نربح الرهانات من خلال تضافر جهودنا، ومكنتنا كذلك من مراجعة مجموعة من السلوكيات والتصرفات لتصحيح مسارنا، لقد أثبتنا للعالم بأننا قادرون وفي مستوى التحدي، بفعل القيادة النيرة لصاحب الجلالة وبفضل طاقاتنا وكفاءاتنا وتضامننا.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

الكل يعترف اليوم بأن استئناف النسيج المقاولاتي للعمل راجع بالدرجة الأولى للتدابير التي اتخذتها الحكومة خلال الشهور الأولى للأزمة الصحية، استنادا للدروس والعبر التي استخلصناها جميعا، أفرادا وعائلات ومقاولات وإدارات، في ظل جائحة "كوفيد-19"، والتي مكنت من تدبير الشأن الصحي والوطني، بجانب العمل على دعم المقاولات في الحفاظ على مناصب الشغل، بفضل الإجراءات المتعددة المتخذة لصالحها لحماية الإنتاج ولصالح العائلات لحماية الاستهلاك على حد سواء.

هذا العمل يجب أن يستمر، لأن الخطر لم يختف تماما، وذلك من خلال توفير مناخ أعمال مناسب، يضمن حماية المقاولات، ويحافظ على القدرة الشرائية لما للطلب العام من دور محوري في صناعة التنمية.

من أجل ذلك، نطلب من الحكومة أن تستمر في يقظتها ودعمها للقطاعات الأكثر تضررا، وخاصة القطاعات المرتبطة بالخارج وبالحركية المجالية، كمنظومة السياحة مثلا، والتي قد يستغرق تعافيها وقتا ليس بالقصير.

وفي هذا الصدد، يمكن الجزم أن التعويل على السياحة الداخلية لإنقاذ سياحتنا الوطنية، هو رهان قد ينجح، ولكن فقط إذا توفرت له مجموعة من الشروط المرتبطة بالسلامة وبسياسة تعريفية ملائمة وتحفيزات أخرى.

وبالرجوع إلى الدراسات الأخيرة المنجزة من قبل المندوبية السامية للتخطيط والتي نستخلص منها بأن 71% من العائلات المغربية لا تحبذ أصلا السفر خلال العطلة الصيفية، فإن من شأن ذلك أن يعقد من مهمة الفاعلين في مجال السياحة في هذه الظروف الدقيقة، خاصة وأن التدابير الحكومية في المرحلة الثالثة من تخفيف الحجر الصحي لم تقدم أي أجوبة لمهنيي السياحة.

السيد رئيس الحكومة،

تلعب المقاولات المتوسطة والصغيرة والصغيرة جدا دورا محوريا في تنشيط الاقتصاد الوطني وتوفير مناصب الشغل وفي خلق الثروة، هذه الشريحة التي تكتنف فئة التجاروأرباب المهن الحرة الصغرى والحرفيين والمقاولين الذاتيين، تضررت بشكل كبير خلال مرحلة الحجر الصحي، إذ فقدت قوت عائلاتها ولم تستطع أن تستفيد من التدابير الاجتماعية أو الاقتصادية أو المالية، أسوة بشرائح واسعة من المجتمع، لتصنيفها تارة ضمن القطاع غير المهيكل ونسيانها تارة أخرى. ونتخوف السيد رئيس الحكومة، أن يتم تجاهلها في المرحلة اللاحقة أيضا.

وإننا ندعو الحكومة أيضا من هذا المنبر للالتفات لفئة التجار والمهنيين بمنطق مسؤول وبعيدا عن المقاربات الإقصائية، فهذه الفئات هي من أعمدة الاقتصاد الوطني، ولبنة الاستقرار الوطني وازدهاره.

وفي هذا الصدد، ندعو الحكومة لبلورة مقاربة متكاملة لمواكبة هذه الفئة، يمكن اختزالها في 4 كلمات مفاتيح: "أمان" و"اندماج" و"إنصاف" و"استدامة"، وهي الأهداف التي نرغب في أن تستحضرها الحكومة عند تنزيل سياسة من سياساتها، سواء تعلق الأمر بالمجال الاقتصادي أو الاجتماعي أو الرقمي أو الصحي أو غيره من المجالات.

كما ندعوكم، السيد رئيس الحكومة، إلى التفاتة خاصة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني الذي يعتبر رافعة لتنمية العالم القروي وسبيل لإعادة توزيع الثروة وتوفير العيش الكريم للمغاربة.

السيد رئيس الحكومة،

في إطار تحسين منظومة الحكامة، لا يفوتني الدعوة للإسراع في تكريس وضع الجهة كمؤسسة متكاملة وكمستوى ترابي استراتيجي لتدبير الخصوصيات المحلية في تناسق مع التوجهات الوطنية لتمكينها من بلورة الذكاء الترابي.

أيضا، لابد وأن يكون العنصر البشري في قلب كل السياسات المستقبلية من خلال تبني مخططات وبرامج مرحلية، وهو ما يعني، من جهة، إعادة الاعتبار للمدرسة والجامعة والتكوين المهني والبحث العلمي في علاقة جدلية بحاجيات المقاولة الوطنية.

السيد رئيس الحكومة،

في الختام، لذلك نريد أن تكون الأزمة الحالية فرصة لتقييم سياساتنا العمومية واختياراتنا السياسية ببلدنا منذ زمن طويل، وذلك على كل المستويات الاجتماعية والاقتصادية، على ضوء مخلفات الاختبار العسير الذي مر به المغرب والعالم ككل، وفي أفق بناء نموذج تنموي وطني رائد، متين ومستدام.

وشكرا.

<u>السيد الرئيس:</u>

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء اليحياوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

نسائلكم عن الاستراتيجيات المزمع اتخاذها من أجل سن سياسات عمومية واقعية وناجعة، آخذين بعين الاعتبار الدروس المستخلصة من جائحة "كوفيد-19".

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة الآن للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيد وزير الدولة المحترم،

السيد الوزير،

الإخوان الأعزاء،

السيد رئيس الحكومة،

ما نلاحظه اليوم بكل وضوح خلال أزمة هذا الوباء، أنكم استمعتم لممثلي المأجورين والعمال، واستمعتم أيضا لكل الفاعلين الاقتصاديين في كل القطاعات، وما يؤسفني شخصيا أنني نهتكم في كل المناسبات إلى فئة من المغاربة ضحت وما زالت تضحي في صمت بسواعدها، وهي مهددة بالإفلاس والتشرد بل–لا قدر الله–بالسجن أي الحبس.

من المؤسف أن أذكرك دائما بما تفعله دول أجنبية لفائدة الفلاح من دعم ومساعدات معنوية ومادية، بالأمس القريب مثلا "لالة ميمونة" بالغرب، لن نختلف في طريقة وكيفية التدبير الوبائي لأنها من اختصاص الأمنيين، أما طريقة تدبير الأضرار والخسائر والمصائب التي تكبدها الفلاحة، مول الدلاح ضاع لو، مول اللوبيا ضاعت لو، مول السكوم ضاعت لو، مول ماطيشة ضاعت لو، مختلف المنتوجات تم ضياعها.

السؤال الموجه إليكم: هل شكلتم لجنا لتقييم الخسائر؟ هل تواصلتم مع المتضررين السيد رئيس الحكومة؟ من ينظر إلى الحالة المأساوية للمتضررين؟

مثال آخر للوقوف على حجم الأضرار والمعاناة والمخاطر التي يواجهها الفلاح، ويمكنكم تشكيل لجنة للإطلاع على هذا الواقع في أكبر سوق للجملة بالمغرب بالدار البيضاء. أولا، الأسعار ديال العيد دبا قرب، ديال الخروف أو الخروفات، آش غادي نقول لك، السيد.. تنتمنى تدير لجنة، راه ذاك الشي كارثة اللي كيتكبدوها الفلاحة. خيزو، السيد رئيس الحكومة–وديرلجنة–50 فرنك، الدنجال 8 ريال، الدلاح 8 ريال، ماطيشة 400 ريال و300 ريال للصندوق.

السيد رئيس الحكومة،

واش ماشي عار أن هاذ الناس لعبو واحد الدور وكانو في الصف الأمامي، وديما تنقول راهم جنود الأمن الغذائي وما يتنصفوش؟

ثانيا، يستقبل السوق 1500 ولا 1700 شاحنة من إسبانيا ومن كل مناطق المغرب، أما الزوار 30.000 بدون أي إجراء وقائي من الوباء، وبالتالي حتى أكون متواضع: 300 حالة اللي دارو لها (test) تصورو معايا–لا قدر الله–إذا كانت شي بؤرة كما كانت في "لالة ميمونة" حيث سدوكلشي، أترك لكم تقدير الكارثة وكيفاش غتتعاملو ملي هذا السوق تيوزع على المغاربة وتيوزع على 6 المليون ديال السكان اللي كاينين في الدار البيضاء، تنخلي لك أنت السيد رئيس الحكومة..

أنا اليوم اللي غادي نؤكد عليه لم يبق لنا إلا أن نناشد رمز سيادة هذا البلد الأمين، جلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، لإنصاف الفلاح المغربي في كل محنه، سنتين من الجفاف، حرام، اعطيتوه 40 ريال للخروف، حرام، يبيع الزرع بـ 4000 ريال. حرام ثم حرام أنكم ما تعتنيوش به.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

لا شك أنكم استوعبتم الدروس ديال جائحة كورونا، بالتالي نحن نطالبكم أو نسائلكم حول السياسات العمومية التي ستسنونها لمواجهة تداعيات هذه الجائحة وللخروج ببلدنا ناجحا من هذه الجائحة.

لا نطلب منكم، السيد رئيس الحكومة، أن تسردوا علينا الاستراتيجيات اللي معروفة أو أنكم تجيو تقولو لنا وتعاودو علينا ذاك الشي ديال الأرامل ودرنا ودرنا. بغينا أشنو درتو في قلب هذه الجائحة لمواجهة تداعياتها من بعد؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد المستشار المحترم السي عبد اللطيف أعمو تعذر عليه

الحضور لأسباب خارجة عن إرادته، وقد وافانا بمداخلته مكتوبة، وسيجري تضمينها في محاضر هذه الجلسة (أنظر الملحق).

الكلمة الآن لكم، السيد رئيس الحكومة، للإجابة على الأسئلة اللي استمعنا لها.

السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه.

السيد الرئيس المحترم،

السيد وزير الدولة،

والسيدات والسادة الوزراء والبرلمانيين المستشارين المحترمون،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

هذا الموضوع اللي اخترتوه موضوع آني ومهم وكنشكركم عليه، وهذه المرة ربما التاسعة أو العاشرة التي نتناول فيها في الغرفة الأولى والغرفة الثانية هذا الموضوع ديال جائحة كورونا وتأثيرات جائحة كورونا.

ذلك، أننا ومنذ أواخر فبراير، بداية مارس الماضي، ونحن في معركة مفتوحة مستمرة مع جائحة كورونا وتداعياتها، ولذلك قررت بلادنا العمل تحت ظل حالة الطوارئ الصحية، والتي مددناها للمرة الرابعة، آخر مرة إلى غاية 10 غشت المقبل إن شاء الله، لكننا بدأنا عملية تخفيف الحجر الصحي، وعيا منا بأننا وصلنا إلى مرحلة ديال الفهم ديال المرض، يمكننا من تخفيف الحجر الصحي، لكن، بطبيعة الحال مع الإشارة إلى ضرورة استمرار الالتزام بالإجراءات الصحية الفردية والإجراءات الاحترازية الجماعية، لكي نحمي أنفسنا وأسرنا وبناتنا وأبناءنا ونحمي وطننا.

هذا التخفيف ديال الحجر الصحي تزامن معه الاستئناف التدريجي للحياة الاجتماعية الطبيعية وللحياة الاقتصادية بمختلف أنواعها، سواء كانت خدماتية أو كانت صناعية أو كانت تجارية، لكن كما قلت نحتاج إلى استمرار اليقظة، اليقظة لنرصد ما قمنا به لحد الساعة، وقد استطاعت بلادنا، والحمد لله، بقيادة جلالة الملك، حفظه الله، وبتوجيهاته الاستشرافية والإنسانية السامية أن ننجح في التحكم في الوباء، فأنتم تعرفون أن عدد الإصابات بهذا الوباء لحد الساعة تتجاوز قليلا 17.500 إصابة و276 وفاة.

مع الإشارة إلى أننا كنا في البداية انطلقنا بنسبة إماتة، نسبة الوفيات من نسبة الحالات المؤكدة، انطلقنا في البداية من نسبة ديال الإماتة ديال 2.7% لنصل اليوم إلى نسبة إماتة والحمد لله في 1.6%، وهي من أقل النسب في العالم، وهي كتنقص على 1.6 شوية، من أقل النسب في العالم.

ونشير هنا إلى أن المتوسط العالمي أمس هو تقريبا 4.2%، كما أن نسبة التعافي من النسب المحترمة في العالم اللي هي اليوم عندنا في بلادنا 86.6%، نسبة الأشخاص الذين تعافوا مقابل نسبة الأشخاص اللي كانو تصابو المرة الأولى، وهذا شيء مهم جدا، وحققنا تقدم على جميع المستويات في مواجهة الوباء، لكن هذا لا يعني أننا خرجنا من الوباء كلية، فنحن اليوم في مرحلة دقيقة، نحتاج إلى الوعي الجماعي، الوعي الجماعي لمواصلة الالتزام بالتدابير الاحترازية والوقائية والانضباط للقرارات والتدابير المؤسساتية المرتبطة بحالة الطوارئ الصحية من أجل انتقال آمن وسلس لمرحلة ما بعد الحجر الصحي.

احنا محتاجين اليوم إلى التزام جماعي، والتزام صارم من قبل الجميع، من قبل المواطنات والمواطنين جميعا، من قبل المؤسسات الإنتاجية الصناعية والتجارية والخدماتية، ومن قبل الإدارة والمسؤولين، التزام جماعي وصارم من قبل الجميع، مختلف الالتزامات وخصوصا، أولا وقبل كل شيء، القضية ديال النظافة، وخا نكرروها حتى نعياو ما غاديش تكون كافية، نظافة غسل الأيدي على الأقل بالصابون أو بالمحلول المعقم مرارا كل يوم، كل ساعتين مثلا، وأيضا المسح ديال جميع الأدوات اللي تستعمل بهذاك المحلول الكحولي المعقم، هاذي أولا؛

ثانيا، الاستمرار في استعمال الكمامة في الفضاءات العمومية وخصوصا الفضاءات العمومية المغلقة، ولكن أيضا المفتوحة؛

ثالثا، التباعد الاجتماعي: متر إلى متر ونصف بين شخص وشخص عندما نلتقي، ما نبقاوش نتسالمو باليدين، ما نبقاوش نتعانقو، بالنسبة للناس اللي بعاد بطبيعة الحال، أما داخل الأسرة الواحدة راه هوما عايشين مجموعين، والله يجازيكم بخير التزمو بهاذ الشي، لأن أنا تلاقيت مع ناس اللي ما كيلتزموش بهاذ الشي، كنقول له أشنو هاذ الشي؟ وهما مثقفين، بحال إذا كاين واحد الشعور بأن هذا الفيروس صافي نقص، وأنه ما بقاش، لا، ما يزال الفيروس فيما بيننا وما يزال الخطر ماثلا أمامنا وخا احنا، الحمد لله، متحكمين في الوباء، ولكن إذا ما التزمناش بهذه الإجراءات ما عرفناش آش غادي يوقع.

ومرة أخرى، أعيد للمرة الثالثة بمناسبة عيد الأضحى المبارك اللي بغينا، إن شاء الله، يكون عيد بركة وعيد الصحة وعيد عافية وعيد فرح لجميع الأسر المغربية، بل جميع الأسر المسلمة حيثما كانت في العالم، بغينا باش الجميع يلتزم ونقللو من السفر ما أمكن. اللي ضروري يسافر ما غاديش نقولو له ما تسافرش، ماشي ممنوع، ولكن ما أمكن اللي مكن يبقى في دارو، يبقى في دارو، ما نكثروش من السفر وخصوصا بمناسبة العيد، هذا لا يناقض التشجيع على السياحة الداخلية، السياحة الداخلية مستمرة قبل العيد وبعد العيد.

الدروس المستخلصة، هذا هو الكلمة التي ترد في أغلب التدخلات، بغيت نأكد، أولا، على أن بلادنا، الحمد لله، بالقيادة الرشيدة لجلالة الملك، حفظه الله، وبتوجيهاته السامية، قدمت نموذج متميز في

التصدي للجائحة، سواء على مستوى الاستباقية والتدابير الاحترازية، كما قلنا، أو على مستوى السرعة والفعالية في اتخاذ القرارات لمواجهة تداعيات هذه الجائحة على مختلف الأصعدة، على الصعيد الصحي، على الصعيد الاقتصادي، على الصعيد الاجتماعي، وعلى أصعدة أخرى.

غير أن هذا لا يمنع من الاعتراف بأن هناك صعوبات كبيرة نعانيها نحن ويعانيها العالم كله. أنتم تعرفون أن هذه الجائحة فاجأت العالم، وأن كثير من الدول حارت في كيفية مواجهتها من البداية، وأنا كنت هناك نقاش واختلافات بين المتخصصين أنفسهم في فهم هذا الفيروس، في فهم طرق انتشاره وفي فهم كيفية إمراضه، آليات الإمراض ديالو وفي فهم كيفية محاصرته وفي فهم علاجه أو الوقاية منه، وما تزال الكثير من الأسئلة مطروحة إلى اليوم لدى المخصصين الكبار في بلانا وفي العالم كله.

فلذلك، هناك حيرة في مواجهة هذا الفيروس، وإلى اليوم الكثير من البلدان هي اليوم تعاني من مئات الوفيات يوميا أو أكثر من 1000 حالة وفاة يوميا، الكثير من البلدان، وما تزال البلدان تعاني من عشرات الآلاف من الإصابات يوميا، راه الخيال هذا، هاذ الكلام ألفاظ يجمعها الفم اللي تيقولو المغاربة، هذه الأرقام كيجمعها غير الفم، ولكن في الواقع خسائر بشرية محزنة لكثير من الأسر ولكثير من المواطنات والمواطنين في دول كثيرة.

فلذلك، هناك إشكالات كثيرة وكبيرة يواجهها العالم كله، وبطبيعة العالم اليوم قرية، فلذلك كل تجربة في مكان تنتقل إلى مكان آخر، وهناك منظمات دولية وجهات عالمية التي تنسق، وفي مقدمتها منظمة الصحة العالمية لكي تنتقل التجارب وليستفيد بعضنا من بعض.

ما هي الدروس المستخلصة عالميا؟

على المستوى الصحي، كشفت الجائحة أن العالم لم يكن مسلحا بما فيه الكفاية لمواجهة المخاطر الكبيرة المحدقة بالبشرية، والتي قد تأتي من كائنات مجهرية، (microscopiques)، مجهرية لا ترى بالعين المجردة، مما يستدعي تضافر الجهود والتعاون على المستوى الدولي، تشجيع البحث العلمي، وإعادة ترتيب الأولويات في المجال الصحي.

وعلى المستوى الاقتصادي، أبانت هذه الأزمة أنه مهما بلغت قوة الاقتصادات العالمية، فإنها تبقى من الهشاشة بمكان أمام مثل هذه الهزات، مما يفرض إعادة النظر في سلاسل الإنتاج، بما يمكن من تأمين حد أدنى من الحاجيات الذاتية في بعض المجالات الحيوية وتعزيز مناعة الاقتصادات الوطنية والاقتصادات الجهوية.

وعلى المستوى الاجتماعي، أكدت الأزمة على ضرورة الاهتمام أكثر بتقليص التفاوتات الاجتماعية وضمان العيش الكريم للمواطنين والحاجة إلى التوفر على منظومة أو منظومات قوية للحماية الاجتماعية، كفيلة بإيصال ثمرات البرامج الاجتماعية إلى الفئات المستحقة، وخصوصا الأكثر هشاشة بنجاعة وفعالية.

وعلى المستوى المجتمعي، من المنتظر أن تؤثر الجائحة بشكل مباشر على نمط وأسلوب حياة الناس بمختلف مستوياتهم، الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، سواء تعلق الأمر بالشغل أو التنقل أو العيش المشترك، مما يتطلب تكييف أسلوب عيش المواطنين بصفة عامة، وكذا المرافق العمومية الأساسية وجعلها أكثر قدرة للاستجابة لحاجيات الأمم في الأزمات المستجدة.

وعلى المستوى الرقمي، أحدثت أزمة كورونا موجة من التغيرات السريعة في السلوكيات عبر العالم، سلوكيات المواطنين وسلوكيات المقاولات، مما أفرز آفاقا واعدة للتحول الرقمي للاقتصاد والمجتمع على مختلف مستويات تدبير العلاقات المتبادلة بين المواطنين والمقاولات والإدارة.

باختصار، أحدثت جائحة كورونا اهتزازات على مستوى الفهم والتفكير والعلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الأمم وداخل كل أمة، أمة.

كل هذه التحولات والتحديات التي أفرزتها الجائحة على مختلف المستويات تستلزم إجابات جديدة ومقنعة، وهو ما تنكب عليه الحكومة من خلال ملاءمة تدخلاتها مع الظرفية الحالية وتداعياتها على مختلف المستويات، سواء بتسريع برامجها التي أظهرت الأزمة حجم الحاجة إليها وصوابية العمل الحكومي أو المنطلق الحكومي منذ البداية فيها، أو بإبداع حلول وسياسات وبرامج جديدة إضافية ومبتكرة.

تعمل الحكومة على الرفع من أدائها لمواكبة التحولات المتسارعة، وكذا تحسين مستوى التنسيق والالتقائية في عملها، لاسيما من خلال تفعيل جميع أدوات الحكامة الكفيلة بهذا التنسيق وتسريع مختلف البرامج، حيث حرصت شخصيا في أقل من شهر، هذا الشهر الأخير، بعد بدء تخفيف الحجر الصحي على عقد وترؤس عدد من اللجان الوطنية أو اللجان الوزارية، مثل:

- اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، والتي صادقنا فيها على التقرير الطوعي السنوي الخاص بأهداف التنمية المستدامة 2030، والذي عرض بعد ذلك في نيويورك؛

- اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال، والتي تقوم بعمل مهم ونجحنا، الحمد لله، انتقلنا من المرتبة 128 سنة 2010 إلى المرتبة 53 سنة 2019، وهو قفزة كبيرة، تحسين مناخ الأعمال للمستثمرين وللمقاولات الوطنية والأجنبية وأيضا لعدد من المواطنين؛

- ثالثا، لجنة الاستثمارات، التي أعطت دفعة للاستثمار الخاص؛

- رابعا، اللجنة الوزارية لشؤون المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، والتي ناقشت عدد من البرامج المهمة، وفي مقدمتها البدء في الحماية الاجتماعية لعدد من المغاربة المقيمين بالخارج؛

- خامسا، اللجنة الوطنية المكلفة بتتبع ومواكبة إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، والتي عقدت منذ 10 أيام تقريبا، والتي عرضت فيها لوحة قيادة شاملة لإصلاح منظومة التربية والتكوين وتنزيل أو تفعيل القانون الإطار؛

- اللجنة الوزارية الدائمة للسياسة العقارية؛

- اللجنة الوزارية للخطة الحكومية للمساواة.

وهذه اللجان وبرامجها كلها مرتبطة بإصلاحات هيكلية أو إصلاحات مهمة تباشرها بلادنا، وتسهم في تسريع إنعاش الاقتصاد والتنمية بمفهومها الشامل. باش نستافدو من الأزمة، ماشي معناه غادي نمحيو ذاك الشي اللي كان ونعاود نبداو من الصفر. لا، ذاك الشي اللي كان مزيان وغاديين فيه مهم نقويوه ونرصدوه ونسرعوه ونطبقوه مزيان. صندوق الأرامل ماشي عيب، صندوق الأرامل إنجاز مهم وغادي نمشيو نطوروه أكثر، وهكذا مختلف المبادرات والبرامج الأخرى مع العلم أن غادي نجي للحماية الاجتماعية والمنظور ديالنا اللي بديناه من خلال سياسة مندمجة.

حضرات السيدات والسادة،

السيد الرئيس المحترم،

جوابا على أسئلة السيدات والسادة المستشارين غادي نتطرق للتوجهات الحكومية في هذا المجال من خلال ثلاثة (3) المحاور:

- المحور الأول: دعم الاقتصاد الوطني؛

- المحور الثاني: هو إعطاء الأولوية للنهوض بالقطاعات الاجتماعية؛

- المحور الثالث: يتعلق بالتسريع بالتحول الرقمي.

لأن هي هاذي المسائل اللي واردة في الأسئلة ديالكم، الاقتصادي والاجتماعي والرقمي.

على المستوى الاقتصادي، خاصنا نعترفو بأن العالم كله باقي في البداية ديال استخلاص الدروس من هذه الجائحة، هي ما تزال محيرة للعالم، والدول المتقدمة وكثير من المنظمات الدولية المختصة ما تزال في مرحلة تقييم تداعيات الجائحة، كتدير إجراءات، ولكن ما تزال مستمرة في التقييم.

ويجدر التأكيد هنا خاصنا نأكدو على واحد القضية مهمة، وهو أن الاقتصاد الوطني عرف خلال العقدين الأخيرين، وخصوصا خلال العقد الأخير، جملة من الإصلاحات الهيكلية والقطاعية ساهمت في تقويته وفي توطيد توازناته الاقتصادية الكبرى (les macro-économiques) وتقوية قدراته على امتصاص الأزمات والصدمات، وعززت صلابته في مواجهة الأزمات.

وما نجاح بلادنا في كثير من الامتحانات في المراحل الأخيرة إلا دليل واضح على هذه الصلابة، ومن بينها عملية مرونة الدرهم، كوننا درنا الإصلاح الأول ديال الشطر الأول ديال مرونة الدرهم، ثم الشطر الثاني، وبقي اقتصادنا صامدا بل مستمرا بل قويا، هذا دليل على أنه قوي، لأن مثل هذه التحولات لا تقوم بها إلا الأمم اللي عندها واحد التوازنات اقتصادية قوية وكبيرة، وأيضا مختلف الإصلاحات اللي تحدث عليها منذ قليل واللي ترصدت الحمد لله.

وأيضا، صمود الاقتصاد الوطني في ظل هذه الجائحة، الدليل على أن عندنا أسس قوية لمستقبل اقتصادي واعد، إن شاء الله، وجميع المؤشرات تؤشر على هذا، راه نسبة الانكماش الاقتصادي في المغرب هو تقريبا النصف من نسبة الانكماش الاقتصادي في الدول الشريكة بما فيها الدول المتقدمة، الأرقام راها منشورة، التوقعات بطبيعة الحال، أما الرقم النهائي غادي يكون حتى آخر 2020، ولكن التوقعات ناقص 10%، ناقص 11%، ناقص 8%، ناقص 6.7%، وفي المغرب ناقص 5%، التوقعات الوطنية والتوقعات الدولية حتى بالنسبة للاقتصاد ديالنا، مما يعني أن عندنا واحد القوة معينة في الاقتصاد أمام الصدمات وخا كتجي الصدمة كنرجع شوية، ولكن كنرجع غير شوية للور وفورا أسترجع التوازن.

وقد بلورت الحكومة لمواجهة الجائحة وتداعياتها رؤية اقتصادية على المستويين القصير والمتوسط، وتبلورت بالخصوص من خلال قانون المالية المعدل، ثم أيضا تبلور الحكومة معالم خطة للإنعاش الاقتصادي.

ويمكن أن أقول بأن تطور الأمور على المدى البعيد ودروس الجائحة على المدى البعيد ترتبط ارتباطا وثيقا بمشروع بلورة النموذج التنموي الجديد، والذي باشرته بلادنا بقيادة جلالة الملك حفظه الله.

تستند الرؤية الاقتصادية المذكورة إلى خمسة (5) محاور رئيسية:

1. تعزيز قدرة الاقتصاد على الصمود؛

2. تعزيز القدرة التنافسية والابتكار للمقاولة؛

3. تعزيز الاستثمار العام والخاص والشراكة بين القطاع العام والخاص؛

4. تعزيز الإنتاج الوطني؛

5. الإدماج التدريجي للقطاع غير المهيكل.

وقد كانت فرصة مناقشة التوجهات العامة لسياسة الحكومة في المجال الاقتصادي في الفترة المقبلة، كانت هذه المناقشة قد تمت في مجلس النواب وفي مجلس المستشارين من قبل السادة البرلمانيين مع السيد وزير الاقتصاد والمالية، بمناسبة عرض مشروع قانون المالية المعدل لقانون مالية 2020، فقد قدم السيد الوزير الخطوط العريضة لهذه السياسة، وقدم التوجهات التي يسير فيها قانون المالية التعديلي 2020، كما قدم عدد من الوزراء، كل في قطاعه، التفاصيل اللازمة بخصوص مخططات إقلاع قطاعاتهم في السياحة والتجارة والصناعة

والشغل والفلاحة وغيرها.

وأريد أن أؤكد هنا بأن قانون المالية التعديلي، والذي صادقتم عليه مشكورين وتعبأتم له للمصادقة عليه بسرعة، وخرجناه في واحد الظرف مهم قياسي، قانون المالية التعديلي هذا يتميز، أولا، بالحفاظ على أولوية القطاعات الاجتماعية (التعليم والصحة والتشغيل والحماية الاجتماعية).

قانون المالية التعديلي يتميز بتدابير خاصة وموجهة للحفاظ على مناصب الشغل.

قانون المالية التعديلي يتميز بإجراءات للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين، وخا المداخيل ديال المالية العمومية نقصت فصندوق المقاصة لم يمس، لأنه من آليات الحفاظ على القدرة الشرائية لعموم المواطنات والمواطنين، وأيضا عدد من الإجراءات الأخرى باش نخليو نسبة التضخم في الحدود اللي كانت واللي التوقعات هي 1% طيلة هذه السنة على حسب المندوبية السامية للتخطيط.

ويتميز قانون المالية التعديلي بالاهتمام بالجانب الاجتماعي من خلال حزمة من الإجراءات ذات الطابع الاجتماعي.

ويتميز قانون المالية التعديلي بالتوازن، من جهة، بين الترشيد في النفقات غير الضرورية (الأسفار، الكماليات)، ما كاينش تقليص لأي نفقات مهمة أو حاجية أو غيرها، مقابل تحفيز الاستثمار العمومي، على الرغم من تقلص المداخيل المحتملة في المالية العمومية.

راه إلى راجعتو الدول.. راجعو كيفاش تيديرو التقليصات في الاستثمار والتقليصات في التسيير، كاين تقليصات كبيرة، بعضها يذهب إلى 50% ما كنبغيش نعطي الأسماء، والحمد لله احنا بالعكس الاستثمار العمومي في الميزانية العامة ازداد ولم ينقص.

ولا شك أن الرهان الأساسي لبلادنا في المرحلة المقبلة في المجال الاقتصادي ينصب على دعم الاقتصاد الوطني من أجل تسريع تعافيه واستعادة ديناميته وإعطائه نفس جديد في ضوء ما أفرزته أزمة كورونا من تحديات.

أولا، تعزيز ركائز الاقتصاد الوطني وتعزيز مقاومته للصدمات الخارجية، وهذا فيه محاور:

1) **تنويع أكبر للنسيج الاقتصادي الوطني وتعزيز الاقتصادات الواعدة**: هذا، الحمد لله، الاقتصاد الوطني–هاذي من بين نقاط القوة ديالو–متنوع، فيه الفلاحة والصناعة الغذائية والصناعات التقليدية والصناعات ذات السلاسل ذات القيمة العالمية، السياحة وغيرها من القطاعات، كاين واحد التوازن في الاقتصاد الوطني مهم جدا، ولذلك نحن يجب أن نسير في تنويع أكبر للنسيج الاقتصادي الوطني وتعزيز أكبر للصناعات والقطاعات الواعدة (الاتصالات، صناعة الأدوية، الرقمنة، وغيرها)؛

2) **على مستوى إعداد الاقتصاد الوطني للتكيف مع المتغيرات التي أفرزتها الأزمة**: وهذا واحد العمل تتقوم به عدد من القطاعات الحكومية، وفي مقدمتها وزارة التجارة والصناعة بمحاولة مراجعة مقاربة المغرب ومقاربة علاقاته مع شركائه الدوليين بما يتيح تقوية موقع المغرب في التوزيع الجديد لسلاسل القيمة العالمية واستغلال الفرص التي تتيحها التحولات الكبرى عالميا، وخصوصا الرقمية والمستدامة، وغنقول لكم أن هناك فرق تشتغل على هذا في نقاش مستمر، نحن في نقاش مستمر مع شركائنا، هاذ التحول اللي غيوقع دبا ديال تغيير عدد من السلاسل العالمية جغرافيا، المغرب غادي يكون من الذين يتموقعون اليوم لكي يستفيدوا من التحولات اللي غادي توقع.

على مستوى تشجيع الاستثمار، بطبيعة الحال غادي نواصلو تحسين مناخ الأعمال وغادي نواصلو تحسين الاستثمار، غادي نواصلو العمل على أن نكون من الخمسين الأوائل عالميا فيما يخص الاقتصادات الأولى في مؤشر ممارسة الأعمال في أفق 2021، غادي نواصلو تحويل المنظومة ديالنا والآليات ديالنا ديال جلب الاستثمارات من خلال ميثاق جديد للاستثمار، مما سينعكس، إن شاء الله، على جاذبية المغرب للاستثمار.

وفي هذا الإطار، حرصت على أن نعقد "لجنة الاستثمارات" بسرعة بمجرد ما تخفف الحجر الصحي، عقدنا لجنة الاستثمارات، وهي اللجنة التي صادقت في هاذ اللقاء ديالها الأخير منذ 3 أسابيع اليوم تقريبا، 3 أسابيع على اتفاقية استثمار بغلاف مالي يناهز 23 مليار درهم، كما ترأست قبل ذلك في يوم 23 يونيو 2020 اجتماع لـ "اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال" والذي خصص لتدارس عدد من الأوارش في مجال تطوير مناخ الأعمال، وفي مقدمتها التحول الرقمي، وهاذي من بين قصص النجاح الجماعية لبلادنا بشهادة العالم كله؛

3) **دعم النسيج المقاولاتي الوطني**: وهذا فيه عدد من الإجراءات اتخذت وغادي تستمر، وجا مشروع قانون المالية التعديلي باش يؤشر على الاستمرارية ديالها إلى حدود نهاية 2020، وعندنا برامج اللي تتجاوز 2020-2021.

آليات الضمان أنتم تعرفونها جميعا "ضمان أكسجين" اللي جا من بعد منو "ضمان انطلاق المقاولات الصغيرة جدا"، (Relance TPE[1]) وأيضا "ضمان إقلاع"، الأولين للمقاولات الصغيرة والصغيرة جدا، والثاني للمقاولات المتوسطة، لإعطائها القدرة على أن تتجاوز مشاكلها في هذه المرحلة.

كما تتعرفو هاذ الشي دبا تمدد إلى نهاية 2020، وهذا شيء مهم جدا، وعدد من التحفيزات للمقاولات اللي كانت بمناسبة جائحة كورونا مددت على الأقل إلى آخر السنة وبعضها إلى السنة الأخرى.

ومن جهة أخرى، أثبتت جائحة كورونا أهمية التوفر على نسيج

[1] **T**rès **P**etite **E**ntreprise

مقاولاتي مرن وتنافسي ومتفاعل مع متغيرات الظرفية، ويستطيع مواكبة الطلب الدولي والوطني، وكما تعرفون استطاعت العديد من المقاولات، وذلك بدعم من الحكومة التحول في أنشطتها من أنشطة متضررة إلى أنشطة تمثل فرصا للنمو خلال هذه المرحلة، وهي أيضا قصة نجاح كبرى لبلدنا في مواجهة هذه الجائحة، والكمامات، الحمد لله، اللي تتلبسوها دليل عليها، اليوم المغرب كيصدر الكمامات لـ 15 دولة من بينها دول متقدمة، وقد يزيد عملية التصدير، وهاذ الشي تحول من، تقريبا العجز عن الاكتفاء الذاتي في مارس، إلى الاكتفاء الذاتي، ثم إلى التصدير في يونيو، هاذي غير بوحدها راه قصة نجاح، إضافة إلى إنتاج مختلف المستلزمات الطبية والصيدلية الأخرى، والتي نحتاجها بالخصوص في مجال مقاومة جائحة كورونا.

وقد قامت الحكومة ووضعت عدة آليات لدعم المقاولات من أجل الاستمرار في الإنتاج في مجالات كتهم هاذ الحجر الصحي ووضع–على سبيل المثال لا الحصر–البرنامج المعروف "امتياز تكنولوجي"، والذي يدعم استثمارات المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، التي تستثمر في مجال تصنيع المنتجات والمعدات الخاصة بمواجهة الوباء.

وقد استفادت العشرات من المقاولات من هذا البرنامج المهم، والذي ما يزال مستمرا، وبغيت هنا نشكر عدد من المقاولات الوطنية التي بذلت مجهود كبير في هذا التحول.

بالمناسبة، هذا كيعني المقاولات ولكن حتى التعاونيات، فكثير من التعاونيات اليوم كتنتج الكمامات بدعم بطبيعة الحال من الحكومة، ويمكن هاذ الشي يتطور باقي أكثر ليشمل ماشي فقط الكمامات، بل يشمل عدد من المستلزمات الأخرى، هاذيك البدلات الخاصة اللي تستعمل أيضا في مجال غير معقم وفي مجال يمكن تكون فيه العدوى أو الغطاء ديال الرأس أو الغطاء ديال القدمين أو غيرها من الأدوات اللي كلها بالمناسبة كتصدر.

أريد أن أشير هنا إلى قصة نجاح أخرى ديال (l'éthanol) ديال (l'alcool) راه أنتم تتعرفوه، انطلقنا من الصفر في مارس إلى الاكتفاء الذاتي في أواخر ماي، حتى ولا عندنا الاكتفاء الذاتي، ولى يمكن لنا نصنعو جميع الحاجيات ديالنا فيما يخص المحلولات الكحولية (les solutions hydroalcooliques)، والتي نستعملها اليوم في التعقيم، سواء على مستوى النظافة الشخصية للأفراد، أو على مستوى تعقيم الأدوات والأسطح.

إذن هاذي قصص نجاح كثيرة في هذا المجال، نريد أن نرصدها ونستمر فيها في المستقبل، ونحن في الحكومة بطبيعة الحال ملتزمون بدعم هذه المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة في هذه الفترة الصعبة، والتي تعمل على أن تواجه تأثيرات هذه الجائحة بالإبداع والابتكار والحركة وتحويل أنشطتها.

4) دعم الإنتاج الوطني: في هذا المجال حرصت الحكومة على تفضيل اللجوء دائما إلى المنتوج المحلي متى كان هذا الأخير بطبيعة الحال يستجيب للمعايير التقنية المطلوبة، مع ضرورة تقديم المقاولات الحائزة للصفقات لكافة الوثائق الثبوتية لمنشأ المنتوجات والمواد التي تعتزم استعمالها، بما فيها الإدلاء بفواتير وسندات التسليم، وأعطينا واحد الأهمية كبيرة لهاذ الأفضلية الوطنية بالنسبة في الاستثمارات العمومية والطلبات العمومية، وهذا استجابة لمقتضى قديم في مرسوم الصفقات العمومية (المادة 155)، والذي يلزم أصحاب المشاريع (يعني الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية) بتطبيق النسبة الأعلى المحددة في 15% في جميع نظم الاستشارة الخاصة بصفقات الأشغال والدراسات.

وبما أن البلدان، وخاصة في أوقات الأزمات، تحتاج إلى مخزون وإلى موارد استراتيجية، خاصة فيما يتعلق بالمواد الغذائية والطبية والطاقية، فقد قام المغرب بمراجعة المقاربة المعتمدة للحفاظ وتطوير مخزوناته الاستراتيجية، والحكومة عازمة على مواصلة تعزيز هذا المنحى لتقوية الإنتاج الوطني أكثر، وسنتخذ كافة الإجراءات وكافة التدابير التنظيمية والتدبيرية الضرورية من أجل ذلك، بطبيعة الحال مع مراعاة كافة التشريعات والقوانين الجاري بها العمل، وهاذ القضية ديال الحفاظ على الغذاء كون المغاربة كلهم في قمة الحجر الصحي الغذاء موجود، الحمد لله، والمستلزمات الطبية موجودة، هذه أيضا قصة نجاح أخرى لبلدنا في مواجهة الجائحة.

5) دعم وإنتاج القطاع السياحي: ذلك، أنه من أكثر القطاعات تضررا من هذه الجائحة، ليس في المغرب وحده، ولكن في العالم كله، فلذلك احنا عازمون على تشجيع ودعم السياحة الوطنية، وكنعنيو بالسياحة جميع الأنشطة المرتبطة بالسياحة، بالمناسبة القطاع السياحي يمثل 7% من الناتج الداخلي الخام، ولكن إلى دخلنا مختلف الأنشطة المرتبطة بالسياحة، والتي تستفيد منها أو التي تفيدها غادي نوصلو لنسبة 13% من الناتج الداخلي الخام.

وبالتالي، فخصنا نحافظو على التنافسية الكبرى للمغرب في مجال السياحة، وخصوصا إفريقيا، وعلى الريادة المغربية في إفريقيا في مجال السياحة، وبدأنا في اتخاذ عدد من الإجراءات لإيلاء السياحة الداخلية الأهمية، قد رأيتم أنه في المرحلة الثالثة للحجر الصحي على الرغم من الصعوبات اللي كاينة اليوم، ولكن رفعنا إمكانية الطاقة الإيوائية للفنادق إلى 100% مع إبقاء الفضاءات المشتركة في حدود 50%.

وهناك مخطط خاص وضعته الحكومة للحفاظ على النسيج السياحي الوطني وعلى مناصب الشغل في مجال السياحة وتسريع مرحلة استئناف الأنشطة السياحية وإرساء أسس التحول المستدام لهذا القطاع، وهاذ الخطة وضعت بعد مشاورات مع مختلف المهنيين وأيضا مع مختلف القطاعات الوزارية، تدارت خارطة طريق واضحة 2020-2023 نتمناو، إن شاء الله، تنجح.

ومستخدمي القطاع بداو واحد عملية الكشف التدريجي لجميع المستخدمين في القطاع، الكشف التدريجي، بمعنى مختبرات اختبار ديال "كوفيد-19"، وأيضا هناك عدد من الجهود تمت لتطوير العلامة المسماة "مرحبا بكم آمنين" (Welcome Safety)، "مرحبا بكم آمنين"، وخاصة في أوقات الأزمات، وأيضا هناك مراجعة مستمرة للتوجهات في مجال السياحة لتستطيع أن تستجيب للوضعية الحالية.

6) تأهيل وإدماج القطاع غير المهيكل: واللي كيمثل تقريبا 20% من الاقتصاد الوطني، و20% من الناتج الداخلي الخام، كما يوفر هذا النشاط أكثر من 2.4 مليون فرصة عمل، غير أنه، كما تعرفون، يتسم بالهشاشة وعدم الاستقرار وضعف الحماية الاجتماعية وتدني مستوى الأجور، والحكومة كانت دائما عندها واحد المجموعة من الإجراءات في هذا المجال، ولكن أريد أن أشير إلى أنه في عز الأزمة، وعلى الرغم من أن هذا القطاع يبقى خارج التأطير الإداري للدولة، فإن الحكومة وبتوجيهات سامية من جلالة الملك، حفظه الله، لم تتخلى عن المستخدمين في هذا القطاع.

ولذلك، من البرامج ديال الدعم اللي كان هو دعم أبناء هذا القطاع إلى جانب المهن الحرة الذين فقدوا مداخيلهم بسبب الحجر الصحي، فدعم في هذا الإطار حوالي 5.5 مليون شخص من المهنيين من أصحاب المهن الحرة وأصحاب القطاع غير المهيكل، يمكن نصف، نصف تقريبا، والدعم ديالهم مشا ليهم حتى لعندهم أو جاو لعندو عندما يكونون قريبين من الوكالات البنكية، ويعتبر هذا الدعم لهؤلاء المستخدمين، سواء اللي كانو عندهم "الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي" أو اللي في المهن الحرة أو في القطاع غير المهيكل، قصة نجاح أخرى لبلدنا في عز هذه الأزمة، والحمد لله.

كما أن الحكومة واعية بأن الاهتمام بهذه الفئة مهم جدا، وعندهم الحق، عندهم حقوق على بلدهم، وبالتالي نعتزم مواصلة مواكبة وإدماج هذا القطاع غير المهيكل في الاقتصاد المنظم من خلال إجراءات تحفيزية ومواكبة تحولها للقطاع المهيكل، واحنا واعيين بأن واحد الورش كنا بديناه اللي هو ورش تعميم التغطية الصحية على المهن الحرة والمستخدمين غير الأجراء والأحرار، هاذ الورش المهيكل هذا من بين الأوراش التي ستمكن القطاع غير المهيكل إلى الانخراط في الاقتصاد المنظم.

7) الحفاظ على مستوى الاستثمارات العمومية: هاذي هضرت عليه في عز الأزمة ورغم الصعوبات، باقي احنا ملتزمين باش نستمرو في الاستثمارات العمومية، لأننا نعترف ونحس بأن الاستثمارات العمومية هاذي واحد الرافعة للاقتصاد الوطني، سواء كانت استثمارات أو كانت حتى الطلب العمومي عموما والمشتريات العمومية، وبالتالي ليس هناك تخفيض في مجال الاستثمارات في الميزانية العامة، ولم يتم تقليص نفقات الاستثمار بالقطاعات الاجتماعية، بالخصوص في التعليم، في الصحة وفي غيرها، بل حوفظ عليها بل أصبحت عندنا طموح في 2021 نزيدو فيها.

وعلاوة على ما سبق، ستواصل الحكومة تنفيذ الإصلاحات والمشاريع المتعلقة بالمجال الاقتصادي الواردة في برنامجها، وهي مشاريع هيكلية أو ضرورية:

- **ميثاق اللاتمركز الإداري:** هذا بقا لي فيه كانت أسابيع معدودة، جا الحجر الصحي توقف، الآن سنستمر فيه؛

- **ورش إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار:** وهذا حتى هو الحمد لله، بدا بعد مصادقة البرلمان على القانون الخاص بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار؛

- **التنزيل الجهوي لمخطط التسريع الصناعي:** واللي بدا ف 2 ديال الجهات واللي خاصو يستمر للجهات الأخرى؛

- **تفعيل الإطار الجديد للشراكة بين القطاعين العام والخاص:** بعد المصادقة على القانون المنظم لهذه الشراكة؛

- **إصلاح المنظومة العقارية:** والآن نحن بصدد وضع السياسة العقارية الوطنية الجديدة، ورش كبير، كبير بدا منذ سنة ونصف تقريبا، وهو الآن في مراحل، وقد عقدنا منذ فترة هاذيك اللجنة الوزارية التي عرض فيها التقدم ديال وضع سياسة عقارية طموحة، واللي أول مرة غيوضع هاذ النوع ديال السياسة العقارية في تاريخ المغرب؛

- **المزيد من تحسين مناخ الأعمال:** اللي هو قصة نجاح –كما قلت – لبلدنا؛

- **اعتماد وتفعيل ميثاق جديد للاستثمار:** واللي راه تطور شحال من مرة، ولكن كل مرة كيكون فيها ورش جديد مرتبط بالاستثمار، بحال مثلا القانون الجديد ديال مراكز الاستثمار، بحال اللاتمركز الإداري... إلخ، هاذ الأوراش تؤثر في ميثاق الاستثمار وكتخلينا نراجعه لكي يكون منسجم مع مختلف هذه الأوراش؛

- **إعداد القانون الإطار للجبايات:** والذي كنا قد وعدنا به، والصيغة ديالو موجودة، وسنأتي به، إن شاء الله، في القريب.

على المستوى الاجتماعي:

بطبيعة الحال بغيت دائما نأكد على أن تداعيات الجائحة أكدت على صوابية اتجاه الحكومة إلى أولوية القطاعات الاجتماعية: (التعليم، الصحة، التشغيل والحماية الاجتماعية والاهتمام بأوضاع الفئات الهشة بطبيعة الحال)، وما الاتفاق الثلاثي الذي أبرم مع النقابات المركزية في 25 أبريل إلا جزء من هذا الاهتمام بالجانب الاجتماعي.

لا أريد أن أطيل في هذا المجال، الأرقام عندكم وكلشي عارفيناها، قطاع التعليم هو الأولوية. الحمد لله، الآن بدينا تنفيذ الإصلاح الجذري ديال التعليم من خلال وضع لوحة قيادة لتنفيذ القانون الإطار الذي صادقتم عليه، وإن شاء الله هذا غادي يكون عندو تأثيرات كبيرة،

بطبيعة الحال احنا ما انتظرناش تصادق على قانون الإطار، طلقنا عدد من الأوراش الكثيرة.

تكوين مدرس المستقبل، وهذا مشروع كبير وطموح لتكوين 200 ألف مدرس ديال المستقبل، التعليم الأولي اللي اعطيناه انطلاقة حتى قبل المصادقة على هاذ أسمو وغيره من الأوراش الهيكلية المهمة في مجال التعليم، واللي غادي يكون عندها تأثير كبير في تطوير التعليم.

وأريد أن أشير فقط إلى أن البرنامج الوطني لتعميم التعليم الأولي، الذي انطلق منذ سنتين تقريبا، نقول بأنه، الحمد لله، فهاذ السنتين حقق واحد النجاح كبير، فانتقل عدد الأطفال المسجلين من حوالي 700 ألف طفل (699 ألف طفل) في البداية اللي كيشكل 49% من الأطفال ديال المغرب اللي كانو مسجلين، وفي ظرف سنتين الآن وصلنا ل910 آلاف طفل وطفلة مسجل في التعليم الأولي بنسبة 72% في الموسم الدراسي 2019-2020 بزيادة 23 نقطة، مما يعني أننا تجاوزنا الهدف اللي كان مقرر اللي هو زيادة 100 ألف فقط، فإذا به زدنا 210 آلاف ديال الأطفال في هاذ التعليم الأولي مع تعبئة 46.519 مربية ومربي، في المجموع بزيادة 6583 مربية ومربي في هذه السنة فقط، معنى ذلك احنا، الحمد لله، برنامج طموح، وفيه تدخل ديال مختلف القطاعات، وخصوصا بطبيعة الحال قطاع التربية الوطنية والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

وبغيت نقول هنا بأن الميزانية ديال التعليم تزادت بـ 32% ما بين 2017 و2020، وكذلك الصحة قد انتقلت ميزانة الصحة ما بين 2017 و2020 تزادت بـ 17%، كما ازدادت عدد من الأمور المهمة التي تهم بما فيها التوظيف في الصحة، لأول مرة مع هذه الحكومة بلغنا 4000، مع أنه من قبل أقصى شيء هو 1700 سنويا، والآن عندنا 4000 منصب مالي كل سنة، إضافة لواحد القضية مهمة جدا، وهو إدخال الرقمنة في مختلف الخدمات ومختلف الأعمال اللي كتقوم بها والبحث العلمي وغيرها اللي كيقوم بها القطاع ديال الصحة، وخصوصا الصحة عن بعد.

8) **مواصلة إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية**: فلأول مرة مع هذه الحكومة يبدأ تفعيل الورش ديال التغطية الصحية والاجتماعية للمهن الحرة والمستخدمين غير الأجراء، لأول مرة كيبدا هاذ الورش واللي هو كان منصوص عليه في القانون ديال التغطية الصحية ديال 2005، يعني 14 عام من بعد عاد بدا هاذ الورش، وهذا وحده مهم جدا وكافي، هو إصلاح هيكلي والحمد لله 3 ديال الفئات دخلت، 3 فئات الآن تقريبا موجودة غادي تدخل في الأشهر المقبلة، وهناك فئات أخرى، الحمد لله، فيها استعداد المهندسين المعماريين راهم مستعدين، السيدة الوزيرة، باش نحاولو نعاود نحركو نكملو، بقا غير بضعة أسابيع ديال التشاورات معهم باش يمكن حتى هوما يدخلو.

إذن عدد من المهن الحرة والمهن اللي الآن كتنتظر (المفوضين القضائيين، التجار المرشدون السياحيون ومهن أخرى في الطريق إن شاء الله)، وهذا شيء مهم جدا في أفق أن نصل إلى تغطية صحية لـ 90%، احنا الآن في 64% أو 63% تقريبا من المواطنات والمواطنين المغاربة اللي عندهم التغطية الصحية، بغينا نوصلو لـ 90%، وهذا غادي يكون خدمة كبيرة لعموم المواطنات والمواطنين، وغادي ينقص الهشاشة وغادي ينقص الضغط ديال النفقات الصحية على الأسر وعلى الأفراد.

الدعم الاجتماعي لفائدة الفئات الهشة:

هذا ما كاين علاش نهضر عليه، ره أنتم عارفين هذا واحد الورش مهيكل وبطبيعة الحال كنشكركم، لأن البرلمان صادق أخيرا على مشروع القانون المتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وإحداث "الوكالة الوطنية للسجلات والسجل الاجتماعي الموحد". هذا الآن بعد صدور القانون غادي نبداو في التنفيذ ديالو على الأرض، وغادي يمكنا من تحديد الفئات المستهدفة في مختلف البرامج وترشيد هذه البرامج الاجتماعية باش تمشي للمستحقين ديالها فعلا.

9) إنعاش التشغيل: وهذا شيء مهم جدا، وبغيت نقول بأنه على عكس ما يروج وما يدور، فإنه ليس هناك أي تقليص لمناصب الشغل في سنة 2021، الميزانية اللي غادي تجي، وإنما هناك ترشيد لها، غادي نركزو على القطاعات ذات الأولوية، وهذا شيء مهم جدا، وبغيت نقول بأن التشغيل العمومي قام بواحد الجهد كبير جدا، لأنه في الفترة لحد الساعة فهاذ 3 سنوات وظفنا 138.000، في 3 سنوات 130.000 شخص في القطاع العمومي، بينما من قبل ما عمر ما وصلت شي فترة ولائية كاملة إلى هذا الرقم.

إعطاء دينامية جديدة لبرنامج "انطلاقة"، اللي كان توقع أمام جلالة الملك، حفظه الله، وأعطاه الانطلاقة، والهدف ديالو تشجيع الشباب على إنشاء مقاولاتهم وتمكين ولوجهم إلى مصادر التمويل ومواكبتهم لتحقيق مشاريعهم، بسبب جائحة كورونا توقف التنفيذ ديالو، لأن جات برامج أخرى اللي مشات في المقدمة، دبا غادي يرجع هاذ البرنامج، إن شاء الله.

مواصلة دعم التشغيل الذاتي، التشغيل الذاتي قصة نجاح كبرى لهذه الحكومة، التشغيل الذاتي انطلق وكان الهدف منه هو نوصلو لـ 100.000 فرد في التشغيل الذاتي حتى 2021، الآن وصلنا لـ 233.000 على الأقل، وبطبيعة الحال في ظل الجائحة درنا واحد الآلية خاصة للتمويل هي تمويل المقاول الذاتي، ضمان المقاولين الذاتيين اللي كيتضمنو 100% وبصفر فائدة، التمويلات كلها بـ 0 فائدة، وهذا آلية خاصة بهم، لأن كلهم شباب وكلهم جداد وهاذ البرنامج من البرامج التي نجحت.

إضافة إلى ذلك، لابد أن أقول، بأن هناك إصلاحات هيكلية متعلقة بالمجال الاجتماعي حتى هي غنركزو عليها، بطبيعة الحال هضرت على

إصلاح "المنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي"، لابد أن أشير إلى "برنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية" اللي غادي نواصلوه، "الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد" اللي غادي نواصلوها، "الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة" اللي غادي نواصلوها، والإصلاح الشمولي لمنظومة التقاعد أيضا.

المحور الثالث: تسريع التحول الرقمي.

احنا هاذ الجائحة أزالت عدد من العوائق اللي كانت عند المواطنات والمواطنين، عند المقاولات، عند الإدارة في الاستفادة لأبعد مدى من التحول الرقمي ومن الآليات التي تفيدها..

الحمد لله، أصبح الآن إقبال كبير على كل ما يتيحه التحول الرقمي من فرص كبيرة وضخمة، وبطبيعة الحال الحكومة تعمل على الاستفادة من هذه الفرصة، الجائحة إلى كانت عندها سلبيات كثيرة، فعندها فرص أيضا تتيح فرص كبيرة جدا، وهذه من الفرص المهمة التي تتيحها هذه الجائحة، والحكومة تعمل على تسريع التحول الرقمي من خلال توجهات واضحة، وهاذ التوجهات لأول مرة اليوم كنتوفرو على توجهات عامة للتنمية الرقمية في المغرب في أفق 2025، والتي صدرت عن وكالة التنمية الرقمية، وهاذي راه الآن منشورة، وهاذي كتشكل الإطار التوجيهي العام لهاذ التحول الرقمي في المرحلة المقبلة، ولكن عندنا (5) ديال التوجهات أساسية عندنا:

1. عندنا، أولا، ترسيخ موقع المغرب كمركز رقمي وتكنولوجي مرجعي على المستوى الإفريقي (hub africain) مرجع ومحور إفريقي؛

2. تشجيع إحداث مناصب الشغل من خلال تطوير الكفاءات في المهن الرقمية؛

3. إرساء إدارة رقمية في خدمة المواطنين والمقاولات لتلبية حاجياتهم بنسبة لا تقل عن 85%؛

4. مواكبة المقاولات الرقمية وتطوير الاقتصاد التنافسي، بفضل تطور خدمات الأداء التي حققتها التكنولوجيا الرقمية؛

5. تحسين حكامة القطاع وتعزيز السيادة الرقمية.

وسيتم تنزيل هذه التوجهات من خلال 11 برنامجا وطنيا على مدى ثلاثة (3) سنوات، تروم على الخصوص بلوغ ثلاثة (3) أهداف أساسية:

1. تبويء المغرب المركز الأول جهويا وإفريقيا؛

2. جلب أزيد من 10 ملايير درهم من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذا القطاع؛

3. دعم إحداث أزيد من 120.000 منصب شغل مباشر وغير مباشر.

وهاذ البرامج كلها حددت وحددت الكلفة ديالها المالية، حددت الأدوات ديال الاشتغال ديالها، حددت الأهداف ديالها على مدى ثلاث (3) سنوات، وإن شاء الله، راه بدا الاشتغال عليها.

التحول الرقمي كرافعة لتحسين الخدمات العمومية:

هذا واحد الملف مهم اللي خدمنا عليه في هاذ المرحلة واستفدنا من الجائحة، خرجنا من الجائحة، فانتوما كتعرفو القصة ديال التعليم عن بعد، الحمد لله، كان نجاح مقدر، كان نجاح مقدر، صحيح أنه باقي عندنا عوائق لتعميمه، ولكن هذه العوائق مقدور عليها في المستقبل القريب، إن شاء الله، ولكن هي تعتبر هذه واحد التجربة إيجابية مهمة، وكنشكر أسرة التعليم التي تعبأت لإنجاح التعليم عن بعد، سواء عبر الأنترنيت، التعليم عن بعد أو الأدوات الأخرى، الإعلام السمعي البصري الذي انخرط أيضا في هذا المجال.

مأسسة الخدمات الإدارية والعمل عن بعد بالإدارات العمومية:

هذا أيضا واحد المسألة اللي تم الاشتغال عليها بشكل كبير. تدارت، أولا، مكاتب الضبط الرقمي، تعممت، كانت عندنا محدودة، في بداية الجائحة في 1 أبريل أو في آخر مارس، كان عندنا 41 مكتب من مكاتب الضبط الرقمية، في ظرف شهرين قفزنا من 41 لـ 630 مكتب من مكاتب الضبط الرقمي، معنى ذلك أنه زاد بواحد الشكل كبير، تضاعف 15 مرة، تضاعف 15 مرة، وهذا واحد التطور كبير، وكنشكر الإدارات التي تعبأت واللي نجحت في هاذ المجال، غادي يولي هاذ الشي رصيد خصنا نرصدوه فيما بعد، وهو مهم جدا.

بطبيعة الحال عدد من الخدمات الرقمية الأخرى التي أبرزتها وأفرزتها مختلف الإدارات ومختلف المؤسسات العمومية في هذا المجال. على كل حال على مستوى الإدارة غادي نستافدو كثيرا من هاذ التحول الرقمي، باش يمكن كلشي نختصرو فيه الجهد ونختصر فيه الوقت، ونختصر فيه المال للمواطنات والمواطنين وللإدارة أيضا.

دعم التحول الرقمي لمرفق العدالة:

أنتوما راه واكبتو هاذ القضية، أصبح الآن القطاع ديال العدالة قادرا اليوم على أن يدير عددا من البرامج التي عنده ومن الخدمات عن طريق العالم الرقمي، وهناك برامج ستة (6) التي أعطيت لها الانطلاقة في هاذ المخطط ديال التحول الرقمي لمرفق العدالة:

1. البوابة المندمجة للولوج للعدالة؛

2. تعميم التبادل الإلكتروني للوثائق؛

3. التدبير اللامادي للملف القضائي؛

4. اعتماد التقنيات الرقمية في تدبير الجلسات؛

5. رقمنة المقررات القضائية وتنفيذها؛

6. نشر المعلومة القانونية والقضائية.

فلذلك، هاذ البرامج الستة (6)، إن شاء الله، بعضها راه مطبق، وبعضها في طور التطبيق، إن شاء الله، وغادي يكون التحول في هاذ المجال.

بطبيعة الحال، أهم شيء في هاذ المجال ديال التحول الرقمي هو دعم المساواة الاجتماعية وتقليص الفوارق الرقمية وتعزيز الشمول المالي، وهاذ الشي عندنا فيه عدد من البرامج، وخصوصا اليوم تسريع الأداء بالهاتف المحمول، تعميق دور مؤسسات التمويل الأصغر والتمويل الشمولي، تشجيع النماذج الكلاسيكية لزيادة الشمول المالي، الشمول المالي هو أدوات الرقمنة والتي يمكن أن يستعملها الإنسان من بيته، من عمله، من قريته، من الدوار ديالو وخا بعيد، يمكن يتلقى المال، ويمكن يرسل المال، ويمكن التبادل، ويمكن..

وهذا غادي يديرواحد العدالة بين الجهات وبين المناطق وبين الفئات وبين الأفراد، أو على الأقل يقلص هاذ الفوارق الموجودة الآن، وربما الدعم المالي المباشر للأسر في فترة الحجر الصحي، واللي نجحنا فيه كما قلت، واللي فيه على الأقل تقريبا 6.3 مليون تقريبا أو 6.4 مليون تقريبا رب أسرة، هاذي أبرزت أهمية الوسائل الرقمية في التفاعل والتواصل وإيصال الدعم إلى مختلف المواطنات والمواطنين، فيها السرعة وفيها الشمول وفيها الدقة وفيها الفعالية وفيها السهولة بالنسبة للمواطنين، وهذا كله شيء مهم، بمعنى غيوصلو قريب لو، بدل يقلب فين يوصل لو هو كيوصل لو عن طريق هذه الأدوات الرقمية، وغادي نستافدو من هاذ التجربة، إن شاء الله، وسنعممها، لأن بالتعميم ديالها غادي يكون فيها خير كبير جدا لبلدنا وللمواطنات وللمواطنين.

أخيرا، أريد أن أقول بأن الحكومة واعية بدقة المرحلة وبدقة التحولات اللي وقعت فيها، وعازمة على استخلاص الدروس الضرورية من أجل الانتقال السلس إلى مرحلة ما بعد كورونا، والاستفادة من الفرص التي تتيحها هاذ المرحلة.

وبلادنا، إن شاء الله، كتتوفر على جميع المقومات باش تنجح هاذ التحول السلس نحو ما بعد كورونا بنجاح، إن شاء الله. كما نجحنا قبل كورونا في مواجهة العديد من التحديات، سننجح أيضا، بإذن الله سبحانه وتعالى، وبقيادة جلالة الملك، في مواجهة تحديات وآثار ما بعد كورونا، ونحن متفائلون جميعا، لأن عندنا الثقة في الله سبحانه وتعالى، أولا. عندنا الثقة في الشعب المغربي وفي التضامن ديالو وفي الفعالية ديالو. عندنا الثقة في جلالة الملك وفي الحكمة ديالو والقيادة ديالو، وعندنا الثقة في الجميع، وبالتوفيق إن شاء الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة.

ننتقل الآن إلى التعقيبات على الجواب ديال السيد الرئيس المحترم، وأول متدخل في إطار التعقيبات، فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء بن الطالب:

السيد الرئيس،

السيد الرئيس المحترم،

السيد وزير الدولة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

تحية للجميع.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

استمعنا بإمعان لردكم في الموضوع، وفعلا كتعيش بلادنا منذ شهر مارس الماضي على إيقاع أزمة صحية صعبة، نتيجة الانتشار السريع للوباء، الشيء اللي أثر على اقتصادنا الوطني وعلى المجتمع، بحيث كاينين مهن حرة وكاينين مقاولات في مجالات متعددة، اللي تضررت من الانعكاسات السلبية لهاذ الوباء، بل كاينين المقاولات اللي توقف نشاطها الاقتصادي بالكامل.

حكومتكم اتخذت مجموعة من التدابير للحد من انتشار الفيروس ولدعم وحماية اقتصادنا الوطني، وعلى رأسها "لجنة اليقظة الاقتصادية"، اللي ساكنة العالم القروي والمهنيين والأسرة الفلاحية ككل كانت كتتمنى يكونو من بين أعضائها الممثلين الشرعيين والديمقراطيين للقطاع الفلاحي، باش يساهمو باقتراحاتهم في بلورة إجراءات اللي كتهم حوالي 50% من المغاربة، أكثر من 50% من اليد العاملة في بلادنا و19% من الناتج الداخلي الخام.

هاذ الإجراءات اللي من شأنها تتماشى مع خصوصية القطاع الفلاحي، واللي من شأنها تتماشى مع أدواره الاقتصادية والاجتماعية القصوى ومع توفير الأمن الغذائي لأزيد من 36 مليون نسمة.

وهنا، السيد رئيس الحكومة المحترم، نتساءل وإياكم: أين نحن وتفعيل دور المؤسسات المنتخبة وتعزيز مكانتها وتقوية أدوارها ضمن القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؟

نتساءل وإياكم: أين نحن والرؤية الملكية بخصوص القطاع الفلاحي اللي هو غائب عن هاذ اللجنة، الرؤية الملكية اللي كتهدف لتقوية طبقة فلاحية وسطى ولتعزيز المكاسب المحققة بالقطاع الفلاحي اللي يمكن ليه يصبح خزان أكثر دينامية للتشغيل ولتحسين ظروف العيش والاستقرار بالعالم القروي؟

واحنا بصدد تنزيل مقتضيات ومضامين استراتيجية الجيل الأخضر، نتساءل وإياكم: أين نحن وفلاحي المملكة اللي لم تتم دعوة ممثليهم للعضوية في هاذ اللجنة؟ واللي من بعد ما تغلقو الحدود واعتمدت كل دولة على إنتاجها الداخلي، ورغم إكراهات الجفاف ومخاطر الوباء، فلاحو المملكة بينو على حس وطني عالي، من خلال تزويدهم لأسواقنا الوطنية بمنتوجات جيدة ومتنوعة وبكميات كافية

ومنتظمة وبأثمنة جد مناسبة، رغم أن الوفرة ما كتعنيش في كثير من الأحيان التغطية لتكلفة الإنتاج.

وأكثر من هاذ الشي، فالمقاولة الفلاحية وفت بالتزاماتها واستمرت بتزويد أسواقنا الدولية بمختلف المنتوجات المغربية.

ومن هاذ المنبر، نقدم لهم جميعا تحية شكر وامتنان على عملهم الجاد والمتواصل والدائم في جميع الظروف والأحوال.

وبالرجوع للجنة اليقظة الاقتصادية، فاحنا كنأكدو على ضرورة التعجيل بدعم قطاع المنتجات المجالية، اللي كيعيش من خلالو عشرات الآلاف من سكان العالم القروي، وخصوصا المرأة القروية بالمناطق الجبلية وبالواحات وبالمناطق النائية داخل المغرب العميق، واللي كتشتغل في قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، هاذ القطاع اللي تضرر بشكل كبير من إغلاق الحدود ومن إغلاق الأسواق ومن منع التجمعات والمعارض.

وكنأكدو كذلك على ضرورة الإسراع بتحسين العرض المائي من خلال تعبئة جل مياه الأمطار، وذلك بإنجاز السدود الصغرى، المتوسطة والكبرى للتخفيف من االنعكاسات السلبية للتقلبات المناخية وللتخفيف من انعكاسات ظاهرة الجفاف، اللي كتميز بشح الأمطار وعدم انتظامها وبارتفاع درجة الحرارة وبضعف واردات السدود، وراه ما بقاش عندنا الحق نشوفو المياه ديالنا غادة للبحر.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

هاذ الجائحة مكنت من تعزيز قيم التضامن والتكافل اللي متجذرة في أصالتنا وفي ديننا، وتجاوزت المبادرات الفردية والجماعية، باش تاخذ، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك، طابعا مؤسساتيا، من خلال إنشاء صندوق الدعم اللي أثر بشكل مباشر وفوري على عدة مستويات.

وهاذ الجائحة هي كذلك، محطة لتقييم السياسات العمومية ولتقويم ولتصحيح تدخلات الحكومة وجميع شركائها في القطاع الخاص وفي القطاعين المالي والبنكي، من خلال استخلاص الدروس والعبر من هاذ الأزمة، لانطلاق مسيرة جديدة للبناء والإصلاح، مع استحضار بالإضافة للبعدين الاقتصادي والاجتماعي، البعدين البيئي والمجالي، وفي إطار الاستباقية والتكامل والانسجام والالتقائية بين البرامج وإستراتيجيات القطاعات الكبرى للتنمية المستدامة، واللي غادي تشكل عماد للنموذج التنموي الجديد فبلادنا.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

كنتمناو تكون هاذ الجائحة فرصة باش نجعلو المؤسسات البنكية أكثر ولوجا وأكثر تفهما لواقع المقاولة الوطنية، في إطار "رابح-رابح"، من خلال التخفيض من نسب الفوائد البنكية، اللي هي أصلا جد مرتفعة وما كتشجعش على الاستثمار، والتخفيف من حجم الضمان وإعادة جدولة المستحقات العالقة، وهاذ المؤسسات خاصها تساهم في بداية وانطلاقة جديدة وجيدة لاقتصادنا الوطني، وما تعطيش الانطباع على أنها كتقلب فقط على الربح السريع والمضمون، خصوصا أن (les charges financières)، الأعباء المالية تكاد تمتص بالكامل (l'EBE) ديال المقاولات (l'Excédent Brut d'Exploitation) واللي كتعتمد عليه الأبناك باش تعطي القروض للمقاولات، وبالتالي فهو كيمنعها من الحصول والاستفادة من القروض اللي كتمكنها من تحسين وتجديد قدراتها التنافسية والإنتاجية.

كنتمناو كذلك تكون هاذ الجائحة فرصة باش نقطعو مع المساطر والإجراءات الورقية، وباش نسرعو من رقمنة الإدارة، حتى المواطن ما يبقاش ملزم بقطع مسافات طويلة وتخصيص أوقات كثيرة وتعريض نفسو لكورونا، بل يستافد من الخدمات الإدارية بعين المكان، علما أن الوضع ما كيسمحش بتعطيل المرافق الإدارية والاقتصادية، خصوصا–لا قدر الله–في حالة استمرار الوباء أو ظهور موجات جديدة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

من أهم الدروس اللي استخلصناها من هاذ الجائحة هو أن بلادنا قادرة، بإذن الله، وتحت الرعاية السامية لجلالة الملك، باش تتجاوز هاذ الأزمة وتحول انعكاساتها السلبية نحو الأفضل، إلى الحكومة اعطت أولوية قصوى وأهمية للمجالات التالية:

1. تنمية وتأهيل العنصر البشري (le facteur humain) من خلال تخصيص الموارد المالية واللوجيستيكية والبشرية الضرورية، مع إصلاح المنظومة التعليمية ودعم البحث العلمي؛

2. استرجاع الثقة في الكفاءة المغربية، من خلال تشجيع استهلاك المنتجات المغربية، تشجيع استهلاك (le label Maroc) وكذا تحفيز السياحة الداخلية، من خلال ملاءمة العرض السياحي مع طبيعة الأسر المغربية، ومع محدودية دخلها؛

3. توفير الظروف المناسبة لتحسين دخل الأسر اللي كتشتغل بالقطاع غير المهيكل وتمكينها من الحماية الاجتماعية في انتظار إدماجها في القطاع المهيكل؛

4. إعادة النظر في اتفاقيات التبادل الحر، لأنه باستثناء الرأسمال الأجنبي اللي كيستافد إيجابيا من تنزيل هاذ الاتفاقيات، وخصوصا في القطاعات المرتبطة بصناعة السيارات والطائرات وتكنولوجيا الاتصالات، فعجز الميزان التجاري لبلادنا في تفاقم مستمر مع جميع الدول بدون استثناء، وخصوصا أن النسيج المقاولاتي لبلادنا فهو هش وضعيف وعرضه التصديري محدود، ولا يقوى على منافسة المقاولة الأجنبية، لا في الخارج ولا في الداخل، وبالتالي فهو غير مستفيد من الامتيازات اللي كتوفرها هاذ الأسواق المفتوحة ضمن هاذ الاتفاقيات؛

5. دعم وتشجيع المقاولة الوطنية المتوسطة والصغيرة والصغيرة

جدا، باعتبارها خزان مهم للتشغيل، وذلك من خلال تمكينها من نسب اجتماعية للضريبة على الدخل (IR[2]) والضريبة على الأرباح (IS[3]) والضريبة على القيمة المضافة (la TVA[4])، ومن خلال التخفيف من (les charges sociales) باش نمكنوه من الحفاظ على مناصب الشغل، ومن خلال إزالة وحذف الرسم المهني (la taxe professionnelle)، اللي كتمثل واحد (l'impôt anti-économique).

ويجب كذلك التخفيض من نسب الفوائد البنكية وتوفير العقار العمومي اللازم للاستثمار وتحسين مناخ الأعمال، خصوصا فيما يتعلق بالحصول على(les autorisations nécessaires) للاستثمار، (et ce, dans des délais raisonnables)؛

6. السيد رئيس الحكومة المحترم، يجب الإسراع بالحد من الانعكاسات السلبية والتأثيرات الصعبة لظاهرة الجفاف والحد من مخاطرها على مستقبل الفلاحة الوطنية وعلى اقتصادنا الوطني، وعلى أمننا الغذائي والمائي، مع فك العزلة عن ساكنة العالم القروي والحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية وتحسين ظروف التمدرس والتطبيب والتنقل والعيش والاستقرار بالعالم القروي، وتفعيل الإدماج الاقتصادي للشباب وخصوصا الفتاة القروية.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السيد المستشار المحترم، خذ راحتك، معقولة.

المستشار السيد محمد العزري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد رئيس الحكومة،

في بداية كلمتكم تطرقتم إلى موضوع عملية تخفيف الحجر الصحي، ونصحتم المواطن المغربي باحترام جميع الوسائل الاحترازية، من كمامات ومسافة الأمان ونظافة اليدين إلى غير ذلك، إلا أن هناك ساكنة تقدر بأكثر من 800 ألف نسمة بمدينة القنيطرة، أبانت عن التزامها بهذه الوسائل الاحترازية، حيث منذ مارس إلى يومنا هذا، لم تتجاوز الإصابة 30 مصابا، وأكثر من شهرين بدون إصابة، إلا أنها ظلمت في التصنيف ووضعت في المنطقة 2، حيث حرمت من الشاطئ والتنقل وملاعب القرب.

نرجوكم، السيد رئيس الحكومة، إعادة النظر في تصنيف هذه المدينة.

السيد رئيس الحكومة،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للتفاعل والتعقيب على جوابكم بشأن سؤال الفريق في موضوع "السياسات العمومية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والرقمية، في ضوء الدروس المستخلصة من تداعيات أزمة كورونا".

السيد الرئيس،

بداية، لابد وأن نسجل بإيجاب ما تحقق في هذه الأزمة من تدابير مهمة، بفضل التوجيهات الملكية السامية التي مكنت بلادنا من تجنب الأسوأ ومن الصمود أمام التقلبات والتداعيات المرتبطة بآثار الجائحة، وأيضا بفضل إصلاحات الماكرو اقتصادية وهيكلية رائدة وغير مسبوقة، انطلقت منذ التسعينات، لكن، وبسبب توقع استمرار تداعيات الجائحة، والركود الاقتصادي الذي يعيشه الزبناء الأساسيون والتقليديون للمغرب، خاصة في منطقة الأورو، شريك المغرب التقليدي، فإن بلادنا اليوم يمكن أن تعيش أسوأ انكماش اقتصادي متوقع منذ عام 1995 في العديد من القطاعات، بالنظر لوضعية الإنتاج الوطني ومستوى النمو والاستثمار والتشغيل.

لذلك، ومن باب المسؤولية والواجب الوطني، فإننا في الفريق الاستقلالي حريصون كل الحرص على تنبيه الحكومة إلى ضرورة التنزيل السليم للتوجيهات الملكية السامية والاستجابة لحجم الانتظارات الاجتماعية والاقتصادية الكبرى المتراكمة، تعزيزا لهذا المسار الإصلاحي.

السيد الرئيس،

من باب التذكير، نذكركم بأن حزب الاستقلال بادر إلى تقديم النصح للحكومة من خلال العديد من المبادرات والمذكرات، كان آخرها مذكرة الحزب الأخيرة للخروج من الأزمة، والتي تضمنت مجموعة من الاقتراحات العملية لتقويم مسار السياسات العمومية، الاقتصادية والاجتماعية والرقمية.

لكن الحكومة، وبدل أن تبدع في إخراج قرارات إصلاحية، التي من شأنها إيجاد الحلول وتجاوز جوانب القصور والاختلالات والتجاوب مع اقتراحات الحزب حتى يقع الإسراع بإنقاذ ما يمكن إنقاذه، زادت في الطين بلة، باللامبالاة حينا وبالقرارات والإجراءات المنفردة والترقيعية حينا آخر، آخرها القانون المالي التعديلي الترقيعي الذي جاء في صورة ومضمون يناقض ويعاكس كل الانتظارات والآمال لمغرب ما بعد كورونا.

السيد الرئيس،

وهنا لابد من التأكيد على أمر أساسي، وهو أن المغاربة صوتوا لكم

[2] **I**mpôt sur le **R**evenu

[3] **I**mpôt sur les **S**ociétés

[4] **T**axe sur la **V**aleur **A**joutée

لكي تدبروا الأزمات، لا لكي تعيدوا رفعها في وجوههم عند كل تحدي جديد، وأنه من غير المقبول البتة أن تجعلوا من الجائحة شماعة لتعلقوا عليها وتختزلوا فيها الأزمة الاقتصادية والتحديات التي تواجهها بلادنا.

ومن غير المعقول كذلك، أن تتخذ الحكومة من هذه الظروف مبررا لشرعنة تدابير قد تكون لها انعكاسات خطيرة، من قبيل المس بالقدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين عبر الرفع من الأسعار وتجميد الأجور والحد من التوظيفات وتوقيف الترقيات.

السيد الرئيس،

إن تقييم التدبير الحكومي لمرحلة الجائحة كشف لنا عجز حكومي بَيّن في تحريك وتوجيه السياسات العمومية الاقتصادية والاجتماعية والرقمية، التوجيه الصحيح وفي تحريك عجلة الاستثمار، وعرى عن الأزمة الحقيقية التي تتخبط فيها السياسات العمومية، والتي ليست أزمة تقنية أو موازناتية فقط، وإنما هي في العمق وإنما هي في العمق أزمة سياسية، مرتبطة بعدم إشراك المعنيين في تدبير الملفات الاجتماعية وفي ضمان إصلاح عميق للسياسات العمومية في الاقتصاد كما في التعليم والتشغيل والتقاعد.

وأنه لا سبيل اليوم من إعادة الاعتبار للحوار مع الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين والسياسيين وإعادة الاعتبار أيضا لمؤسسة الحوار الاجتماعي الذي باشرته الدولة منذ اتفاق فاتح غشت 1996، والذي كانت له نتائج إيجابية في تعزيز السلم الاجتماعي والارتقاء الاجتماعي لفائدة شرائح عريضة من المجتمع المغربي، لكن يصعب علينا اليوم، السيد الرئيس، أن تتفهم حقيقة تصور الحكومة للمسألة الاجتماعية والاقتصادية في ظل عدم قدرتها على تفعيل مؤسسة الحوار الاجتماعي، وفي ظل عدم قدرتها على مشارف السنة الأخيرة من عمرها على إنتاج أي اتفاق اجتماعي كبير على عكس الحكومات السابقة.

يصعب علينا، السيد الرئيس، فهم تصور الحكومة في ظل ضياع مصير الآلاف من العمال، الذين تم تسريحهم أو مهددين بالتسريح، بسبب المشاكل التي عرفتها بعض الشركات أو مجموعة الشركات بسبب العسر المالي الكبير الذي تواجهه اليوم، بسبب الطمع وجشع بعض المستثمرين الأجانب والأبناك.

يصعب ذلك، السيد الرئيس، في ظل استمرار ارتهان القطاع الفلاحي لرحمة التساقطات المطرية وسخاء السماء والمعاناة السنوية للفلاحين لمشكل المياه وتسويق المنتوج الفلاحي وطنيا ودوليا.

وفي هذا السياق، سبق للفريق الاستقلالي، أن دعا غير ما مرة الحكومة للإسراع في إيجاد حلول عاجلة، تخفف من وطأة الجفاف ووباء كورونا على الفلاح المغربي، الذي لا ننكر أنه لعب دورا أساسيا في الحفاظ على الأمن الغذائي وواجه الأزمة بشجاعة ونكران الذات.

السيد الرئيس،

مما لا شك فيه أن الجائحة قد كشفت أيضا عن الترابط العضوي والقوي ما بين الرأسمال البشري والنمو، على الخصوص عبر قناة التعليم والصحة والابتكار والبحث العلمي والتطوير، وإنما القدرة على تملك التكنولوجيا، بينما لم نرلحد الآن لدى حكومتنا الموقرة أية بوادر لتغيير ممكن في السياسات الحكومية في هذه القطاعات، فهل يمكن الرهان على المنظومة التعليمية في ظل هذا الواقع؟ وهل يمكن الرهان على منظومة التعليم في ظل غياب الاهتمام برجال التعليم؟

الأكيد أن الجواب، السيد رئيس الحكومة، عن كل هذه الأسئلة متروك لكم.

لكننا نعتبر أن جزءا من الجواب مرتبط بإعادة الاعتبار لرجال التعليم والرفع من الأجور، مع ضرورة إيلاء العناية اللازمة للتعليم عن بعد، والذي كان أحد الحلول الفعالة التي التجأنا إليها خلال الجائحة، وهو ما يستلزم من الحكومة أن تؤسس للمزج بين التعليم الافتراضي والتعليم المتحرك وإيجاد تنظيم هيكلي جديد للمؤسسات التعليمية، بما يمكنها من أداء مهامها الجديدة.

السيد الرئيس،

على صعيد آخر، تابعنا، والمغاربة قاطبة، كيف أنه في عز الأزمة لاح نبوغ مغربي لا مثيل له في الابتكار والإبداع، مثلا أجهزة التنفس والاختراعات والابتكارات التي واكبت الجائحة، وانتظرنا من الحكومة أن تشيع وتؤسس لمقاربة جديدة، تروم إحداث بيئة محتضنة ومحفزة ومثمنة للفعل الابتكاري، لكن لحد الآن أمكن القول أن سياسة الحكومة بشأن البحث العلمي، تعيش قطيعة مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي وغير قادرة على الحد من حالة التردي والضعف الذي يتسم به القطاع، بسبب التمويل والتأطير وتشتت الفرق ووحدات البحث وغياب المختبرات والمجلات العلمية المعترف بها علميا وتغلغل السمسرة في العلاقات والتقييمات العلمية.

فكم يبعدنا عن المعدل العالمي لبراءة الاختراع، المودعة لدى الجهات المختصة؟ وما هي التكلفة التي نتكبدها من جراء عدم تثمين البحث العلمي؟

السيد الرئيس،

الوضع نفسه تعيشه المنظومة الصحية ببلادنا، التي تعاني من اختلالات بنيوية خطيرة، من جراء الخصاص المهول، المسجل في البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية والتفاوت الصارخ في توزيع الموارد البشرية وفي الولوج إلى الخدمات الطبية على المستوى الترابي.

وضع تزداد حدته في ظل ضعف شبكة الحماية الاجتماعية، حيث تتحمل الأسر المغربية، وخاصة الفقيرة، حوالي 60% من تكاليف الخدمات الصحية، هذا بالإضافة إلى الاختلالات المسجلة على مستوى

نظام المساعدة الطبية "RAMED[5]" والمشاكل التي تعترض فعاليته ومحدودية الاستفادة من أنظمة التأمين الإجباري، في ظل استمرار الإقصاء غير المبرر لأصحاب المهن الحرة والمستقلين.

السيد الرئيس،

لا يختلف اثنان كون الاقتصاد المغربي يمر اليوم من منعطف خطير ودقيق، بالنظر إلى مجموعة من الانتقالات التي تؤطره، إن على المستوى الدولي أو الوطني، حيث تفرض مجموعة من التطورات الثقيلة ضغوطات إضافية على الاقتصاد الوطني، وقد ترهن آفاق نموه وتؤثر على قدرته التنافسية، فإعادة تشكل الجغرافية الاقتصادية في سياق الاتجاه المتزايد للاقتصاد العالمي شرقا، والمرض المزمن الذي يعاني منه الجار الشمالي، والدور المتنامي لدول جنوب الصحراء في التجارة الدولية، وبروز كتل وأقطاب للنمو موزعة بشكل أكبر جغرافيا، من بين عوامل أخرى تؤثر سلبا وستؤثر بشكل أكبر مستقبلا في تنافس الاقتصاد الوطني وامتيازاته لفترة ما بعد الجائحة.

لذلك، السيد الرئيس، ففي تقدير الفريق الاستقلالي، فإن التكيف والتفاعل الإيجابي مع هذه التطورات المتسارعة، يقتضي:

1. تمكين الاقتصاد المغربي من تنويع مصادر نموه، وخاصة الصعود في السلسلة الإنتاجية وإعادة النظر في امتيازاته التفضيلية التقليدية، والتموقع في تلك المتعلقة بالسلع والخدمات ذات المضمون التكنولوجي المعقول، وعدم الاكتفاء بالتخصصات التقليدية التي أضحت تزاحمنا فيها دول الجنوب أكثر فأكثر؛

2. مراجعة اتفاقية التبادل الحر المبرمة مع أزيد من 50 بلدا، إضافة إلى الاتفاقات التجارية التفضيلية الأخرى، والتي تربطنا مع حوالي 30 بلدا، وذلك من أجل تعميقها وتوسيعها لتشمل قطاعات ومجالات جديدة مربحة للاقتصاد الوطني؛

3. حل إشكالية ضعف مردودية الاستثمارات العمومية والرأسمال المادي بشكل عام، فإذا كانت المجهودات التي بذلت منذ سنوات قد مكنت المغرب من أن يرفع معدل الاستثمار الوطني إلى أقوى المعدلات على الصعيد العالمي، غير أن إنتاجيته تصنف من بين أضعف المستويات على المستوى العالمي، في مفارقة صارخة وذات كلفة عالية اقتصاديا واجتماعيا؛

4. وأخيرا، إشكالية ضعف الولوج إلى التمويل البنكي. نعم، إشكالية ضعف الولوج إلى التمويل. أجل، السيد رئيس الحكومة، فلو كان من الضروري اختزال مشاكل الاستثمار في كلمة واحدة لكانت هي "البنوك"، ولاشيء غير ذلك، ذلك أن ضعف الانخراط الإيجابي والفعلي للقطاع البنكي في المجهودات العمومية، إضافة إلى طبيعة العلاقات الموجودة بين الأبناك والمقاولات المغربية وانحياز القطاع البنكي، أقول "انحياز البنك" إلى توجيه الموارد المعبأة إلى القطاعات والأنشطة الاقتصادية الأقل مخاطرة، هذا هو دور الأبناك، وذات المردودية المضمونة، يشكل أحد الأعطاب الكبرى للنجاح وتنمية الاستثمارات الخاصة في بلادنا.

فمثلا سمعنا بعض التصريحات الرسمية التي نعتت قطاع البناء والأشغال العمومية بأنه قطاع فيه مخاطرة، والحقيقة أن هذا القطاع يشكل ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني، حيث يشكل 14% من الناتج الداخلي، ويشغل أزيد من مليون شخص، ويساهم في 30% من المعاملات المصرفية، إذ يقال عليه أنه فيه مخاطرة بينما هو يقول: (quand le bâtiment va, tout va).

ملاحظة أخرى وهي ملاحظة ثانية، وتتعلق بأنه عندما قررت الدولة–لاحظوا معي–عندما قررت إنشاء "ضمان أكسجين" و"ضمان إقلاع"، لاحظنا أن الأبناك هرولت، وهنا أركز هرولت نحو حجز الزبناء، حافزها في ذلك ضمان الدولة، حيث كانت الدولة ضامنة أكثر مما يناهز 90%، كنلاحظو الأبناك تتسابق وكتحجز الزبناء باش يمكن.. ما فكرتش كيف ما كانت قبل، في حين لحد الساعة لم نلاحظ أي مبادرة تؤشر على نية الأبناك في مواكبة المقاولات لما بعد الأزمة.

السيد الرئيس،

أخيرا، لابد من الإشارة على أن الجائحة قد أحدثت تغييرا كاملا في وضع الخدمات المالية الرقمية، وأبرزت الأهمية الكبرى والمستقبلية للخدمات المالية الرقمية في الاقتصاد الوطني، لكن بالمقابل نسجل، مع كامل الأسف، غياب الاهتمام الحكومي الكافي لهذا الموضوع وفي الإجراءات التي من شأنها أن تحقق المساواة وفرص الاستفادة من البنية التحتية الرقمية، الوصول إلى الكهرباء وتغطية الكهرباء وشبكة الأنترنيت وتعريف الهوية الرقمية وتعزيز المعرفة المالية والرقمية وتجنب تحيزات البيانات.

كم كان المغاربة، السيد الرئيس، ينتظرون منكم معرفة الجديد العملي والإجرائي للتخفيف من معاناتهم مع الغلاء وندرة الماء الشروب والتعويض عن الخسائر أثناء فترة الجائحة، مثل قطاع السياحة والعاملين في إطاره وكذلك الفلاحين.

السيد الرئيس،

ختاما، إن ظروف البلاد الصعبة أملت على الفريق الاستقلالي، أن يخاطبكم وينبهكم إلى مجالات تبتغي الإصلاح، أسوة بقوله تعالى: "إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب"، صدق الله والعظيم.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية، إلى يمكن تنتظر شوية السي عبد الصمد.

[5] **R**égime d'**A**ssistance **M**édicale

المستشار السيد الحسين العبادي:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد وزير الدولة،

السيدتان الوزيرتان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية وضمنه مستشاري الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب لمناقشة هذا الموضوع الهام.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

أود في البداية أن أجدد، باسم الفريق، التنويه بالمقاربة التي انتهجها المغرب في مواجهة هذه الجائحة، حيث تميزت الإجراءات والتدابير المتخذة بتوجيه من جلالة الملك، حفظه الله ونصره، بالاستباقية وبعد النظر.

كما أجدد التعبير عن الاعتزاز بالأداء المتميز للحكومة بمختلف قطاعاتها، بالنظر للمجهودات المبذولة، سواء من أجل التحكم في تطور الحالة الوبائية أو التخفيف من تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية، ما جعل المواطنين يشعرون بالارتياح والثقة في طريقة تدبير هذه الأزمة وينخرطون بشكل إيجابي ومسؤول ومتضامن لتجاوزها.

كما نستغرب من بعض الأصوات التبخيسية النشاز التي يبدو أنه أصابتها حمى الحملة الانتخابية السابقة لأوانها، وهي الضالعة في ملفات الفساد والترامي على أراضي الفلاحين وذوي الحقوق من أصحاب الأراضي السلالية والمتورطين في الإثراء غير المشروع و، و، و.

ولا يفوتنا أن ننوه بالمقاربة التي اعتمدتموها في الرفع التدريجي لإجراءات الحجر الصحي، وكذا دعوتكم لتشجيع السياحة الداخلية، وذلك من خلال دعوتكم لجميع أعضاء الحكومة ومختلف المسؤولين لقضاء عطلهم داخل أرض الوطن.

وضمن هذا التوجه، ودون الإخلال بما يقتضيه التصدي للجائحة، نقترح عليكم السيد رئيس الحكومة المحترم، إعادة النظر في تصنيف بعض المدن كطنجة ومراكش والقنيطرة، لتفادي الاختناق الاقتصادي والسياحي الحاصل بهذه المدن ولتجنب مجموعة من التداعيات الاجتماعية، مع التأكيد على أن تخضع هذه المدن هي الأخرى للتدابير الاحترازية وللإجراءات المحلية لكل منطقة، كإغلاق الأحياء السكنية التي تشكل بؤر وبائية جديدة، بدل إغلاق المدن بكاملها، مع تشديد المراقبة المتعلقة بالالتزام بالإجراءات الاحترازية الضرورية.

السيد رئيس الحكومة،

لاشك أن تداعيات جائحة فيروس "كوفيد-19" الذي اجتاحت العالم، قد سببت بالفعل في هزة عميقة للأسس التي يقوم عليها الاقتصاد العالمي في ظل نظام العولمة، ووضعت الدول أمام حتمية إعادة ترتيب أولوياتها الاقتصادية والاجتماعية والرقمية، أخذا بعين الاعتبار المتغير المتعلق بسهولة انتشار الأوبئة المستجدة وتأثيرها على استمرارية الأنشطة الاعتيادية للإنسان، في ظل توقعات مستقبلية يطبعها عدم اليقين بما ستؤول إليه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يحتم علينا ملاءمة السياسة العمومية، سواء الاقتصادية والاجتماعية والرقمية الوطنية، على ضوء تداعيات هذه الجائحة.

وفي هذا الصدد، نعتبر في فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين أن هذه الملاءمة وما تقتضيه من إجراءات يجب أن تنطلق بشكل متوازن وعلى جميع المستويات، وذلك من خلال:

أولا، تقييم ووضع إستراتيجية قطاعية استشرافية تحترم الالتقائية:

نعم أفرزت هذه الجائحة كما قلنا متغيرات اقتصادية واجتماعية غير مسبوقة، لذلك لابد من القيام بتشخيص يراعي هذا المعطى، من خلال مخططات تستشرف واقع العالم ما بعد كورونا، وذلك بتحديد القطاعات الأكثر تضررا من هذه الأزمة، كقطاع السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية وقطاع الخدمات وغيره من القطاعات المتأثرة بشكل مباشر من هذه الأزمة.

كما يستدعي الأمر وضع مخططات استعجالية للدعم والمساندة، قصد الخروج من هذه الأزمة بأقل الخسائر الممكنة وفق مقاربة تشاركية بين مختلف الفاعلين في هذه القطاعات كما عهدناكم دائما.

وهنا لابد أن نشيد بمجهودات حكومتكم في إعداد مشروع قانون المالية المعدل لسنة 2020، تجاوبا مع ما تفرضه هذه المرحلة من تكييف الفرضيات والتوقعات مع السياقين الوطني والدولي، ففي الوقت الذي تراجعت فيه مداخل الدولة بأكثر من 40 مليار درهم، استطاعت الحكومة تعبئة 15 مليار درهم لدعم المقاولة والتشغيل و5 ملايير درهم لتسهيل ولوج المقاولات بكل أصنافها، بما فيها المؤسسات والمقاولات العمومية للتمويل بأقل تكلفة وبضمان شبه كلي للدولة.

كما ننوه بتقليص الإدارات لنفقات التسيير العادي بأقصى من 3 ملايير درهم، وإعطاء الأفضلية في الصفقات للمقاولات وللمنتوج المحلي.

كما نسجل بكل إيجابية أن قانون المالية المعدل رغم هذه الظروف، رغم هذا التراجع على مستوى المداخيل، لم يتجه لتقليص ميزانية القطاعات الاجتماعية، بل أعطى الأولوية لتنزيل كل الالتزامات في المجال، سواء على مستوى الصحة والتعليم وتقليص الفوارق المجالية وتنمية العالم القروي.

وفي هذا الجانب نطالبكم بترتيب الأولويات القطاعية والاستفادة من أجواء الثقة في المؤسسات الوطنية للانطلاق نحو تنمية اقتصادية

وبشرية، تعيد للتعليم العمومي اعتباره، وكذا قطاع الصحة العمومية في صلب الاهتمام الحكومي.

ثانيا، إعمال الحكامة الاقتصادية وتقوية دور الجماعات الترابية:

وذلك من خلال:

• التعجيل باعتماد النص التشريعي المتعلق بالإثراء غير المشروع كأساس لمحاربة الفساد؛

• النهوض بالمرفق العمومي وتعزيز حكامته؛

• تعزيز المنافسة الشريفة في قطاع استيراد وتسويق المنتوجات الطاقية والعمل على إيجاد حل نهائي لوضعية مصفاة لاسامير؛

• إخراج السجل الاجتماعي الموحد في أقرب الآجال، بعيدا عن الحسابات السياسوية الضيقة، مع وضع مصالح الفئات الاجتماعية الهشة فوق كل اعتبار؛

• ثم دعم الديمقراطية الترابية وترسيخ الجهوية المتقدمة واحترام مبدأ التدبير الحر للجماعات الترابية، بعيدا عن منطق الوصاية، مع ضرورة احترام مقتضيات القوانين التنظيمية للجماعات الترابية بمختلف مستوياتها وتجنب إصدار مذكرات وقرارات إدارية تتعارض في العمق مع أحكام هذه القوانين التنظيمية وما تضمنته من إجراءات، نقول إنها متقدمة.

ثالثا، تسريع التحول الرقمي واستعمال التكنولوجيا الحديثة لعصرنة المرافق العمومية:

إن تحقيق أكبر قدر من الفعالية والنجاعة في النهوض بالاقتصاد الوطني والقطع مع أوجه الفساد المالي والإداري مرتبط في عدد من المستويات بضرورة تسريع التحول الرقمي والتكنولوجي لضمان مواكبة الاقتصاد الوطني للعالم ما بعد جائحة كورونا.

وفي هذا الصدد، ندعو في فريق العدالة والتنمية، إلى ضرورة ترصيد المكتسبات الرقمية التي راكمتها بلادنا منذ التسعينيات، مع التأكيد على أهمية إحداث وتفعيل "وكالة التنمية الرقمية" الموكل لها ضمن اختصاصات أخرى تنفيذ إستراتيجية الدولة في مجال تنمية الاقتصاد الرقمي وكذا مواكبة المبادرات الرقمية للجماعات الترابية.

كما ندعو إلى:

• ضرورة ملاءمة المنظومة التشريعية مع المتغيرات الجديدة والحاجة إلى الرقمنة؛

• تعميم العمل بالتوقيع الإلكتروني على مستوى الإدارات العمومية والجماعات الترابية؛

• تبسيط الخدمات الإدارية ورقمنتها، ثم نشر تقرير القياس السنوي للخدمات الإلكترونية وفق قياس مستوى الجاهزية.

على مستوى قطاع التعليم، فإن تجربة التعليم عن بعد التي اعتمدتها بلادنا كبديل عن التعليم الحضوري خلال فترة الحجر الصحي، تشكل مثالا واضحا على المنحى اللامادي الذي سينهجه العالم إثر هذه الجائحة والاتجاه نحو اعتماد التكنولوجيا الحديثة والاستفادة من الإمكانيات التي تتيحها.

بالنسبة لمستوى قطاع العدالة، كما ذكرتم، فهذه الجائحة بالفعل كشفت عن التباطؤ الذي عرفته بعض أوراش إصلاح هذه المنظومة خلال الفترة الأخيرة، خاصة الهدف المتعلق بتحديث الإدارة القضائية وإرساء مقومات المحكمة الرقمية، حيث عرف هذا المرفق الهام توقفا شبه تام لنشاطه باستثناء تجربة المحاكمة عن بعد في قضايا المعتقلين وما طرحه ذلك من إشكالات قانونية وتقنية.

وندعو في هذا الصدد إلى تسريع التحول الرقمي لمرفق العدالة بترصيد المكتسبات، كما ندعو إلى ملاءمة المنظومة القانونية لطبيعة التقاضي الإلكتروني واستعمال الوسائط الإلكترونية على مستوى المسطرتين المدنية والجنائية، ثم التبادل الإلكتروني للوثائق والمستندات مع المحامين، عبر مفهوم الملف الإلكتروني، في أفق توسيع هذه القاعدة مع باقي المهن القضائية والقانونية ثم توسيع قاعدة الاعتماد على الشبابيك الواجهة بمحاكم المملكة، ثم تأسيس أرشيف إلكتروني لاختصار الحيز المكاني وجهود الموارد البشرية في حفظ وتخزين ملفات القضايا.

وختاما، فإن جائحة كورونا شكلت عاملا مسرعا لوتيرة الرقمنة بالإدارات العمومية، تنزيلا لالتزامات حكومتكم بتنفيذ ما ورد في البرنامج الحكومي، وذلك بالرفع التدريجي للطابع المادي للمساطر.

ونعتبر أن مشروع القانون رقم 41.19 يمثل فرصة حقيقية للدفع بعجلة التحول الرقمي للإدارات العمومية.

شكرا لكم السيد الرئيس.

شكرا لكم السيد رئيس الحكومة.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الحركي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد الوزير،

السيدات الوزيرات،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

فعلا لجائحة كورونا دروس، دروس لا يمكن تشخيصها ما لم يتم استلهامها وترجمتها إلى سياسات عمومية بديلة تحدث قطيعة مع الاختيارات السابقة التي أبانت عن عجزها ومحدوديتها في مواكبة الوضع الاقتصادي والاجتماعي الجديد، دون التفريط طبعا في البرامج الناجحة والاختبارات (المقصود الاختيارات) الصائبة، فالجائحة عرت بشكل أدق مواطن الضعف أكثر من خلاصات الدراسات المؤدى عنها من المال العام، عرت عن ملايين من المواطنين يعيشون تحت سقف الهشاشة بأرقام بلغت ثلثي أسر المغرب تقريبا، عرت عن قاعدة واسعة من المغاربة يعيشون البطالة المقنعة تحت ستار الاقتصاد غير المهيكل، وعرت عن هشاشة نظامنا الاقتصادي وقطاعاته الإستراتيجية المطبوعة بسرعة الانهيار أمام أول امتحان وأمام حجم الجائحة.

وبالمقابل، كشفت الجائحة عن مواطن قوة، في صدارتها مغرب المؤسسات بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، التي دبرت الأزمة برؤية استراتيجية واستباقية، كما كشفت الأزمة عن المعدن الأصيل للمجتمع المغربي، بقيمه الراسخة في التضامن والتآزر.

وبين مواطن القوى ومكامن الضعف، تتشكل معادلة التفكير الجماعي في كيفية توظيف الذكاء المغربي للتحول والقطيعة والخروج من التدبير التدريجي لمخلفات الأزمة والركون إلى أسلوب المقاومة، بدل نهج النقد الذاتي الجماعي والتأسيس للتغيير وطرح البدائل.

السيد رئيس الحكومة،

قد نتفهم محدودية مضامين القانون المالي التعديلي في معانقته الأفق الجديد، نظرا لطبيعته المرحلية، لكن ما لم يكن قابلا للفهم هو عدم ترجمة مشروع القانون المالي المنتظر للسنة المقبلة للتحول الجذري في المقومات الاقتصادية والاجتماعية وبلورة أسس جديدة للنظام الاقتصادي وللسياسات الاجتماعية، التي أبانت عن افتقارها إلى خيط ناظم ورؤية تتجاوز منطق الإحسان العمومي إلى إرساء قواعد للتنمية الاجتماعية المستدامة.

لن يكون قابلا للفهم الاستمرار بنفس الأساليب المحكومة بنفس النتائج في تدبير التوازنات الماكرو اقتصادية وفي تركيز الاستثمارات العمومية في مجال المحظوظ على حساب مجال ممتد ومحروم من فرص التنمية منذ عقود.

لن يكون قابلا للفهم أن يظل الوسط القروي والجبلي رهينا ببرامج محدودة لاستكمال التجهيزات الأساسية التي طال أمدها، ويظل أسير نظرة تنموية ضيقة تهمش الإنسان لفائدة المجال في مناطق إستراتيجية تنتج الثروة والفلاحة والمعادن والماء والغابة، وتنتظر حقها المشروع في جزء منها.

لن يكون قابلا للفهم، السيد رئيس الحكومة، أن يجمع المغاربة على إيلاء الصدارة للصحة والتعليم، ولا ينعكس ذلك في أرقام الميزانيات ومخططات التنمية في غياب خريطة صحية مبنية على العدالة المجالية، لا من حيث البنيات، ولا من حيث الموارد البشرية والتجهيزات في ظل تقليص غير مفهوم لاعتمادات قطاع التعليم.

ولن يكون مفهوما كذلك أن تكون المناطق الجبلية مصدرا لسقي السهول ومنبعا لماء المدن وتعاني ساكنتها وطأة العطش.

لن يكون مفهوما أن يستمر بعض الوزراء–ووزير الصحة نموذجا– في زيارة مناطق البؤر الوبائية في غياب ممثلي الساكنة ويعاين الواقع المر للمستشفيات، وفي النهاية ينقل صورة وردية عن واقع قطاع يفتقر إلى كل شيء.

وهنا، السيد رئيس الحكومة، نحيلكم على الزيارة ديال السيد وزير الصحة لمستشفى محمد الخامس بآسفي، واللي تيقول فيه العام زين. احنا نقولو لكم، السيد رئيس الحكومة، هاذ المستشفى راه ولى غير كتابة الضبط للمستشفيات ديال مراكش.

لن يكون مفهوما بعد دروس الجائحة ألا تقوم الحكومة على تجميع عشرات البرامج والصناديق الموجهة للدعم الاجتماعي في سلة واحدة عبر صندوق وطني للدعم الاجتماعي، بدل تركها موزعة دون جدوى على عدة قطاعات وهيئات، خاصة بعد تشريع السجل الاجتماعي الموحد.

لن يكون مفهوما بعد اليوم ألا تحظى الصناعة الوطنية بالدعم اللازم، وقس عليها التجارة الالكترونية والبحث العلمي والإقدام على مراجعة موضوعية ومنصفة لاتفاقيات التبادل الحر، ترسيخا لحماية السيادة الاقتصادية والحد من التبعية الاقتصادية، التي كشفت الجائحة مخاطرها الآنية والمؤجلة إلى حين.

السيد رئيس الحكومة،

لن يكون مفهوما أن يجمع المغاربة على دستور متقدم ومنصف للهوية الوطنية، وهي بتنوع مكوناتها وروافدها، ومع ذلك يتم إنتاج التشريعات وسياسات عمومية تتنكر للحقوق الدستورية والقانونية للأمازيغية ودون أية مبادرة لتنزيل الأحكام ذات الصلة بالتعددية اللغوية والثقافية ومختلف التعابير الهوياتية الوطنية.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

خلاصة القول، وبلادنا مقبلة بحول الله على الخروج التدريجي من الجائحة، فتطلعنا كبير إلى سياسة إصلاحية جوهرية ذات طبيعة اقتصادية اجتماعية، بموازاة إصلاحية بنيوية ذات عمق مؤسساتي وحقوقي وسياسي، تعزز دور الوسائط وتخلق المناعة المناسبة لمناعة المغرب، النموذج التنموي الجديد المرتقب والمنشود.

كلل الله جهودنا جميعا لنكون عند حسن ظن صاحب الجلالة

الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وتطلعات المواطنات والمواطنين.

شكرا على حسن إصغائكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

أشكركم في البداية على جوابكم الذي تطرقتم فيه لكل الدروس المستخلصة من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية التي خلفتها أزمة كورونا، والأكيد أن بلادنا، ولله الحمد، صمدت أمامها وبينت بالملموس نجاعة القرارات والتدابير الاستباقية التي أقرها بكل شجاعة جلالة الملك، حفظه الله، حيث واكبت بكل اقتدار"لجنة اليقظة االقتصادية" كل التعليمات التي أعطاها في هذا الصدد، والتي تركت انطباعا جيدا وارتياحا كبيرا من لدن كافة أبناء وبنات المجتمع، بحيث أصبحت الدولة المغربية راعية حاضنة للاقتصاد الوطني وللمجتمع بشكل كبير بعدما قدمت الدعم المادي لأكثر من 5.5 مليون مواطن ومواطنة من الفئات المعوزة المتضررة من الأزمة، والتي فقدت مورد رزقها (900 ألف من المواطنين يشتغلون في القطاع المنظم عن طريق مؤسسة الضمان الاجتماعي).

وهي مناسبة نجدد فيها الشكر والتقدير لكل الساهرين والمتابعين للحالة الوبائية في بلادنا ولكل الإجراءات الاحترازية المواكبة، في الوقت الذي أصبحنا ندبر فيه بكل اقتدار الرفع التدريجي للحجر مع تقديم التحية والتقدير لكل من وزارة الداخلية والإدارة الترابية في كل الجهات والعمالات والأقاليم وإلى الفريق الطبي والعسكري والمدني، على كل جهودهم الخرافية، التي جعلتنا نتعايش مع الجائحة، ونعود للحالة الطبيعية بشكل مدروس وفق مقاربة تدريجية ناجحة إلى حدود هذا الوقت.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

هذه الفترة الاستثنائية التي تمر بها بلادنا جعلتنا نكتشف العديد من الدروس أبرزها:

- تجسيد قيم التضامن الوطني كعنوان بارز لتقاسم العيش وفق القيم التي تربينا عليها كمغاربة أو ما يصطلح عليه بـ "تعزيز تمغربيت" ديالنا؛

- تعزيز الحس الوطني والانتماء للمملكة المغربية والتشبث بثوابت الأمة ومقدساتها والالتفاف حول عاهل البلاد، حيث قوت هذه الأزمة هذه الأواصر ودعمتها؛

- رجوع مختلف السلطات العمومية إلى أحضان الشعب بعد نكران الذات الذي تعاملت به مختلف الأطقم الطبية، المدنية والعسكرية، ومختلف أجهزة القوة العمومية؛

- مساعدة أشقائنا وأصدقائنا من الدول الإفريقية في إطار دعم حوار جنوب–جنوب، الذي دعا إليه جلالة الملك، حفظه الله، في عدة مناسبات دولية وإقليمية وطنية؛

- الاعتماد على الذكاء المغربي في مواجهة الجائحة، عبر الابتكارات المنتجة لآليات التنفس الصناعي، الأجهزة البيوطبية ومستلزمات الجائحة والكمامات؛

- تعبئة الإدارة في إنجاح كل القرارات التي اتخذتها لجنة اليقظة الاقتصادية، خصوصا آلية الدعم.

السيد الرئيس،

موازاة مع ذلك، فإن الجائحة ألزمتنا اليوم بتعبئة كل جهودنا وإعادة النظر في العديد من السياسات العمومية المرتبطة بالشق الاقتصادي والاجتماعي.

فعلى المستوى الاجتماعي، فرضت علينا الجائحة تعبئة جماعية لتعميم الحماية الاجتماعية للأجراء في القطاع الخاص، وخصوصا من لدن مختلف المهنيين، إذ لا يعقل ومن غير المعقول أن نجد 700 حالة من الممرضين والمستخدمين يشتغلون بمصحات الضمان الاجتماعي غير مصرح بهم من لدن المؤسسة نفسها، التي تشرف على تدبير الحماية الاجتماعية لأجراء القطاع الخاص.

إنها فضيحة كبرى وعار علينا جميعا أن نترك هذا العبث مستمرا، كما لا يعقل أن نجد عمال الشساعة والذين يشتغلون لمدة تفوق العشرين سنة يشردون في فترة الحجر الصحي، دون أدنى حقوق، كانوا يستفيدون من قبل من خدمات الأعمال الاجتماعية وحرموا منها في هذه الظروف.

مسؤوليتكم، السيد الرئيس، عظيمة بحيث وجب عليكم التحلي بالشجاعة في مواجهة هذا الملف.

وفي هذا الإطار، نقترح تعديلا مستعجلا على مدونة الشغل.

على المستوى الاقتصادي، الحمد لله، قمتم بإجراءات مهمة، السيد الرئيس، من أجل العودة إلى الحياة الطبيعية والتدريجية للاقتصاد، وهي مناسبة نؤكد لكم فيها، السيد الرئيس، على ضرورة تشجيع آلية الإبداع من أجل إنتاج الثروة التي تبقى الحل الوحيد لتحريك الدورة الاقتصادي وإنعاش فرص الشغل، خاصة وأن آثار الجائحة واضحة في هذا الإطار، إذا ارتفع معدل البطالة، هذا الإجراء لا يمكنه أن ينجح في

ظل تعاظم وتيرة البيروقراطية الإدارية وكثرة المتدخلين وحجم كبير من التوقيعات في المشاريع الاستثمارية، خصوصا في الجهات الفقيرة وذات الطابع الهش، والتي أعلنتم فيها على العديد من الإجراءات إثر زيارتكم الميدانية إلى الجهات (نموذج إقليم جرادة)، مثل إحداث التعاونيات المنجمية والتي فاقت الثمانين (80) لم تحل المشكل، بل فاقمته، بحيث أن ظاهرة وفاة العمال من الصندريات مازال مستمرا، والأمر يحتاج إلى استثمارات مهمة لا يستطيع عليها أصحاب التعاونيات، غالبيتهم من العمال الفقراء لا حول لهم ولا قوة، ولا تأمين يغطيهم.

وبالتالي وجب إعادة النظر في تلك البرامج وعدم تسييسها أو استعمالها لتصفية الحسابات، "الرأسمال جبان" وبالتالي فوضوح الرؤية شيء ضروري ومطلوب عند رجال الأعمال في الداخل والخارج، والعكس اعتماد خطاب مزدوج لذلك، إذ لا يعقل أننا نقولو المغاربة ما تسافروش وفي نفس الوقت تصدرون مذكرة تطلبون فيها من المواطنات والمواطنين بعدم السفر إلى الخارج وتشجيع السياحة الداخلية، خطاب غير واضح وغير مطمئن سيزيد أوضاع السياحة تأزما وارتباكا، والفاعلين سيكونون غير مرتاحين بعد الجهود الجبارة التي بذلتها الحكومة في توفير الإمكانيات المادية للقطاع.

لذلك، نؤكد مرة أخرى، السيد الرئيس، أن الارتقاء بخطابنا السياسي أمر ضروري للمرحلة، وسيعزز من حظوظنا في تجاوز الأزمة، وهي مسؤولية جماعية لنا كحكومة سياسية، ننتمي إليها وندعمها، والأغلبية التي تدعمها داخل البرلمان، ومسؤولية كذلك حتى المعارضة في تبني خطاب بديل ينأى بنفسه عن العدمية والتبخيس ويعطي بدائل حقيقية ومعقولة، في إطار التعاطي البناء مع مختلف السياسات العمومية التي تعملون على تنزيلها.

وأخيرا، نلتمس منكم إعادة النظر في التصنيف الذي يطال بعض الأقاليم، وعلى رأسها إقليم القنيطرة، الذي ظل قابعا في "المنطقة رقم 2" منذ بداية التخفيف التدريجي للحجر الصحي، رغم عدم تسجيل أية حالة مصابة بالفيروس منذ أسابيع.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد أبو بكر اعبيد:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كما يعلم الجميع، تمر بلادنا، كباقي دول العالم، من وضعية اقتصادية واجتماعية صعبة، تمخضت عن أزمة جائحة "كوفيد-19"، التي ضربت العالم بأسره، وقد صاحبتها سنة جفاف تضرر على إثرها وبشكل كبير الإنتاج الفلاحي ببلادنا، مما انعكس سلبا على عملية تنفيذ الخطوط الكبرى للتوازنات المالية للبلاد.

ومما لا شك فيه أن تعليق النشاط الاقتصادي لفترات طويلة قد ألحق ضررا كبيرا بالاقتصاد الوطني وفرض حالة من الركود، أدت إلى ارتفاع حدة الفقر.

وأمام هذه الوضعية، أصبحت الضرورة ملحة لإعداد سياسات عمومية قادرة على مواجهة تداعيات أزمة "كوفيد-19"، التي انعكست سلبا على جميع المجالات، لاسيما وأن هذه الجائحة أزالت الستار عن مجموعة من الإشكالات المرتبطة أساسا بالشق الاجتماعي والاقتصادي.

السيد الرئيس المحترم،

جميعا ندرك أن الزمن ما بعد الجائحة يحتاج إلى آليات فعالة لتدبير سياسات عمومية قائمة على مفهوم المواطنة الحقة والتضامن الاجتماعي وعلى مبادئ الحكامة الجيدة، علما أن المغرب قد اتخذ قرارات شجاعة وجريئة، تحت القيادة الرائدة لجلالة الملك نصره الله، منذ الوهلة الأولى لتفشي الوباء، مكنته من تفادي السيناريوهات الكارثية، غير أن هذه المكتسبات قد تذهب سدى إذا لم تستخلص الدولة المغربية الدروس والعبر لبناء ميثاق وطني جديد، يقوم أساسا على:

- إصلاح منظومة التعليم وجعله يواكب المتغيرات المتسارعة اليوم وملاءمتها مع متطلبات العصر؛

- إصلاح المنظومة الصحية بمفهومها الواسع والعمل على إنشاء مختبرات علمية بمواصفات عالمية؛

- تشجيع البحث العلمي في شتى المجالات، مع تسخير جل الإمكانيات والطاقات البشرية لتحقيقها؛

- الاعتماد على الطاقات والكفاءات المغربية وإعادة الاعتبار لها، مع توفير الظروف لصقل كفاءتها بما يخدم المجتمع، وقد أبانت إمكانيتها خلال الجائحة؛

- اعتماد مقاربة واضحة ومسؤولة لدعم مكتسبات القطاع الفلاحي والتكيف مع ظرفية الجفاف ودعم منتجي الشمندر السكري ومختلف المنتوجات الزراعية، التي تكبدت خسارات فادحة في هذه المرحلة؛

- بالإضافة إلى مراعاة الأوضاع الصعبة للكسابة الذين يجدون صعوبة في تصريف المنتوج مع التراجع المهول للأسعار في سوق المواشي والغلاء الفاحش في المواد العلفية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

من الضروري أن نؤكد لكم أن بعض المناطق في العالم القروي بعد الحجر الصحي تعاني من النقص الحاد في مياه الشرب، ومع هاته الحرارة المرتفعة التي أتت على الأخضر واليابس وأتلفت العديد من المزروعات.

ولا يسعني الوقت لكي أبرز لكم المشاكل التي يتخبط فيها القطاع السياحي وكذلك قطاع الصناعة التقليدية، الذين أصبحوا يعيشون تحت خط الفقر وكذلك قطاع النقل إلى غير ذلك من القطاعات التي عانت من هاته الجائحة.

لقد حان الوقت، السيد الرئيس المحترم، لكي نسمع منكم أجندة محددة للإصلاح الجذري لكل القطاعات التي تأزمت من جراء هذا الوباء الفتاك وكذلك تمكين المتضررين من مساعدات تخرجهم من البطالة، فلابد كذلك من:

- توفير ظروف ملائمة لترتيب القطاع غير المهيكل، وكذلك اعتماد الإصلاح الإداري المندرج في إطار تطوير المشروع الرقمي ببلادنا، مما يسمح لها بولوج مجال الذكاء الاصطناعي ووسيلة ناجعة كذلك لاختراق العزلة التي يعيشها العالم القروي؛

- الاستثمار في الثقافة الهادفة من خلال العمل على محاربة الجهل بكل أنواعه؛

- تعزيز النسيج الصناعي المغربي من خلال وضع استراتيجية حقيقية لصناعة مغربية ذات جودة مبنية على السوق الداخلية، قادرة على استقطاب المواطن المغربي، خاصة في فترات الركود، وقادرة أيضا على التصدير والانخراط في السوق العالمية؛

- إعادة الاعتبار للسياحة الداخلية.

السيد رئيس الحكومة،

لا أحد منا ينكر الضرر الاقتصادي والاجتماعي والنفسي الذي تسببت فيه جائحة كورونا لجميع المغاربة، إلا أننا نعتبرها فرصة تاريخية، على الدولة وجميع مكونات المجتمع المغربي اعتبارها نقطة انطلاقة لنهج سياسات عمومية ناجعة لبناء نموذج اقتصادي تنموي جديد يقطع مع الريع ويضمن الحياة الكريمة لجميع المواطنين.

ولا يمكن كذلك لأي أحد أن ينكر المجهودات التي يقوم بها جميع الفلاحين لتوفير الأمن الغذائي للبلاد وكذلك قطاع الصيد البحري، الذي في عز الأزمة وفر للساكنة كل ما تحتاجه، لكن الوضع تزداد حدته حين تكون القدرة الشرائية ضعيفة لدى معظم الساكنة الذين فقدوا مناصب الشغل أو ضعف أو انعدام الاستثمار مع وقف السيولة لدى معظم الأبناك.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن من بين المرتكزات الثلاثة لقانون المالية المعدل مرتكز الحفاظ على مناصب الشغل، إذ نلاحظ أن مجموعة فلاحية كبرى تدنو من الإفلاس، مما يهدد بتشريد 7.000 عامل وعاملة كمناصب شغل مباشرة، وهو ما يسير عكس التوجه الذي خططته الدولة المغربية بكل مكوناتها، وكذلك بعض الأبناك التي تقف في وجه المستثمرين.

شكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء اليحياوي:

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن بلادنا تعيش أزمة متعددة الأبعاد عرت على مظاهرها جائحة "كوفيد-19" وما نتج عنها من تداعيات، قد يطول مداها وآثارها الوخيمة على صحة المواطنات والمواطنين ومقومات الاقتصاد الوطني والاستقرار الاجتماعي.

أزمة زادها الجفاف للسنة الثانية استفحالا، فهشاشة اقتصادنا الوطني الهيكلية تجعله عرضة لتأثيرات مضاعفة، فحسب تقارير وطنية ودولية، ستشهد بلادنا أعمق انكماش اقتصادي عرفته منذ 1995، حيث سيتقلص الناتج الداخلي الخام بـ 4% بسبب انخفاض الإنتاج والصادرات وتعطيل سلاسل القيمة العالمية، فتضررت قطاعات بأكملها، كالسياحة ونقل الأشخاص والفلاحة بـ 77.6%، وصناعة السيارات بـ 88.6%، والطائرات بـ 76.4% والصناعات الالكترونية بـ 37.1% إلى حدود شهر ماي، وقطاع العقار وانخفاض الطلب على المواد الاستهلاكية، وتراجعت تحويلات مغاربة العالم.

أزمة اقتصادية كانت وستكون لها آثار اجتماعية كارثية على العمال والعاملات، خاصة العاملين بقطاع المناولة والمؤقتين، إذ أصبح أكثر من ثلث المغاربة مهددين بالعيش تحت عتبة الفقر، نتيجة ارتفاع معدلات البطالة واتساع رقعة القطاع غير المهيكل، حيث حرمان الغالبية الساحقة من العاملين من أي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية.

أمام هذا الوضع الاستثنائي، جاءت الحكومة بقانون معدل مفتقد للنفس السياسي والطموح الكفيل بالإجابة على تبعات هذه الأزمة البنيوية ومقتصرا على إجراءات فوقية من قبيل استمرار الدعم للمقاولات التي تحتفظ بـ 80% من العمال المصرح بهم لدى صندوق الضمان الاجتماعي.

إجراء يشرعن لتسريح 20% من العمال، أو تخفيض الاستثمار العمومي وما له من تداعيات أو تجميد التوظيف وغيرها من الإجراءات، جعلتنا نتساءل حول الهدف من قانون مالي معدل لم يستطع تجاوز مقاربة محاسباتية ومراجعة الأولويات، بدل قانون معدل دون مضمون

حقيقي، كان الأجدى بالحكومة العمل على استدامة تمويل صندوق الدعم الاجتماعي للتخفيف من آثار الجائحة، بانخراط قطاعات الصناعة الدولية الصيدلية، الأبناك وشركات التأمين، المكتب الشريف للفوسفاط، وغيرها من القطاعات المستفيدة من الأزمة أو اللجوء إلى آلية الاقتراض الوطني بسعر فائدة تحدده الحكومة، على أن يأخذ البنك المركزي على عاتقه ديون الدولة كما نهجت ذلك دول مماثلة.

السيد رئيس الحكومة،

إن خطورة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها بلادنا، وفي مقدمتها الطبقة العاملة وعموم المغاربة، بات يطرح تحديات كبيرة على مستوى إنعاش الاقتصاد الوطني وتحفيز الدورة الاقتصادية، وما يتطلبه من بلورة مخطط استراتيجي وطني ومندمج، يأخذ بعين الاعتبار الأولويات الجديدة في إطار الدولة الراعية ويقوم على المقومات التالية:

- أولها، استعادة دور الدولة في الأنشطة الإنتاجية ذات الطابع الحيوي والاستراتيجي، وفي توفير خدمات اجتماعية أساسية وذات جودة عالية وضمان الولوج إليها؛

- وضع إستراتيجية وطنية للتشجيع والتحفيز على الاستثمار في الاقتصاد الصناعي، وتوجيه الإنتاج الوطني إلى جزء أساسي من المواد المستوردة وربطه بالبحث العلمي؛

- حماية المنتوج الوطني في إستراتيجية أعمق، بدل الاقتصار على الإجراء المحدود الفعالية اقتصاديا والمتعلق برفع التعريفة الجمركية بـ 40%، وإعادة النظر في اتفاقيات التبادل الحر؛

- تنويع الدعم الاستثماري بمساهمة الدولة والمؤسسات العمومية والأبناك في اتجاه دعم الشركات المتوسطة والصغيرة والصغيرة جدا والمهنيين والتجار والمقاولين الذاتيين؛

- مراجعة السياسة الفلاحية وتقييم مخططاتها، وتوجيه الإنتاج الفلاحي للاستهلاك الوطني للتقليص من فاتورة الاستيراد، وضمان الأمن الغذائي للمغاربة، ودعم الفلاح الصغير والمتوسط؛

- تعزيز دور الاقتصاد التضامني وجعله مجالا للتشغيل الأوسع، ليصبح من أعمدة الاقتصاد الوطني؛

- تشجيع الاستثمارات الهادفة إلى تنويع مصادر الطاقة البديلة لتحقيق الأمن الطاقي والتخفيض من تكلفته الثقيلة؛

- المراهنة على تجربة وخبرة وتكوين مغاربة العالم؛

- مباشرة إصلاح المنظومة الجبائية بناء على مخرجات المناظرة الوطنية حول الجبايات في أفق سن سياسة ضريبية ومنظومة جبائية منصفة، وإرساء دعائم العدالة الاجتماعية، بدءا بتخفيض الضريبة على الأجور والمعاشات؛

- محاربة الفساد ووضع حد لاقتصاد الريع؛

- استحضار البعد البيئي كخيار إستراتيجي لتوجيه السياسة الاقتصادية وضمان التنمية المستدامة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن أية خطة للإقلاع الاقتصادي لن يكون لها جدوى ولن تستقيم إلا بمراجعة الاختيارات الاجتماعية، ووضع أولويات تجيب على متطلبات المرحلة في تدبير الشأن العام، والقطع مع الوصفات الجاهزة التي تعتبر الاستثمار في القطاعات الاجتماعية كلفة اقتصادية؛

إشراك الفاعل الاجتماعي ومأسسة الحوار الاجتماعي؛

الحفاظ على مناصب الشغل، ووقف نزيف التسريحات الجماعية ومسلسل الإجهاز على حقوق العمال تحت ذريعة تداعيات الجائحة؛

الحفاظ على القدرة الشرائية وإخراج فئات عريضة من الفقر والهشاشة؛

العمل على إرساء حماية اجتماعية شاملة؛

حماية حقوق ومكتسبات الطبقة العاملة وعموم الأجراء واحترام الحق النقابي، خاصة المناطق الحرة حيث أصبحت طنجة معقل محاربة العمل النقابي.

شكرا السيد الرئيس.

<u>السيد الرئيس:</u>

شكرا السيدة المستشارة.

انتهى الوقت، شكرا.

آخر كلمة في البرنامج لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

<u>المستشار السيد عبد الحق حيسان:</u>

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

أود في البداية أن أعترف لكم أنني مشدوه أمام اقتناعكم الغريب أنكم فعلا حكومة فاعلة وفعالة، وذلك من خلال لازمتين ترددهما، السيد رئيس الحكومة، دائما.

اللازمة الأولى هو أنه "لأول مرة في تاريخ المغرب"، وكأن المغرب كان متوقفا وكان ينتظر الدكتور سعد حتى يأتي لإنقاذه، فكل شيء بالنسبة لكم هو "لأول مرة".

اللازمة الثانية، السيد رئيس الحكومة، هي ترديدكم "وهذه قصة نجاح أخرى"، ومعلوم أن كل ما تكلمتم عليه على أنه قصة نجاح، لا دخل للحكومة فيه، فالكمامات صيبوها بعض المقاولات المواطنة، هاذيك (l'éthanol) صايبتو مقاولة مواطنة، كل ما جاء في كلمتكم هو لا دخل للحكومة.

إلى جانب مفردة جبتها اليوم هو عوض تقولو "سوف" قلتو لنا "غادي نديرو"، "غادي نواصلو الاستثمار"، "غادي نكونو الأولين".

وبذلك فقد نحتم كلمة جديدة في المصطلح المغربي هي عوض "التسويف" اللي كنا تنقولوه للحكومات جبتولنا الكلمة ديال "الغدايد"، "غدا غادي نديرو" أو جبتولنا احنا الغدايد.

فأنتم، السيد رئيس الحكومة، تقولون الشيء ونقيضه، فقد قلت لنا في بداية مداخلتكم اليوم أنكم فهمتم المرض، وفي بضع دقائق قلتم أنه حتى المتخصصين لازالوا مختلفين في فهم الفيروس، ونحن طرحنا عليكم سؤالا واضحا وانتظرنا جوابا واضحا لا جردا مملا لما سبق أن قلتموه في اللقاءات السابقة، ولم تغير فيكم الجائحة أي شيء.

وقد تتبعت تدخلكم، السيد رئيس الحكومة، علني أقبض على خيط لما تودون فعله أو دليلا على استيعابكم لدروس كورونا، فكنت كمن يبحث عن إبرة في كومة قش، لكن بدت لي بارقة أمل حينما قلتم "بلورت الحكومة رؤية اقتصادية على المستويين القصير والمتوسط"، وقلت الحمد لله ها هو غادي يقول لنا اشنو اللي غيدير، لكنني صدمت حين أتبعتم هذه العبارة بعبارة من خلال قانون المالية المعدل، أي أنكم قلتم "بلورت الحكومة من خلال قانون المالية المعدل"، وزدت صدمة حين تأكدت أنكم لم تتبعوا مسار هذا القانون التشريعي، فقد ادعيتم أن الوزراء قدموا لنا تفاصيل الميزانيات والحال أن ذلك لم يقع، وتكلمتم عن قانون المالية معدل وتعديلي والحال أن الصياغة القانونية اللي مرت في المؤسسة التشريعية هي المعدِّل وليس المعدَّل.

وقضيتم على آخر آمالي حينما تكلمتم على أولويات القطاعات الاجتماعية والحفاظ على مناصب الشغل ودعم القدرة الشرائية، وأنكم قمتم بحزمة من الإجراءات، فالقطاعات الاجتماعية ما تزاد فيهم والو بل تنقص من التعليم ومناصب الشغل، الحكومة أعطت للباطرونا تنقص 20%.

أريد أن أوجه لكم نصائح، خمس نصائح، السيد رئيس الحكومة، عليكم الاهتمام بالإنسان المغربي، لأنه أبان عن حس وطني عالي وعن طاقة ابتكارية وانضباط واع للمغاربة، عليكم الاهتمام بالصناعة والفلاحة، لأنهما مصدر عيشنا، عليكم الاهتمام بالتعليم والصحة بالفعل لا بالكلام، وأخيرا، وأخيرا ورغم اقتناعي بما قلتموه من تواجدكم على رأس الحكومة ..

السيد الرئيس:

انتهى الوقت السي حيسان.

وزدت لك دقيقة، أرجوك ما يمكن لك تأخذها عنوة، السي حيسان أرجوك، وتسبب لي الكثير من المتاعب من جهة أخرى.

تفضل السيد رئيس الحكومة المحترم.

السيد رئيس الحكومة:

شكرا جزيلا.

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه،

شكرا جزيلا للأخوات والإخوان اللي تدخلو، أنا أنصتت إلى جميع التدخلات بإمعان.

لكن، أنا بغيت نقول لكم واحد القضية، أنا تصدمت لبعض الكلام، العالم كله تيشهد والمغاربة يشهدون بأن الحمد لله نجحنا، كبلد، بقيادة جلالة الملك في مواجهة الجائحة، وقصص النجاح بادية، استفاد منها الملايين من المغاربة والعشرات بل مئات الآلاف من المقاولات، ودليله ما نعيشه اليوم، الحمد لله، من قلة الوباء في بلادنا وقلة الوفيات وخا احنا حازنين حتى على مائة وكذا وستين ذوك اللي توفو، احنا ما سخينا حتى بشي أحد.

وأيضا، الحمد لله، بدينا التخفيف ديال الحجر الصحي، وكثير من المقاولات استأنفت النشاط ديالها، هناك قصص نجاح كثيرة في ظل هذه الجائحة وفيها بعض، بطبيعة الحال، متاعب أيضا أو إشكالات، ولكن اللي ما بغاش يشوف هاذ الشي آش غادي نير ليه، والعرب تيقولو "كل إناء بما فيه ينضح"، كل واحد تيشوف ذاك الشي اللي..

صحيح أنه، كما قال السيد المستشار المحترم، كثير من النجاحات صاوبناها بفعالية ديال مقاولات مواطنة، صحيح، ولكن أيضا بدعم مالي وبرنامجي ويقظة وحث من حكومة مواطنة أيضا، فالتقت الحكومة المواطنة مع المواطنين المواطنين ومع المقاولة المواطنة وحققت النجاحات للوطن، وهاكا خصنا نديرو، خصنا دائما نجتمعو ونتعاونو، المغاربة إلى تعاونو ودارو اليد في اليد تيحققو النجاحات في التاريخ القديم وفي التاريخ الحديث، هذه النقطة الأولى.

النقطة الثانية أيضا، عجيب الذي يناقش ويجادل في أن الاقتصاد المغربي عندو أسس قوية، ما شي معناه أنه اقتصاد قوي 100% ما شي معناه ما عندوش مشاكل، ولكن الأسس ديالو قوية، مكنته من الثبات في الجائحة، كيفاش هاذ الشي والعالم كله تيقول هاذ الشي، (Standard and Poor's) اللي هي المؤسسة ديال التقويم في آخر تقويم ديالها حافظت على التقويم اللي كان عند المغرب (3B)، (-BBB) مع أفق مستقرة، كان عندنا في 2017 أفق تراجعي وفي 2018، 2019 درات لنا أفق مستقر، ثم أعادت لنا أفق مستقر مرة أخرى، غير هاذي مهمة، راه دول كثيرة في العالم تراجعت في التصنيف ديالها.

التصنيف ديال ممارسة الأعمال، مؤشر ممارسة الأعمال ما شي تيتعطى مجانا باش نوصولو لـ 53% هاذي من قبل مؤسسة دولية، صندوق النقد الدولي ومتابعة وتتقوم وفق معايير واضحة، العالم كله يعرفها، وهذا شيء مهم جدا.

المغرب الصورة ديالو، الحمد لله، تحسنت في هاذ المرحلة الأخيرة بإشادة الجميع، خبراء وطنيين وخبراء دوليين ومتتبعين دوليين، المغرب رائد في الطاقات المتجددة، وهاذي قصة نجاح مغربية، المهم قل ليا اللي بغيتي ولكن الحكومة على الأقل عندها واحد الدور في التنفيذ، الدور في المتابعة، دور في التقييم، دور في الإنجاز دائما عندها دور.

ما يمكنش تقول ليا.. غادي تقول لي راه في الاتفاق الاجتماعي اللي درناه، وخا شحال من واحد بغا يتنكر لهذاك الاتفاق الاجتماعي دبا، لأن واحد الأخ تيقول لك ما درتوش حتى شي اتفاق اجتماعي كبير، أنا ما فهمتش هاذ القضية، وانتوما وقعتو عليه الإخوان الاتفاق الاجتماعي مهم درناه، ما يمكنش تنصلو منه، ما يمكنش تقول ما كانش كاع اتفاق اجتماعي، وعلاش وقعتو عليه ذاك النهار؟

ما عرفتش أنا هاذ القضية!

وقعنا على اتفاق اجتماعي كبير وفيه الزيادة ديال الأجور في القطاع العام وفيه الزيادة في التعويضات العائلية في القطاع العام والقطاع الخاص وفيه عدد من الإجراءات الأخرى، صحيح بعضها باقي ينتظر نطبقوه، ولكن الحمد لله غاديين في التنفيذ ديالو، وهذا إنجاز لنا جميعا، ولكن إنجاز مشترك، إلى جاو النقابات يقولو عقدنا الاتفاق ولكن ما يمكنش يديرو الاتفاق كون ما كيناش الحكومة، حتى هي عندها دور وحتى رجال الأعمال و(CGEM[6]) عندها دور.

إذن هاذ الاتفاق ثلاثي يرجع الفضل فيه إلى الثلاثة لما اتفقوا وتوافقوا وتناقشوا، الحمد لله، وتشاوروا ودارو اتفاق، هذا يحسب للجميع ولكن أيضا يحسب لهذه الحكومة، ويحسب للحكومة أنها بادرت وأسرعت في عقد هذا الاتفاق الاجتماعي ما انتظراتش الانتخابات، لأن احنا ما نأمنوش باش نبقاو مهووسين بالانتخابات مثل البعض، راه كاين دبا اللي هو تيحسب غير الانتخابات، احنا آسيدي ما حسبيناهش، ديرو فيها اللي بغيتو، احنا المهم نخدمو بلادنا، نجحو في بلادنا، نجحو احنا ومعنا المواطنات والمواطنين وجميع المؤسسات، هذا المهم إلى نجحنا راه نجحنا كاملين، الباقي له مدبر حكيم.

صحيح أنه شي وحدين، مع الأسف، بعض الإخوان حتى في الأغلبية ما شي كلهم ولكن شي وحدين، حتى هما بداو تيديرو علينا هاذ.. يعني مع الأسف، هاذ الخطاب ما عرفت كيفاش غادي نوصفو، ما بغيتش ندير شي حاجة احنا باقيين أوفياء للأغلبية، وخا يبرز شي حاجة من هنا وهنا احنا تنحاولو ما أمكن يكون رد الفعل ديالنا رصين، لأن المهم هو بلادنا، واش احنا وسط الجائحة وتنقاومو واحد المقاومة شرسة لواحد التحدي عالمي، جميع دول العالم ونبقاو نتفتفو، راه ما كاينش هاذ الشي، راه شفتو دول اللي سقطت فيها حكومات في عز الأزمة، كاين وارتبكت وحتى الاستجابة ديالها للتحديات ديال الأزمة غادي ترتبك.

فلذلك، احنا حرصين باش نبقاو حتى مع البرلمان، بطبيعة الحال، مع الأطراف الأخرى الاجتماعية والاقتصادية نبقاو في حد معقول من الانسجام باش نواجهو هاذ المشاكل ونبني واحد المستقبل أحسن للمواطنات والمواطنين، هذا هو الهم ديالنا وهكذا تنفكرو بالليل وبالنهار ما شي شي حاجة أخرى، فين عندنا الوقت لحاجة أخرى، نواجهو غير هاذ الشي، إمتى غادي نديرو تخفيف الحجر الصحي؟ اشنو غادي نديرو في الحجر الصحي؟ هاذ البؤرة ناضت لنا هنا، كيفاش غادي نواجهو هاذ البؤرة؟ هاذ التحدي خصنا أسمو.. خصنا الإصلاحات الهيكلية نواصلها، خصنا البرنامج ديالنا الحكومي السابق نواصلوه ونكملوه، عندنا تحديات واحنا مهمومين بهاذ التحديات باش نوفيو بالالتزامات ديالنا، ماشي شي حاجة أخرى، حتى شي حساب آخر ما عندنا، باش نقول للأخوات والإخوان الحاضرين.

وأيضا، وأيضا أنا تنستغرب من بعض الإخوان اللي تيقولو إضعاف القدرة الشرائية، وهاذ ي فين شفتو إضعاف القدرة الشرائية؟ القدرة الشرائية باش تتحسب؟ بنسبة التضخم، نسبة التضخم راه باينة راه في (HCP[7]) راه قلت لك 1%، 0.9% في بداية هذه السنة، والتوقعات أننا غادي نبقاو في أفق 1% من هنا إلى نهاية السنة، تنشكرو جميع الأطراف اللي شاركت فيها، وغادي نجي للفلاحة.

إذن غريب كيفاش ضعفت.. أولا نسبة التضخم بقيت مستقرة، ثانيا خصصت مساعدات شهرية لـ 6.3 مليون أسرة اللي تبين أنهم فقدو العمل ديالهم، هذا دعم للقدرة الشرائية، هي اللي خلى الأمور تبقى في واحد منطق معقول، وهذا غير هاذ الإجراء بوحدو، وأنا نقول لك هاذي قصة نجاح أستاذ، أنا ما تنقولش الحكومة بوحدها، أنا تنقول قصة نجاح لبلادنا، مالك أنت حتى أنت قول أنا معكم في هاذ قصة نجاح وصافي وفضينا، واش شي واحد يقولها؟ اسمح لي ما عرفتش شكون من النقابيين، واحد الأمين العام آخر مرة قال ليا راه تيتصلو بي النقابات في العالم تيقولو لنا، قولو لنا الله يرحم أباكم كيفاش درتو لهاذ 6 المليون حتى دعمتهم في هاذ الأسابيع؟

بلا ما نذكر الإسم ديالو، أمين عام ديال النقابة ومحترم وما شي في الأغلبية، باش ما نخلطو الأمور ما عندها علاقة بالسياسة هاذي، واحنا معتزون بهذا، وهذه التجربة صنعناها احنا كاملين ما شي الحكومة بوحدها، ولكن الحكومة عندها دور كبير فيها وما تحيدوش ثاني الحكومة وتجي تقول لنا هاذ النجاح وما عندو أب وما عندو أم، ما يمكنش! ولكن ساهمو فيها الجميع، ساهمت معنا المقاولة، ساهمو معنا الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، نشكرهم، ساهمت معنا بطبيعة الحال جميع اللي ممثل في هاذيك "لجنة اليقظة الاقتصادية"، قطاعات حكومية وغيرهم، ساهمو معنا النقابات، والجميع ساهم على كل حال، كل واحد بالقدر ديالو.

كيفاش غادي نتحدثو على إضعاف القدرة الشرائية والتشجيعات

[6] **C**onfédération **G**énérale des **E**ntreprises du **M**aroc

[7] **H**aut-**C**ommissariat au **P**lan

اللي تدارت والتحفيزات للمقاولات وخصوصا المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، برامج متعددة والعديد منها استفاد منها، وتدارت إجراءات، وراه قلنا تقريبا راه شي 500 إجراء الذي اتخذ، ماشي من قبل جهة واحدة، من قبل جميع الإدارات وجميع المؤسسات المتدخلة، كل واحد دار إجراءات في المجال اللي تهمو هو لمواجهة الجائحة وآثار الجائحة، من وزارة الصحة، وزارة الاقتصاد والمالية، وزارة الداخلية، وزارة التعليم وزارة التضامن والأسرة ... إلخ، كلشي، كل وزارة دارت في المجال ديالها، على الأقل 500 إجراء، كيفاش تقول هاذ الحكومة كاع ما دارت والو؟ وبزاف ثاني، بزاف، بزاف. قولو هاذ الشي ناقص، قولو ما كافيش، قولو نتمناو على الله تديرو إجراء.

ثم كيفاش غنتحدثو على إضعاف القدرة الشرائية وقد قامت الحكومة بمجهود كبير للحفاظ على الاستثمار العمومي؟ وراه قلت لكم راه دول بجوارنا قطعت الاستثمار نقصتو بـ 50% مرة واحدة في عز الأزمة، احنا تحدينا وقلنا ما خصناش نقصو الاستثمار العمومي، الميزانية العامة، ما نقصوش، بالعكس غادي نزيدو فيه رغم النقص ديال المداخيل ديال الحكومة.

وفي هذا المجال ديال النقص ديال المداخيل، أعطت الإدارة المثال في التدبير العقلاني للنفقات خلال هاذ الفترة، وفي مشروع القانون في فترة الست (6) أشهر الأولى، وقانون المالية التعديلي اللي جاء في الفترة الثانية، لأن مشينا لتقليص النفقات ديال الإدارة بـ 2 مليار درهم، ولكن ماشي التقشف، قلصنا النفقات ديال الاستقبال، ديال الفندقة، ديال تنظيم الندوات، ديال التنقل، اللي قلنا هاذي بزاف ديال التنقلات ونقولو نوقفو هذاك التنقل، واحد المسؤول غادي نصيفطوه لواحد المهمة إلى آخره، درنا التقليص، 2 المليار ديال الدرهم باش درنا التقليص في إطار التوقعات ديال قانون المالية التعديلي أو المعدل أو المعدل اللي بغيتي أنت، إلى كان هذا الغلط ديالنا أنا نعترف بها، أنا نعترف بهاذ الغلط، ياك بقات غير هاذي؟ الحمد لله رب العالمين ما كاين مشكل، فهمتني؟

وهذا شيء مهم جدا، الإدارة قلصت من تسييرها في الأمور اللي هي كمالية أو حاجية أو متجاوزة أو درنا الرقمنة واقتصدناها نتيجة الجهد اللي دارت الإدارة في توسيع الرقمنة، وهذا نجاح بالنسبة للحكومة.

وأريد أن أؤكد لك، الأستاذ، أنه لم يكن هناك أي تقليص لميزانيات القطاعات الاجتماعية، وبقينا في الوفاء ديالنا كما قلت وسأبقى أقولها، راه الأرقام واضحة في الالتزامات ديال مستوى الصحة والتعليم وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وتنمية العالم القروي والتشغيل والحماية الاجتماعية، هاذ الأولويات بقينا أوفياء لها بدليل أسمو.. وأنت قلت لي واحد الغلط آخر يمكن درتو، قلتِ قلتْ الميزانيات الوزراء قدمو الميزانيات، أنا ما قلتهاش، ولكن إلى سمعتيها هذا الخطأ الثاني تنعترف به ونعتذر لك، صافي؟ إلى بقيت غير في هاذ الأمور الشكلية، ما كاين باس نبقاو نغلطو باستمرار، ما كاين باس.

نجي لهاذ القضية ديال القطاع الفلاحي، أنا بغيت نقول بأنه بغيت نوجه واحد التحية كبيرة لجميع الفلاحين والفلاحات وكل العاملين في القطاع الفلاحي، اللي بذلو واحد الجهد مهم جدا في ضوء هذه الجائحة على الرغم من الظروف الصعبة ووفرو للمغاربة خلال مرحلة الحجر الصحي الغذاء ديالهم بالشكل الكافي وبثمن معقول جدا، وهذا يعني أنهم اشتغلو وخدمو وضحاو لبلادهم، ولكن أيضا يعني أن السياسة الحكومية في هذا المجال كانت ناجحة، هذا تيبين النجاح ديال المقاربة العامة ديال بلادنا، حتى قبل ما تجي هاذ الحكومة، ولكن أيضا هاذ الحكومة، لأن استمرينا، لأن الاستمرار في واحد السياسة راه حتى هو نجاح.

ولذلك، أريد أن أقول بأن الفلاحة عموما عندها واحد الأولوية، واحد الدور كبير، وهناك عدد من البرامج للتحفيزات وللدعم ديال الفلاحة، إما أنها في ظل الجائحة استثمرت، إلى ما استثمرت خاصنا نستثمروها أكثر، وأنا أعرف بأن السيد وزير الفلاحة كان جا وقدم في البرلمان في إحدى الغرفتين أو في كلهما توضيحات، ولكن أنا تنواعدكم باش نعاود نهضر معه ونعاود نقاش معه السياسة الفلاحية في ضوء هاذ المراحل ديال نهاية الجائحة والصعوبات اللي عند الفلاحة.

واحنا واعيين بهاذ القضية ديال الجفاف، راه عندنا لجنة خاصة لمتابعة الأزمة ديال الماء واحنا تنحاولو ما أمكن ناقشوها باستمرار، وغير آخر مجلس حكومي كانت مناقشة ديال المشكل ديال الماء والتداعيات ديالو والبرنامج ديال الحكومة لمواجهة هذه الأزمة ديال الماء اللي عندنا وخصوصا في بعض المناطق، هناك تحفيزات للاستثمار الفلاحي، هناك آليات لمساعدة الفلاحين، هناك نظام المساعدات ممنوحة خاصة بمشاريع التجميع، خص الاستفادة منها، وإلى كان صعوبات في الاستفادة منها نحاولو نراجعو فيها القطاع المعني للاستفادة منه.

وأريد أن أقول بأن القطاع الفلاحي لم يكن غائبا على لجنة اليقظة الفلاحية (المقصود: لجنة اليقظة الاقتصادية)، فالسيد وزير الفلاحة هو عضو في هذه اللجنة كامل العضوية وتيحضر وتيساهم بطبيعة الحال.

بقي لي واحد النقطة ضروري بغيت نشير لها، وكنت خصني نبدا بها من الأول، هو أن احنا الحكومة ما عندناش مشكل مع الانتقادات، فعندما يقوم السيدات والسادة المستشارين أو البرلمانيين عموما، سواء من الأغلبية أو المعارضة بتدخلات منصفة، موضوعية ولو في سياق النقد، فنحن نرحب بها بل ونصفق لها، كما قام السيد وزير الدولة بالتصفيق منذ قليل، لأن احنا ما عندناش مشكل مع النقد عندما يكون موضوعي، ولكن ثاني ما خصناش نظلمو بلادنا، ما نظلموش

المؤسسات ديال بلادنا.

ومن هنا أقول: بالله عليكم، وأنتم تتابعون تدبير بلادنا لهاذ القضية ديال الجائحة، وأنتم تتابعون ردود الفعل الوطنية والدولية، راه شحال من فيديوات إلى جينا، غالبا تتشوفوهم في القضية ديال الماسك، في القضية ديال الأقنعة، في القضية ديال هاذ الدعم اللي قلنا وفي القضية ديال هاذ (l'alcool) الي ولى كيتصنع ... إلخ، عندما تتابعون هاذ ردود الفعل ألا تشعرون بالفخر بأنكم مغاربة؟ ما تتشعروش بأنكم حتى انتوما ساهمتو؟ ناقشتو قوانين، صادقتو عليها، ناقشتو سياسات، اعطيتو فيها الرأي ديالكم ...إلخ. ألا تشعرون بالفخر؟ هذا راه شيء مهم جدا، الحمد لله، هذا يرفع رؤوس المغاربة جميعا، رؤوسنا جميعا، ولا ندعي بأن الحكومة وحدها فعلت هذا، ماشي بوحدها، ولكن هي مساهم أساسي، ثاني ما خصش ثاني نظلموها، حتى هي مساهم أساسي.

فلذلك، أنا أقول بأنه يجب أن نفخر بهذا النجاح الذي تصنعه بلادنا، لأنه نجاح مقدر، نجاح مشرف صحيا، طبيا، اجتماعيا، تضامنيا، اقتصاديا، وله ما بعده، إن شاء الله، وسيرفع بلادنا في المستقبل، بقيادة جلالة الملك، هكذا تيخصنا نديرو وخصنا نبثو خطاب الأمل لدى المواطنات والمواطنين.

الأخطاء عندما توجد، وهي موجودة، النقص عندما يوجد، وهو موجود، وفي عز الجائحة، هناك إلى بغينا نقولو هناك الضغط ديال الجائحة، ونحن نحس بأن العديد من المواطنات والمواطنين عانو مع الحجر الصحي وعانو من الجائحة، كاين مرضى اللي ما قدوش يوصلو للمستشفى لأنهم خص يتنقل من إقليم لإقليم، وفي الحجر الصحي كان هناك صعوبات، لأن حتى النقل ما كانش موفر بالوفرة الكافية.

الحجر الصحي كانت عندو كلفة، بزاف ديال المواطنين ما قدوش يمشيو يشوفو احبابهم ولا يحضرو للجنائز ديال احبابهم والعائلات ديالهم، لأنهم بعاد ولأن الحجر الصحي ما تيمكنش باش يمشيو عندهم. بزاف ديال المواطنات والمواطنين عانو الشدة والصعوبات نتيجة التوقف عن العمل، ما بقاش عندهم مدخول، احنا معتبرين هاذ الشي ومقدرينو وعارفينو، ولكن راه الجائحة في العالم كلو عندها كلفة، ماشي غير عندنا بوحدنا في المغرب، في العالم كلو عندها كلفة، واحنا درنا إجراءات باش نخففو.

يمكن بعض المواطنين، وهاذي تتوصلني الشكايات، غير البارح كانت وصلتني شكاية، بعض المواطنين ما وصلهومش الدعم لأسباب معينة، علاش؟ يمكن يكونو يستحقو وما وصلهومش، تنعتذر لهم إلى كانو، ولكن تنقدرو بأن هذا واحد العدد قليل، ولكن وخا إلى كان قليل كان خصو يتعالج، ما استطعناش، نعترفو، ولكن إلى كان وصل الدعم على الأقل من خارج (CNSS[8]) إلى وصل الدعم إلى 5 مليون و500 ألف شخص يمكن يكون بضعة آلاف أخرى ما وصلهاش الدعم، ممكن يكون، ممكن ما كاين مشكل، تنعتذرو، ونحاولو ما أمكن نستدركو هاذ الشي في المستقل.

ولكن، الحمد لله، احنا دبا خففنا الحجر الصحي، والناس رجعو للأعمال ديالهم، نتمناو على الله، إن شاء الله، تتحرك الحركة، الدورة الاقتصادية، والمواطنين اللي في المهن الحرة وفي القطاع غير المهيكل يدخلو المداخل ديالهم وعاود يحركو العجلة، وراه كلشي عليه الضغط.

ولذلك نحن في الحكومة، وأنتم في البرلمان، كان من أوائل القرارات اللي اتخذناها هو التبرع بشهر كامل من المداخيل أو الأجرة أو التعويضات ديالنا لصندوق.. وهذا تضامن مع هؤلاء المواطنين، وحذا حذونا عدد من المواطنات والمواطنين، راه 2 مليون مساهمة اللي كانت ما بين مقاولة ومؤسسة وشخص مواطنة أو مواطن، والأغلبية ديالهم أفراد بطبيعة الحال، وخا يتبرع الإنسان غير بـ 10 دراهم راه حتى هو محسوب في 2 المليون، وهذا عملية تضامن كبيرة، نتمناو تستمر، هاذ عملية التضامن تستمر لأن باقي محتاجين هاذ الصندوق لدعم مختلف البرامج التي تحاول أن تواجه التأثيرات ديال جائحة كورونا.

إذن أظن بأن هذه أهم النقط التي.. أسمو، أنا تنظن بأني في العرض ديالي قدمت جواب كل ذاك الشي اللي تندير، تنديربأرقام، تنديربرامج واضحة، ولكن أحيانا لا أقابل إلا بشعارات، بكلام عام أحيانا، احنا خصنا نتبادلو هاذ الشي، نقول أرقام قول لي هاذ الأرقام ما كافيش، هاذ الرقم ما صحيحش، باش يكون الحوار عميق جدا، عميق ويكون مفيد لنا جميعا.

أريد أن أقول مرة أخرى شكرا لجميع السيدات والسادة المستشارين على التفاعل ديالهم، وأنا أقول بأني مستعد، بطبيعة الحال، باش نناقشو مواضيع أخرى في المرات الأخرى بقلب مفتوح وبصدر مفتوح، لأن احنا هنا باش نخدمو بلادنا ونخدمو المواطنات والمواطنين ديالنا، ونتوجه للمواطنات والمواطنين ونقول لهم الله يجازيكم بخير بمناسبة العيد نديرو الحيطة والحذر، وراه ما كان حتى شي تناقض بين القول ديالي لكم باش تقللو من السفر وما تسافرو إلا إلى كان ضروري، وبتشجيع السياحة الداخلية، ما كاينش تناقض، شجعو السياحة الداخلية، ولكن نحضيو في الأسفار ديالنا أو على الأقل نديرو الإجراءات الاحترازية الضرورية باش نحميو روسنا والصحة ديالنا والصحة ديال وليداتنا والصحة ديال الأسر ديالنا والصحة ديال الوطن ديالنا وديال المواطنات والمواطنين، الله يجيبنا في الصواب.

ونبارك لكم جميعا هذا العيد المبارك وهذه الأيام المباركة.

شكرا جزيلا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

[8] Caisse Nationale de Sécurité Sociale

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا لكم جميعا، السيدات والسادة الوزراء والمستشارين.

ورفعت الجلسة.

الملحق: مداخلة المستشار السيد عبد اللطيف أعمو

السيد الرئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يعقد مجلس المستشارين، هذه الجلسة العمومية الشهرية المخصص لتقديم الأجوبة عن الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة لمناقشة موضوع "السياسات العمومية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والرقمية في ضوء الدروس المستخلصة من تداعيات أزمة كورونا".

ولقد مرت المراحل الأولى من جائحة كورونا في محاولة للخروج من الحجر الصحي ومحاولة إخراج البلاد من الأزمة. وهي استراتيجية أعطت الأولوية لصحة المواطن على حساب الاقتصاد. وهو خيار اعتبر صائبا في منطلقاته، وحظي بإجماع وتفهم الجميع، لكن، عادت الأولويات الاقتصادية والاجتماعية إلى الواجهة فيما بعد بحدة وبإصرار.

فبعد التأكد من أن الأزمة حاده وشاملة على المستوى الاقتصادي، وأن انعكاساتها على الصعيد الاجتماعي قاسية، خصوصا في هذه الظرفية الخاصة، تركز الثقل وتوجه الاهتمام نحو الدولة ومؤسساتها، لإنقاذ كل ما يمكن إنقاذه: إنقاذ المقاولات من الإفلاس وإنقاذ المواطنين من شبح البطالة وقلة ذات اليد، وحماية العمال من التسريح من العمل ومساعدة الفئات الهشة.

وهذا الخطاب المهيمن والمسيطر موجه للدولة الراعية والحاضنة والموجهة، لمطالبتها بالرفع من ميزانيتها لمواجهة الوضع، ومطالباتها بابتكار مخططات الإنقاذ والإقلاع في ظل أجواء متميزة بضرورة الرفع من نفقات الدولة مع انخفاض وتقلص مداخيلها.

وهو ما سيؤدي حتما إلى ارتفاع في العجز. وضعف طرق تمويله، إما عبر الضرائب أو الرفع من المديونية أو اعتماد سياسة نقدية مرنة وغير اعتيادية. فهل تملك الحكومة حرية قرارها الاقتصادي والمالي والاجتماعي؟ وما هي حدود ليونة قرارها؟

دروس وعبر

السيد رئيس الحكومة،

إن أزمة كورونا أظهرت بجلاء الرابط العضوي وأهمية العلاقة الوطيدة التي تربط بين وأسس التنمية المستدامة، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والحاجة إلى إنتاج نموذج تنموي للمغرب يهدف إلى تغيير نمط العيش وتغيير السلوكات والتوجهات خلال فترة ما بعد زمن كورونا، ويمكن المواطن من المشاركة والحصول على حظه من ثروة البلاد ومن حقه في التنمية.

وإن من أهم الدروس المستخلصة من تداعيات الأزمة، أن قطاع الصحة يشكو من نقائص عديدة، وبفضل تعزيز المنظومة الصحية، فقد استطاعت بلادنا محاصرة انتشار الفيروس بمجموعة من التدابير، التي ساهمت إلى حد كبير في التخفيف من الضغط على القطاع الصحي، بفضل تعبئة كل القطاعات المدنية والعسكرية والأطباء والممرضين في مواجهة انتشار هذا الفيروس، وبناء المستشفيات الميدانية. وقد أبانت الأطر الطبية على حس عالي من المسؤولية، وقدمت مجهودا كبيرا في مواجهة تفشي فيروس كورونا.

وهذه الأزمة تعتبر فرصة لإصلاح هذا القطاع الاستراتيجي، من خلال تقوية وتعزيز المستشفى العمومي وتشييد مستشفيات جامعية في كل جهة، بجانب الاهتمام بالوضع المادي والمعنوي للأطباء والممرضين، وتحسين شروط التكوين والولوج لقطاع الصحة كما ونوعا.

كما أظهرت أزمة كورونا بجلاء أهمية قطاع التعليم، الذي تأثر بسبب الجائحة، حيث أغلقت المدارس، والجامعات، والمعاهد، واعتماد التدريس عن بعد، رغم محدوديته وقصوره، خصوصا، وأن العالم القروي ظل في معزل عن التجربة، لأنه غير مكتمل التجهيز والربط، سواء بالشبكة الكهربائية أو بشبكة الإنترنيت.

وهذا ما يبين بوضوح بأن إنجاح هذه التجربة التي فرضتها الضرورة، رهين باعتماد مقاربة تنموية وترابية عادلة ومنصفة. ويبين بأن قطاع التعليم يحتاج إلى إصلاحات عميقة، تنطلق من الاهتمام بأوضاع نساء ورجال التعليم ماديا ومعنويا، مع تشجيع التعليم العمومي وتقوية البنى التحتية، وإعطاء الأولوية للعالم القروي.

على المستوى الاجتماعي، خلفت أزمة كورونا أضرارا اجتماعية خطيرة جدا. مما يستدعي وضع قاعدة بيانات تهدف إلى إعادة تشخيص الواقع الاجتماعي بناء على المعطيات التي أفرزتها هاته المرحلة، مع وضع خطط طموحة لإدماج القطاع غير المهيكل في المنظومة الاقتصادية، وتقوية الاستثمار العمومي، وجعله قاطرة لجر باقي القطاعات. كما أن أزمة جائحة كورونا أظهرت أهمية إحياء الدولة الاجتماعية الراعية لمواطنيها، والتي تراهن على العدالة الاجتماعية والترابية.

الأولويات الاستراتيجية الصناعية

السيد رئيس الحكومة،

منذ بداية الأزمة، تعرضت الاقتصاديات العالمية لضغوط كبرى

ولصعوبات كبيرة في تزويد الأسواق من المواد والمنتجات الصناعية.

وبلادنا مؤهلة لتبوئ مكانة هامة والتموقع في هذه الدينامية، إذا عرفنا كيف نقترح عرضا دوليا تنافسيا، وبسرعة وبطريقة استباقية وتوقعية، لما بعد الجائحة. وهو ما يستدعي **التموقع الجيد في سلاسل القيمة العالمية**، حيث أصبحت هذه السلاسل السمة الغالبة للتجارة والاستثمار العالميين، حيث تشكل أكثر من ثلثي السلع و70% من الخدمات المتداولة في جميع أنحاء العالم.

تساعد كل التحاليل على إدراك جيد بأن جائحة كورونا هي مناسبة لوضع خارطة طريق لإصلاحات اقتصادية كبيرة، من خلال **بناء اقتصاد وطني تضامني** يعتمد على دعم الإنتاج وخلق فرص الشغل، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، والحذر من النظام الرأسمالي الفاقد لكل مصداقية، والذي لا ينتج إلى الفقر بجانب المخاطر.

وهي فرصة كذلك لإعادة النظر في المنظومة الجبائية لجعلها أكثر تحفيزا على الإنتاج والإبداع، وكذلك دعم المقاولات لتتمكن من الاستثمار في الرهانات التكنولوجية، ودعم تكوين الموارد البشرية، وتقوية الرأسمال التكنولوجي.

وقد تساعدنا هذه القراءات والتحاليل على أن ندرك جيدا ما على المغرب فعله لاستغلال وحسن توظيف ما تحقق من إيجابيات على مستوى الريادة، وتوظيف الوزن القيادي للمغرب قاريا ودوليا، ليس فقط على مستوى تدبير الأزمة الصحية بحذر، ولكن كذلك على مستوى تجنيد الآلة الصناعية، بالبرهنة عمليا، بأن دول الجنوب قادرة على بناء قدرات صناعية واعدة، من قبيل إنتاج أدوات طبية وصنع آلات دقيقة، مع التدبير اللوجيستيكي للحاجيات الآنية في زمن الأزمات.

فهذا الانسجام بين مكونات المجتمع، الذي برهن عنه المجتمع المغربي، يمكن تحويله إلى مسار صناعي قوي يدمج ضمن النسيج الصناعي الوطني، مسارا صناعيا ذي تطلع عالمي، مع العلم أن مجلسنا صادق يوم الجمعة الماضي على قانون 10.20 يتعلق بعتاد وتجهيزات الدفاع والأمن والأسلحة والذخيرة، والذي بدون شك، سيوسع مجال المبادرات الصناعية في بلادنا، ويقوي مؤهلات المغرب.

السيد رئيس الحكومة،

إن خياراتنا الصناعية، يجب أن تكون أكثر طموحا اليوم، ولا يجب الاقتصار على تأدية وظيفة صناعية ثانوية، وجعل الصناعة الوطنية قائمة أكثر فأكثر على القيمة المضافة العالية، وجعلها ترتكز أساسا على قيمة الرأسمال البشري.

وعموما، فرغم ضرورة توخي الحذر، لأن التحاليل تتناسل، والقراءات تتعدد، إلى حد التخمة، حول سيناريوهات ما بعد الجائحة، فمعظم الآراء تتوحد حول إقدام العالم على مرحلة من عدم التيقن والشك، والارتباك القوي. مما سينتج عنه تدمير لقيم ولمعايير ولمنظومات قائمة... لتحل محلها، بعد جائحة كورونا، قيم ومعايير جديدة.

الرهان وطني وقاري بامتياز

للقارة الإفريقية، ومعها المغرب اليوم، ميزة أساسية، وهي التعود على فترات الشك والارتباك، وليونة منظوماتها، وعدم ارتباطها القوي بالتكنولوجيا وغيرها... مما يجعلها قادرة على التأقلم السريع مع المستجدات والتحول بسرعة من مسار تنموي إلى آخر.

ونحن نتحدث اليوم على عن هذا التحدي القاري، وموقع المغرب فيه، نستحضر الخطاب الملكي في أبيدجان في فبراير 2014، والذي يركز على إيمان المغرب بقدرات القارة الإفريقية وبإمكانياتها المادية والبشرية، ويراهن على قدرتها على تطوير آليات الاشتغال على المستويات التي تسمح بخلق قوة اقتصادية واعدة.

وإن المبادرة الإفريقية للتنسيق لما بعد كورونا، والتي تجمع المغرب وكوت ديفوار والسينغال، من شأنها أن تشكل خارطة طريق لإفريقيا الواثقة في قدرات أفريقيا.

وإن النجاح في تدبير الأزمة سينطلق حتما من حسن تدبير الأزمة وطنيا، لكن، من قدرتنا كذلك على أن نكون قدوة على المستوى القاري.

وإن هذه المكانة القارية التي نتطلع إليها، ستحفزنا لا محالة على بذل مزيد من الجهد، اعتمادا على أربع عناصر رئيسية، قائمة على: **الطموح والبرغماتية والثقة والتعبئة**.

السيد رئيس الحكومة،

لقد تعلمنا من هذه الجائحة كيف نحترم أنفسنا أولا، وكيف نثمن عمل وأداء العاملين في قطاع الصحة، وغيره من القطاعات الاجتماعية العمومية، التي علينا أن تحظى باهتمام لائق، ماديا وبشريا.

وعلينا الحفاظ على أن تظل هذه الشعلة الإبداعية التي أشعلتها أزمة كورونا، متقدة ومشعة بعد الأزمة، لتكون محفزا على حسن الأداء، وإذكاء الحماس الضروري في قلب المجتمع.

فبقدر اقتناعنا بأن الحذر في مواجهة الإكراهات الصحية كان ضروريا، فلا نفهم الحذر المفرط الذي تتبناه الدولة في خيارات وسيناريو هات تمويل العجز، الناجم عن الرفع من نفقات الدولة في ظل انخفاض مداخيلها.

فبغض النظر على قرار تخفيض سعر الفائدة، منذ بداية وباء فيروس كورونا المستجد، بواقع 50 نقطة إلى 1.5% للمرة الثانية، بعد خفض سعر الفائدة بواقع 25 نقطة شهر مارس الماضي، لم تتخذ تدابير تدخل في خيار اعتماد سياسة نقدية مرنة.

فيبقى بذلك الحل الأمثل يكمن في الرفع من الضرائب، كحل مناسب، لكن، يتبين من خلال التجربة، بأن هذا الخيار سيبقى قليل الفعالية، في ظل غياب إصلاح ضريبي حقيقي. والإصلاح الضريبي، حتى

ولو ولد اليوم في الأجندة الحكومية، فهو لن يؤدي إلى نتائج في الأمد القصير.

وخيار المديونية، من جهته صعب ومحفوف بالمخاطر، بالنظر إلى مستوى المديونية، الذي وصل إلى نسبة تفوق 90% من الناتج الداخلي الخام. فالهامش محدود في هذا المجال.

وهذا ما جعل الكثيرين يرون أن مراجعة السياسة النقدية نحو مزيد من المرونة، هو أمر تفرضه الوضعية الراهنة، باعتبار الدور المركزي لبنك المغرب كفاعل رئيسي في عملية التمويل، واعتبارا لمركزه المستقل عن الجهاز التنفيذي، الذي له وحده صلاحية السياسة النقدية تتطلب منه ألا يجعل من استقلاليته وهيمنة قراراته المالية قيدا أو فرملة للقرار السياسي للجهاز التنفيذي، خصوصا في هذه المرحلة الاستثنائية، وتجعل الجهاز التنفيذي غير قادر على تنفيذ سياساته أو يكون ملزما بتقييد توجهاته الاقتصادية والمالية، والتي على أساسها سيحاسب. وهو ما يطرح إشكالية ديمقراطية بنيوية.

فإذا كان الكل مقتنعا بأن تمويل خزينة الدولة هو منطلق الرفع من الإنتاج وتحفيز الطلب الداخلي والرفع من الاستثمار العمومي ومن فرص الشغل، فرفع الدعم الموجه للمقاولات لترفع من جهتها من إنتاجها ومن خدماتها هو ما سيساهم في خلق توازن جديد بين التمويل والإنتاج

ولقد فرضت معالجة آثار الجائحة حتى على الدول الأكثر أورتدوكسية اعتماد نظام توفير السيولة وضخها لإنقاذ اقتصادياتها، اعتمادا على ما يفرضه الظرف الاستثنائي، وما تستدعيه من وسائل استثنائية لمواجهته، آخرها ما اتفقت عليه الدول 27 الأوروبية البارحة الاثنين 20 يوليوز 2020.

وأن بقاء الحكومة غارقة في دوغمائيتها، دون أن تبادر إلى خلق وسائل جديدة لتمويل وابتكار سياسات متلائمة مع متطلبات المرحلة قد يساهم في تضييع الفرص، وقد يؤدي إلى الندم حيث لا ينفع الندم.

تحقيق طفرة نوعية في المجالات الرقمية

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

إن تثمين وتوظيف الوزن الريادي والقيادي للمغرب قاريا ودوليا، لا يمكن تحقيقه بدون تحقيق طفرة نوعية في المجالات الرقمية.

وقد رصدت العديد من المؤسسات الوطنية والدولية تأخر المغرب في المجالات الرقمية على الصعيدين العالمي والإقليمي، بعد احتلاله الرتبة 56 في

التصنيف العالمي لجودة الحياة الرقمية، والذي شمل 65 دولة (سنة 2019).

ورغم الصعوبة القائمة لتحقيق قفزة رقمية كاملة في أقرب الآجال، إلا أن الاستراتيجية الوطنية في التحول الرقمي تبدو مقاربة مقبولة لتحقيق أهداف التنمية، ومن شأنها أن تمكن مؤسسات التمويل من إدارة أعمالها بشكل يضمن لها الربحية والإنتاجية الفعالة مع تخفيف المخاطر.

هذه الاستراتيجية التي تستهدف تحقيق التحول الرقمي للاقتصاد الوطني، وتقوية مكانة المغرب كقطب رقمي جهوي، وإزاحة العوائق البنيوية وبالخصوص المتعلقة بالحكامة والتأهيل البشري.

فالرهانات الاقتصادية والاجتماعية مرتبطة بحسن الأداء وتطوير القدرات التنافسية، وكلها رهانات تصبح ميسرة بتسريع التحول الرقمي، المشجع للابتكار في المنتجات والخدمات وطرق الاشتغال، بهدف تحسين وسائل الإنتاج، وتقليل الوقت اللازم للتسويق، مما يضفي مرونة داخل فرق العمل.

لكن، لا يجب إغفال أهمية عناصر الربط بشبكة الإنترنيت والحماية من الهجمات السيبرانية وحماية المعطيات الشخصية، بجانب عنصر الخدمات الحكومية الرقمية، خصوصا وأن بلادنا أصبحت تتوفر على إطار مؤسساتي متكامل، يتعلق بالأمن السيبراني والتحكم في رهاناته، بمصادقة مجلسنا يوم الجمعة الماضي على القانون 05.20 المتعلق بالأمن السيبراني.

وأن جائحة كورونا أبانت عن هوة رقمية بين المدن الكبرى وباقي الجهات، وبين المجالين الحضري والقروي. مما جعل تعميم التمدرس عن بعد صعب المنال.

فكيف سيتم تحسين أداء المنظومة التربوية في هذا المجال، في ظل التقليص من الميزانية المرصودة للقطاع، ونحن نطمح إلى إعداد حلول تعليمية مبتكرة لتنمية الكفاءات اللازمة لمهن صناعة الغد؟

مما يستدعي الرفع من سقف الطموح والعمل على تدارك الفوارق التي راكمتها الحكومة منذ سنة 2012، بعد التخلي عن متابعة مجموعة من البرامج التي سبق أن صنفت المغرب في مراتب متقدمة على الصعيدين القاري والإقليمي.

هاته بعض الملاحظات، التي نرى أن الحكومة تحاول دائما تجنب الأجوبة الصريحة عنها والمقرونة بالخطط والبيانات والمشاريع التي تنوي تنفيذها. وفضلت أن تبقى دائما تابعة ومنتظرة من يملي عليها أو يوجهها، بدل الاعتماد على إمكانياتها وطموحات من انتخبوها في مجال التنمية والرقي بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي للبلاد. ونأمل أن تمتلكوا جرأة الإجابة عنها بوضوح.

محضر الجلسة رقم 304

التاريخ: الخميس 2 ذو الحجة 1441هـ (23 يوليوز 2020م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع للرئيس.

التوقيت: أربع وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الرابعة والدقيقة الثلاثة والثلاثين بعد الزوال.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على:

1. مشروع قانون رقم 04.20 يتعلق بالبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

2. مشروع قانون رقم 38.18 بإعادة تنظيم مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لفائدة رجال السلطة التابعين لوزارة الداخلية، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب في إطار قراءة ثانية؛

3. مقترح يقضي بتغيير وتتميم النظام الداخلي لمجلس المستشارين.

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على مولانا رسول الله.

أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.

السيد الوزير المحترم، مرحبا معنا في هذه الجلسة.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نخصص هذه الجلسة للدراسة والتصويت على النصوص التشريعية التالية:

1. مشروع قانون رقم 04.20 يتعلق بالبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية، المحال علينا من طرف مجلس النواب؛

2. مشروع قانون رقم 38.18 بإعادة تنظيم مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لفائدة رجال السلطة التابعين لوزارة الداخلية، كذلك المحال علينا من طرف مجلس النواب ولكن في إطار قراءة ثانية؛

3. مقترح يقضي بتغيير وتتميم النظام الداخلي لمجلس المستشارين.

وقبل الشروع في مناقشة مشروع القانون الذي بين أيدينا، أود أن أتقدم باسمكم بالشكر الجزيل لكل من رئيس وأعضاء "لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية"، ولكافة السادة رؤساء الفرق والمجموعة بالمجلس، وأيضا للسيد وزير الداخلية على المجهودات التي بذلوها جميعا في سبيل الدراسة المعمقة لمشروعي القانونين الموجودان أمامنا في جدول أعمال هذه الجلسة.

كما أخبر المجلس الموقر بأننا توصلنا من مجلس النواب بـ "مشروع قانون رقم 53.19 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 127.12 المتعلق بتنظيم مهنة محاسب معتمد وبإحداث المنظمة المهنية للمحاسبين المعتمدين وبسن أحكام انتقالية واستثنائية خاصة باكتساب صفة محاسب معتمد".

ونستهل هذه الجلسة بالدراسة والتصويت على "مشروع قانون رقم 38.18 بإعادة تنظيم مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لفائدة رجال السلطة التابعين لوزارة الداخلية"، المحال على مجلس المستشارين من طرف مجلس النواب، في إطار قراءة ثانية.

الكلمة للسيد الوزير لتقديم المشروع.

السيد عبد الوافي لفتيت، وزير الداخلية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسكم الموقر في إطار قراءة ثانية "مشروع القانون رقم 18.38 بإعادة تنظيم مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لفائدة رجال السلطة التابعين لوزارة الداخلية"، وذلك على إثر تعديل مجلس النواب لمادة واحدة منه.

وأغتنم هذه الفرصة لأعبر للسيدات والسادة المستشارين عن عميق الشكر والامتنان على مساهمتهم القيمة ومشاركتهم الإيجابية خلال دراسة مشاريع القوانين الثلاثة المتعلقة بالأعمال الاجتماعية لفائدة كل من رجال السلطة التابعين لوزارة الداخلية وموظفي الجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاتها والعاملين بالمديرية العامة للوقاية المدنية والتي توجت بالمصادقة عليها في إطار التوافق بالإجماع سواء داخل اللجنة أو على مستوى الجلسة العامة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

خلال دراسة مجلس النواب لمشروع القانون بإعادة تنظيم مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لفائدة رجال السلطة التابعين لوزارة الداخلية، تم إدخال تعديلين على المادة 29 من المشروع، ويتعلق التعديل الأول الذي يكتسب طابعا شكليا بحذف مصطلح "الأعوان" من تسمية مؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي الجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاتها في المادة 29، وذلك انسجاما مع التسمية التي أقرها مجلسكم الموقر لهذه المؤسسة، أما التعديل الثاني فيرمي إلى إضافة فقرة ثالثة جديدة إلى المادة 29 بهدف توفير سند قانوني يسمح بنقل انخراط الموظفين المنخرطين حاليا في مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لرجال السلطة الذين لا ينتمون لإحدى فئات الموظفين العاملين بوزارة الداخلية المشار إليهم في المادة 4 من مشروع القانون، إلى مؤسسات الأعمال الاجتماعية الخاصة بالقطاعات أو الإدارات التي ينتمون إليها، مع ضمان نقل الحقوق التي ترتبت لفائدتهم

عن انخراطهم في مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لرجال السلطة التابعين لوزارة الداخلية، هذا التعديل ينطبق بصفة خاصة على بعض موظفي المديرية العامة للوقاية المدنية المنخرطين حاليا في المؤسسة.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

مرحبا بالسيد وزير الدولة لمشاركتنا في هذه الجلسة.

الكلمة الآن لنائب المقرر إذا ما رغب في ذلك.

... أنا أطبق المسطرة.

إذن غادي ندخلو باب المناقشة، هل تريدون أن تقدموا مداخلاتكم، ولا بغا شي واحد يتدخل؟

إذن ما كاين حتى شي واحد بغا يتدخل، غادي ندخل مباشرة للتصويت.

نمر الآن للتصويت على المادة 29 من مشروع القانون المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب في إطار قراءة ثانية:

المادة 29:

الموافقون: بالإجماع.

غادي نعرض الآن مشروع القانون برمته:

الموافقون: بالإجماع.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على "مشروع قانون رقم 38.18 بإعادة تنظيم مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لفائدة رجال السلطة التابعين لوزارة الداخلية"**، في إطار قراءة ثانية.

الآن غادي ننتقل للدراسة والتصويت على "مشروع قانون رقم 04.20 يتعلق بالبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية".

الكلمة للسيد الوزير لتقديم المشروع.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتقدم أمام مجلسكم الموقر اليوم لعرض "مشروع قانون 04.20 والذي يتعلق بالبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية" الذي صادقت عليه لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية بمجلس المستشارين، وقبل عرض مضامين مشروع هذا القانون أود في البداية أن أتقدم بالشكر للسيدات والسادة أعضاء اللجنة المذكورة على مساهمتهم في المناقشة والتصويت عليه.

ويروم مشروع هذا القانون إعداد جيل جديد للبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية بمعايير أمان متطورة تمكن من حماية المواطن وذلك من أجل تطوير هذه الوثيقة التعريفية للحد من مظاهر التزوير أو انتحال محتمل لهويته الجديدة من جهة، ومن أجل إدماج وظائف جديدة من جهة أخرى، تسمح بمواكبة الرؤية التنموية الرقمية التي تنهجها المملكة ولدعم مختلف الهيئات في إنجاز مشاريعها الرقمية.

وهكذا تم إطلاق مشروع تحديث البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية بإدماج عناصر جديدة للأمان المادي واللامادي، طبقا للتوصيات الأكثر اعتمادا في مجال تدبير الهوية، وحلول تسمح باستغلال هذه الوثيقة خاصة في الخدمات الإلكترونية، وذلك بتوفير أرضية للثقة لصالح المواطنين والهيئات.

هذا، وستشكل البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية التي تعتبر وثيقة رسمية تصدرها المديرية العامة للأمن الوطني، جسرا سريعا وآمنا نحو الخدمات عبر الأنترنيت حيث تضمن للمواطنين المغاربة إمكانية الولوج الآمن إلى الخدمات الرقمية للمؤسسات العمومية والخاصة عبر الأنترنيت مع حماية المعطيات الشخصية.

ويهدف الجيل الجديد للبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية إلى الاستجابة لتطلعات المواطنين ومختلف الفاعلين على صعيد المملكة بخصوص محاربة التزوير وانتحال الهوية، وذلك بكون هذه البطاقة الذكية مؤمنة وعملية، وقد تطلبت هذه التطورات تعديل النصوص القانونية التي تؤطر الإجراءات المتعلقة بالبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية وكذا استغلال وظائفها، وفي هذا السياق جاء مشروع هذا القانون لنسخ وتعويض القانون رقم 35.06 المحدثة بموجبه البطاقة الوطنية للتعريف، وقد تم إغناؤه بأحكام تشريعية جديدة تؤطر الوظائف المستقبلية التي ستقدمها هذه الوثيقة التعريفية الجديدة، خاصة في المجال الرقمي، وتسمح كذلك بإدماج مجموعة من المستجدات المتعلقة بإنجاز البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية، خاصة بالنسبة للقاصرين.

وتتلخص التغييرات الأساسية التي يتضمنها مشروع هذا القانون فيما يلي:

أولا فيما يخص إجراءات إنجاز البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية:

يقترح مشروع هذا القانون خفض السن الإلزامي للحصول على البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية من 18 إلى 16 سنة، وكذا إمكانية منحها للقاصرين بطلب من النائب الشرعي مع إجبارية تجديدها عند سن 18 سنة لأخذ البصمات؛

ثانيا: فيما يخص الأحكام الجديدة للبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية:

يدرج مشروع هذا القانون تعويض الشفرة القضيبية للبطاقة الحالية بالمساحة المقروءة آليا، وإحداث قن ولوج مطبوع على البطاقة، ويسمح هذان العنصران بالولوج إلى النسخة المسجلة في الرقاقة الإلكترونية والتي تشمل المعلومات المطبوعة على الوجهين الأمامي والخلفي للبطاقة، وذلك لتسهيل الرقن الآلي، كما تتضمن هذه النصوص أحكاما تسمح بتسجيل معلومات إضافية اختيارية على صعيد رقاقة البطاقة، وذلك بطلب من صاحب البطاقة، وتتعلق هذه المعلومات الإضافية بإتمام بعض الإجراءات الإدارية، نذكر على سبيل المثال العنوان الإلكتروني، رقم الهاتف، اسم وهاتف الشخص الذي يمكن الاتصال به في حالة الطوارئ؛

ثالثا: فيما يخص استغلال وظائف البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية من قبل المؤسسات الأخرى:

يوفر مشروع القانون الأرضية القانونية التي تسمح للمديرية العامة للأمن الوطني بأن تخول لهيئات عامة وخاصة استغلال البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية عبر آليات تقنية معينة أو أن تضيف معلومات جديدة على مستوى الرقاقة الإلكترونية للبطاقة مع تفويض تسييرها لهذه الهيئات، وذلك مع الامتثال للنصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يحيل مشروع هذا القانون على مقتضيات تنظيمية من أجل تحديد نموذج للبطاقة الوطنية للتعريف الإلكتروني وكذا تحديد صلاحياتها وشروط تسليمها وتجديدها وكذا إلغاء شهادات الأمان الرقمية المتعلقة بها.

إضافة إلى ذلك، فإن مشروع القانون قد أحال على نص تنظيمي بشأن تحديد معطيات يمكن إضافتها في الرقاقة الإلكترونية وكذا تغيير أو تتميم هذه المعطيات وكذا الهيئات التي يمكن أن تتولى تدبيرها وكذا الكيفيات التي يتم وفقها هذا التدبير.

هذا، وستبقى بطاقة التعريف الإلكترونية الحالية سارية المفعول ولن تلزم أي مواطن بتغييرها إلا في حالة رغبته الاستفادة من خدمات بطاقة التعريف الجديدة.

تلكم هي الغاية من إعداد مشروع هذا القانون المتعلق بالبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية.

وفقنا الله جميعا لما فيها خير وطننا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأقر عينه بولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن، إنه سميع الدعاء.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

التقرير موزع علينا جميعا، شكرا.

بالنسبة للمناقشة واش غادي تعطيو المداخلات ديالكم...

إذن نمر مباشرة للتصويت على مواد مشروع القانون:

المادة الأولى:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 2:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 3:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 4:

الموافقون= 31؛

المعارضون= 00 (لا أحد)؛

الممتنعون= 03.

إذن، وافق المجلس على المادة 4 بـ 31؛ دون معارض؛ مع امتناع 03.

المادة 5: نفس العدد.

الموافقون= 31؛

المعارضون= 00 (لا أحد)؛

الممتنعون= 03.

المادة 6:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 7:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 8:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 9:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 10:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 11:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 12:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 13:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 14:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 15:

الموافقون= 31؛

المعارضون= 00 (لا أحد)؛

الممتنعون= 03.

المادة 16:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 17:

الموافقون: بالإجماع.

الآن غادي نعرض مشروع القانون برمته للتصويت: نفس العدد.

الموافقون= 31؛

المعارضون= 00 (لا أحد)؛

الممتنعون= 03.

إذن، وافق مجلس المستشارين على "مشروع قانون رقم 04.20 يتعلق بالبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية" بالأغلبية.

شكرا، السيد وزير الداخلية، على مساهمتكم.

وننتقل للدراسة والتصويت على "مقترح يقضي بتغيير وتتميم النظام الداخلي لمجلس المستشارين"، كما وافقت عليه لجنة النظام الداخلي لمجلس المستشارين".

السي حامي الدين تدير شي كلمة؟ بصفتك كمقرر اللجنة.

المستشار السيد عبد العلي حامي الدين:

السيد الرئيس،

شكرا السيد وزير الدولة،

السيدات والسادة المستشارون،

السيد الوزير المحترم،

في الواقع السيد الرئيس لا أملك إلا أن أعبر باعتزاز شديد على الروح الإيجابية التي مرت فيها أجواء مناقشة التعديلات التي أدخلت على النظام الداخلي لمجلسنا الموقر، كما تعرفون فإن التقرير تم توزيعه على الجميع، أريد فقط بهذه المناسبة أن أشكر كافة رؤساء الفرق ورؤساء اللجان والسيد رئيس المجلس والسادة والسيدات الموظفين بالإدارة الذين واكبوا هذا الورش، تمت الموافقة على كافة التعديلات المدخلة بالتوافق، لم نصوت ولو على مادة واحدة (بالأغلبية)، فلذلك لا أملك إلا أن أشكر جميع الإخوة والأخوات الذين شرفوني بتقرير هذه اللجنة.

شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن بعد الاستماع لهذا التقديم، إذا لم يكن هناك متدخل في إطار المناقشة، أعتقد بأننا سنمر مباشرة للتصويت على مواد "مقترح يقضي بتغيير وتتميم النظام الداخلي لمجلس المستشارين" كما وافقت عليه لجنة النظام الداخلي لمجلس المستشارين.

المادة الأولى من المقترح: وضمنها المادتين الأولى والمادة 51:

المادة الأولى:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 51:

الموافقون: بالإجماع.

الآن، أعرض المادة الأولى برمتها للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

المادة الثانية:

الباب الحادي عشر: المساطر الخاصة بالأحوال غير العادية

المادة 149-1:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 149-2:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 149-3:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 149-4:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 149-5:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 149-6:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 149-7:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 149-8:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 149-9:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 149-10:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 149-11:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 149-12:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 149-13:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 149-14:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 149-15:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 149-16:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 149-17:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 149-18:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 149-19:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 149-20:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 149-21:

الموافقون: بالإجماع.

الآن غادي نعرض المادة الثانية برمتها للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

المادة الثالثة:

الباب الثاني عشر: أحكام تتعلق بتطبيق القانون التنظيمي رقم 16-26 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية

المادة 149-22:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 149-23:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 149-24:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 149-25:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 149-26:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 149-27:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 149-28:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 149-29:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 149-30:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 149-31:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 149-32:

الموافقون: بالإجماع.

الآن غادي نعرض المادة الثالثة برمتها للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

المادة الرابعة:

الفرع الخامس: مشروع قانون المالية المعدل

المادة 250-1:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 250-2:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 250-3:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 250-4:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 250-5:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 250-6:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 250-7:

الموافقون: بالإجماع.

غادي نعرض الآن المادة الرابعة برمتها للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

المادة الخامسة:

الفرع السادس: إخبار اللجنة المكلفة بالمالية بإحداث حسابات خصوصية للخزينة خلال السنة المالية

المادة 250-8:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 250-9:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 250-10:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 250-11:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 250-12:

الموافقون: بالإجماع.

الآن غادي نعرض المادة الخامسة برمتها للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

المادة السادسة:

الآن غادي نعرض المادة السادسة:

الموافقون: بالإجماع.

غادي نعرض "مقترح يقضي بتغيير وتتميم النظام الداخلي لمجلس المستشارين"، برمته للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على "مقترح يقضي تغيير وتتميم النظام الداخلي لمجلس المستشارين" كما وافقت عليه لجنة النظام الداخلي لمجلس المستشارين.

رفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المكتوبة المسلمة لرئاسة الجلسة.

I) مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة حول مشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانون رقم 04.20 يتعلق بالبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية.

- مشروع قانون رقم 38.18 بإعادة تنظيم مؤسسة الأعمال الاجتماعية لفائدة رجال السلطة التابعين لوزارة الداخلية في إطار قراءة ثانية.

السيد الرئيس المحترم،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار الدراسة والتصويت على كل من "مشروع قانون رقم 04.20 يتعلق بالبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية"، و"مشروع قانون رقم 38.18 بإعادة تنظيم مؤسسة الأعمال الاجتماعية لفائدة رجال السلطة التابعين لوزارة الداخلية" في إطار قراءة ثانية.

بداية تجدر الإشارة أننا في فريق الأصالة والمعاصرة آثرنا عدم إدخال تعديلات على "مشروع قانون رقم 04.20 يتعلق بالبطاقة

الوطنية للتعريف الإلكترونية"، لقناعتنا بأهمية هذا النص التشريعي الذي تقدمت به الحكومة والذي يكتسي طابع الاستعجال من جهة، ولما يتضمنه من مقتضيات تشريعية متكاملة ومنسجمة من جهة أخرى.

نحن اليوم أمام مشروع قانون على درجة كبيرة من الأهمية لاسيما وأنه يروم مواكبة التطورات الرقمية التي انخرطت فيها بلادنا على العديد من المستويات وهو ما استلزم تعديل النصوص القانونية التي تؤطر الإجراءات المتعلقة بالبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية، وكذا استغلال وظائفها، وذلك من خلال نسخ وتعويض القانون رقم 35.06 المحدثة بموجبه هذه البطاقة، مع إغنائه بأحكام تشريعية جديدة تؤطر الوظائف المستقبلية التي ستقدمها هذه الوثيقة التعريفية الجديدة خاصة في المجال الرقمي، والتي ستسمح بإدماج مجموعة من المستجدات المتعلقة بإنجاز البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية خاصة بالنسبة للقاصرين.

لن نجادل في أهمية هذا المشروع خاصة وأنه يهدف إلى إعداد جيل جديد للبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية بمعايير أمان متطورة، ستمكن من حماية المواطن وذلك من أجل تطوير هذه الوثيقة التعريفية للحد من كل أشكال التزوير أو انتحال محتمل للهوية من جهة، ومن أجل إدماج وظائف جديدة من جهة أخرى، تسمح بمواكبة الرؤية التنموية الرقمية التي تنهجها بلادنا وبدعم مختلف الهيئات في إنجاز مشاريعها الرقمية.

إن إطلاق مشروع تحديثي للبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية، بإدماج عناصر جديدة للأمان المادي واللامادي تتماشى والتوصيات الأكثر اعتمادا في مجال تدبير الهوية، والتي تمكن من استغلال هذه الوثيقة، خاصة في الخدمات الالكترونية، وذلك بتوفير أرضية للثقة لصالح المواطنين والهيئات.

كما من شأن هذا المشروع قانون توفير الأرضية القانونية التي تسمح للمديرية العامة للأمن الوطني بأن تخول لهيئات عامة وخاصة، استغلال البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية عبر آليات تقنية معينة، أو أن تضيف معلومات جديدة على مستوى الرقاقة الإلكترونية للبطاقة، مع تفويض تسييرها لهذه الهيئات، وذلك مع الامتثال للنصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

السيد الرئيس المحترم،

وكما جاء في العرض الذي تقدم به السيد الوزير المحترم، نأمل أن تعمل هذه الوثيقة التعريفية على تبسيط المساطر الإدارية خاصة، وهو ما سيكون له انعكاس مباشر على تحسين ولوج المرتفقين للخدمات العمومية في إطار من الوضوح والشفافية بالحد من مظاهر التعقيد المتمثلة في كثرة الوثائق والمتدخلين في إنجاز المساطر وطول الآجال.

في هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من عدد من المنشورات التي تلزم الإدارات العمومية بإعفاء المرتفقين حاملي البطاقة الإلكترونية من الإدلاء بمجموعة من الوثائق من قبيل عقود الازدياد وشهادة السكنى وغيرها، لازالت أغلب المرافق العمومية تلزم المرتفقين بضرورة الإدلاء بهذه الوثائق مما يفرغ هذا المشروع قانون من كل الغايات والأهداف المسطرة له، بل ويشكل خرقا لمقتضيات تشريعية تستوجب إرادة حقيقية من قبل الحكومة وتنزيلا لكل المقتضيات التشريعية التي جاء بها هذا المشروع.

نأمل أيضا أن تعمل المديرية العامة للأمن الوطني وبتنسيق مع المصالح الخارجية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج على تسهيل حصول أفراد الجالية المغربية بمختلف الأقطار على هذه الوثيقة التعريفية، من خلال إحداث مكاتب متنقلة، كما هو الشأن للتجربة المتميزة المتعلقة بجواز السفر البيومتري، في إطار تقريب الخدمات الإدارية وتجويدها، خدمة للمرتفقين خصوصا مع ما يمكن أن تشهده المراكز القنصلية من ضغط للحصول على هذه البطاقة.

في الختام، نجدد تصويتنا في فريق الأصالة والمعاصرة بالإيجاب على كل من "مشروع قانون رقم 04.20 يتعلق بالبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية"، و"مشروع قانون رقم 38.18 بإعادة تنظيم مؤسسة الأعمال الاجتماعية لفائدة رجال السلطة التابعين لوزارة الداخلية" في إطار قراءة ثانية، خاصة ما حمله من استدراك ومستجدات تصبو في عمومها إلى سن مقتضيات تشريعية تستجيب لانتظارات وطموحات رجال السلطة.

II) مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية حول:

- مشروع قانون رقم 04.20 يتعلق بالبطاقة الوطنية للتعريف الإلكتروني:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترم،

السادة المستشارين المحترمون،

يسرني أن أساهم في مناقشة "مشروع القانون رقم 04.20 يتعلق بالبطاقة الوطنية للتعريف الالكترونية"، هذا المشروع الذي طالما انتظره المواطنون، بحيث إنه تضمن إجراءات مهمة من شأنها أن تساعد على تذليل مجموعة من الصعاب والعراقيل التي كانت تعترض المواطن في الحصول على بعض الوثائق، ينضاف إلى هذا أن مقتضيات هذا المشروع ستساهم في رفع معايير الأمان فيما يخص بتدبير الهوية، لمواكبة العصر ومحاربة التزوير وانتحال الشخصية، قصد تسهيل تقديم الخدمات عن بعد من جهة، ومن جهة أخرى محاصرة انتشار الجرائم الرقمية.

السيد الرئيس المحترم،

إنه بمناسبة مناقشة هذا المشروع، لا ينبغي إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للمديرية العامة للأمن الوطني على احترافيتها العالية، في إصدار هذه البطاقة بتصميمها الفريد، ومن خلال استخدامها الآخر للتقنيات التكنولوجية الحديثة التي تهدف ضمان مستوى عال من الحماية والوثوقية، وكذا تجسيدها للمغرب المتعدد بغناها الثقافي والتراثي.

السيد الرئيس المحترم،

إن هذه البطاقة الإلكترونية عمل مهم على اعتباره جيل جديد من وثائق الإدلاء، التي من شأنها أن تعفي المواطنين من بعض الوثائق أمام الإدارات العمومية كرسم الولادة، وشهادة الحياة وشهادة الجنسية.

إن توفير هذه البطاقة سيخلق نوعا من الضغط على مستوى المصالح المكلفة بإصدارها، سواء داخل المغرب أو خارجه، الأمر الذي يتطلب دعم هذه المصالح بالموارد البشرية قصد الإسراع في إخراجها لما لها من مزايا ولما تقدمه من خدمات متميزة، خصوصا وأن بلادنا مقبلة على استحقاقات انتخابية.

السيد الرئيس المحترم،

نظرا لما سبق أن أشرنا إليه من مزايا هذا المشروع، فإننا سنصوت بالإيجاب عليه.

III) مداخلة فريق العدالة والتنمية حول:

1. مشروع قانون رقم 04.20 يتعلق بالبطاقة الوطنية للتعريف الإلكتروني:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين في مناقشة "مشروع القانون رقم 04.20 يتعلق بالبطاقة الوطنية للتعريف الإلكتروني"، ونعتبر في فريق العدالة والتنمية أن المستجدات التي جاء بها مشروع القانون ستمكن من تطوير بطاقة التعريف الإلكتروني، وذلك بإغنائها بالمعلومات التي يكمن أن تحملها وبإضافة البعد الآلي في استعمالها، حيث ستتضمن بيانات مطبوعة على الوجه الأمامي والخلفي ومعطيات توجد بالمساحة المقروءة آليا وأخرى على مستوى الرقاقة الإلكترونية، من قبيل الإسم الشخصي والإسم العائلي وتاريخ الولادة وصورة صاحب البطاقة والرقم الوطني للتعريف، وغيرها من البيانات الأخرى الحساسة المخزنة بالرقاقة ذي درجة الأمن العالية، مما سيجعل من هذه البطاقة وثيقة شاملة وكافية ليس فقط لإثبات هوية صاحبها، ولكن أيضا لتغني عن الإدلاء بوثائق أخرى عند الرغبة في الاستفادة من خدمات إدارية.

إن الاستعمال الآلي للبطاقة الوطنية للتعريف الإلكتروني تثير مسألة تأمين استغلال المعطيات المتضمنة بها، خاصة وأن مجال الأنظمة المعلوماتية يعرف حاليا عدد من الجرائم الإلكترونية التي تخترق حسابات الأشخاص وتستغل معطياتهم الشخصية، مما يستوجب إحاطة هذا الجانب بالضمانات اللازمة لحمايتها، وذلك من خلال ضبط وتطوير شهادات الأمان الرقمية التي تحتوي عليها البطاقة والتي تصدرها المديرية العامة للأمن الوطني كما هو منصوص عليها في المادة 3، ومن خلال حصر استغلال هذه المعطيات من طرف موظفي الأمن الوطني وموظفي الهيئات العمومية والخاصة المؤهلون لذلك من قبل المديرية العامة، وذلك تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في مجموعة القانون الجنائي.

أما الاستعمال من طرف الهيئات الأخرى، فرهين بالحضور الشخصي للمعني أو قيامه عن بعد بالولوج إلى خدمة معينة وإثبات هويته حسب الطريقة التي تتطلبها تلك الخدمة.

ونجدد التأكيد على أن إنجاح هذا التطوير، يقتضي التزام مختلف الإدارات العمومية والجماعات الترابية عند تقديم خدماتها للمرتفقين بما ينص عليه هذا القانون، وتجاوز الاختلالات التي تم تسجيلها في ظل القانون السالف، وذلك بالاقتصار على طلب البطاقة الوطنية للتعريف الإلكتروني كوثيقة كافية تغني عن الإدلاء بوثائق أخرى للحصول على الخدمات المقدمة من قبيل رسم الولادة وشهادة الإقامة وشهادة الحياة وشهادة الجنسية والوثائق الأخرى المحددة بنص تنظيمي.

وفي الختام، واعتبارا لأهمية مشروع هذا القانون في الارتقاء بالبطاقة الوطنية كوثيقة لإثبات هوية صاحبها واستعمالها للاستفادة من عدد من الخدمات الإدارية، سنصوت عليه في فريق العدالة والتنمية بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله.

2. مقترح يقضي بتغيير وتتميم النظام الداخلي لمجلس المستشارين:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية في إطار مناقشة المقترح الرامي إلى تغيير وتتميم النظام الداخلي لمجلس المستشارين الذي اقتضته الضرورة، وذلك من أجل ملء الفراغ القانوني الحاصل فيما يتعلق بعمل المجلس خلال الظروف غير

العادية، وهو ما أبانت عنه الظرفية التي نعيشها حاليا في ظل انتشار جائحة كورونا.

ولابد في البداية، وقبل الخوض في مضامين المقترح الذي نحن بصدد مناقشة مضامينه، أن ننوه بالمجهودات التي بذلت من طرف مجلسنا لضمان سير أشغاله واضطلاعه بجميع أدواره الدستورية المرتبطة بالوظيفة التشريعية ومراقبة عمل الحكومة والدبلوماسية البرلمانية، وفي نفس الوقت، الحرص على الالتزام بالإجراءات والتدابير الاحترازية والوقائية المعلن عنها للحفاظ على سلامة أعضائه وأطره الإدارية.

ولعل من نقط النجاح المضيئة في هذا الجانب، استثمار وسائل التكنولوجيا الحديثة لضمان مشاركة أعضاء المجلس في أشغال المجلس من خلال المناقشة الفعلية والتصويت عن بعد، سواء داخل اللجان الدائمة أو في الجلسات العامة، وذلك في احترام تام للأحكام الدستورية المؤطرة، وهو ما جعل المجلس مثالا يحتذى به في هذا الجانب.

ونجزم، في فريق العدالة والتنمية، بكل موضوعية على أن مجلسنا كان في مستوى المرحلة، حيث تفاعلنا بشكل سريع وإيجابي مع النصوص التشريعية اللازمة للتأطير القانوني لمختلف التدخلات والإجراءات المطلوبة في هذه الظرفية، ومن خلال مراقبة العمل الحكومي، والتنويه بما يستحق ذلك، والتنبيه إلى النقائص المسجلة والدعوة إلى تداركها واقتراح حلول بشأنها.

كما ننوه في فريق العدالة والتنمية بروح التوافق الذي طبع عمل لجنة النظام الداخلي، وبالإجماع الحاصل على أننا بصدد إصلاح هام يهدف بالأساس إلى الارتقاء بأداء المجلس وتعزيز حكامته وضمان الفعالية في عمله، بوضع القواعد الضرورية للاستمرار في أداء وظائفه الرقابية والتشريعية والدبلوماسية البرلمانية وتقييم السياسات العمومية في الظروف غير العادية، ليعطي بذلك صورة إيجابية لدى المواطنات والمواطنين.

كما كانت هذه المناسبة مواتية لإدخال عدد من المقتضيات المتعلقة بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية بإدماجها في أشغال المجلس، بالإضافة إلى القواعد المتعلقة بمسطرة الدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية المعدل والمرتبطة كذلك بطريقة إخبار لجنة المالية بالمجلس بالتدابير المتخذة من لدن المحكومة خلال السنة المالية بخصوص الحالات الطارئة وغير المتوقعة.

ونؤكد في الأخير على أن الأهم يكمن في التنزيل الأمثل لهذه المقتضيات من أجل تغيير الصورة النمطية التي أصبحت لدى المواطن حول مختلف المؤسسات بصفة عامة، وحول المؤسسة التشريعية بصفة خاصة، باعتبارها أهم المؤسسات التي تضطلع بدور الوساطة، وجهازا رئيسيا من الأجهزة التي تميز الدول الديمقراطية.

والسلام عليكم ورحمة الله.

IV) مداخلة الفريق الحركي حول:

1. مشروع قانون رقم 04.20 يتعلق بالبطاقة الوطنية للتعريف الالكترونية:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي لمناقشة "مشروع قانون رقم 04.20 يتعلق بالبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية" للإدلاء بملاحظاتنا واقتراحاتنا حوله.

وفي البداية أود أن أتقدم بالشكر الجزيل للسيد الوزير حول عرضه القيم والمفصل، والشكر موصول أيضا للجنة الموقرة رئيسا وأعضاء ولأطر الوزارة وأطر المجلس المحترمين

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

نحن في الفريق الحركي لا يسعنا إلا أن نسجل أهمية هذا المشروع الهام، والجهود التي بذلت في إطاره من أجل تطوير بطاقة التعريف الوطنية بغية الحد من مظاهر التزوير، وإدماج وظائف جديدة تسمح بمواكبة الرؤية التنموية الرقمية التي تنهجها بلادنا، وذلك باقتراح خفض السن الإلزامي للحصول على بطاقة التعريف من سن الثامنة عشر سنة (18) إلى السادسة عشر سنة (16)، إضافة إلى إمكانية منحها للقاصرين أيضا وذلك بطلب من النائب الشرعي، مع إجبارية تجديدها عند سن الثامنة عشر سنة لأخذ البصمات.

كما نثمن أيضا اعتماد التقنيات الحديثة من أجل مواكبة المستجدات الاجتماعية والأمنية، وذلك من خلال تعويض شفرة البطاقة الحالية والمساحة المقروءة آليا وإحداث قن ولوج مطبوع على البطاقة، إلى جانب ميزات جديدة أتى بها هذا المشروع، وذلك مثل عدم إمكانية استغلال المعطيات المضمنة بالرقاقة الإلكترونية إلا من طرف موظفي الأمن الوطني المعنيين، وكذا موظفي الهيئات العمومية والخاصة المؤهلين لذلك من قبل المديرية العامة للأمن الوطني. كما نسجل أهمية تمكين البطاقة الجديدة من الاستغناء عن وثائق أخرى، وهو ما يعزز نجاعة الخدمات الإدارية وتبسيط مساطرها.

وفي إطار تعزيز فعالية وجدوى هذه الوثيقة الهامة، نقترح إضافة فاصلة الدم إلى المعطيات الشخصية التي يرغب صاحب البطاقة تضمينها في بطاقة التعريف الخاصة به، وذلك لما لهذا الإجراء من أهمية خاصة في حالة المرض أو في حالات حوادث السير لا قدر الله.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

تنص المادتين الرابعة والخامسة حصرا على كتابة الأسماء

الشخصية والعائلية للمواطنين ومعلوماتهم بالحرفين العربي واللاتيني مع إغفال للغة الأمازيغية بصفتها لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية، علما أن الدستور في فقرته الثانية من التصدير ينص صراحة على أن الدولة تتعهد بـ "صيانة تلاحم وتنوع مقومات الهوية الوطنية الموحدة بانصهار كل مكوناتها العربية والإسلامية والأمازيغية.. "، كما أن الفصل الخامس من الدستور ينص على أنه "تعد الأمازيغية أيضا لغة رسمية للدولة باعتبارها رصيدا مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء"، وهي أحكام دستورية مترجمة في القانون التنظيمي المتعلق بمراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، مما يستوجب تدارك هذا الأمر في هذا المشروع الهام ذي الصلة بالهوية الوطنية المطبوعة بالوحدة في التنوع، وذلك عبر نص تنظيمي.

وعلى هذا الأساس، وإذ نتفهم المبررات التقنية لهذا العملية ولهذا المبدأ الذي لا نختلف حوله جميعا، وتلازم ذلك بتعديل قانون الحالة المدنية وسجلاتها التي تعد مرجعا أساسيا للمعطيات الشخصية، فإن ذلك لا يمنع من إدماج الأمازيغية في هذه الوثيقة الأساسية وذلك من خلال اقتراحين نتطلع إلى تفاعلكم الايجابي معهما السيد الوزير المحترم، أو مع أحدهما:

أولا: التنصيص على تحرير معطيات البطاقة الوطنية بالحرف الأمازيغي إلى جانب الحرفين العربي واللاتيني، مع الإحالة إلى أحكام المادة 32 من القانون التنظيمي رقم 26.16 المتعلق بمراحل تفعيل الأمازيغية وهي المادة المحددة للآجال الزمنية لإدماج الأمازيغية في بطاقة التعريف الوطنية ومختلف الوثائق المتصلة بها؛

ثانيا: الإكتفاء مرحليا بكتابة المعطيات العامة غير الشخصية في بطاقة التعريف من قبيل المملكة المغربية بالحرف الأمازيغي، في انتظار استكمال المستلزمات القانونية والتقنية لتعميمها على باقي المعطيات، وفي هذا الإجراء تعبير ملموس عن الشروع في تنزيل أحكام الدستور والقانون ذي الصلة بإنصاف هذا المكون الأصيل في هويتنا المغربية المتنوعة بمكوناتها وروافدها، ونتمنى تدارك ذلك من خلال النصوص التنظيمية.

ختاما، نجدد تنويهنا بمجهوداتكم، السيد الوزير المحترم، وتعاونكم الدائم مع هذه اللجنة، مما مكن من إنتاج تشريعي متميز ونوعي طيلة هذه المرحلة، رغم طبيعة الظرفية المطبوعة بجائحة كورونا وتداعياتها. وهي مناسبة لنجدد باسم الفريق الحركي التنويه بالتضحيات والجهود الجبارة المبذولة والمتواصلة لكافة مسؤولي وأطر وأعوان الإدارة الترابية، مركزيا وجهويا ومحليا، للحد من الجائحة وتداعياتها.

وختاما، نؤكد السيد الرئيس المحترم تفاعلنا الإيجابي مع هذا المشروع الهام والمندرج في تطوير وثيقة الهوية الوطنية.

وفقنا الله جميعا لخدمة مصلحة الوطن والمواطنين تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

2. مشروع قانون رقم 38.18 يتعلق بإعادة تنظيم مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لفائدة رجال السلطة التابعين لوزارة الداخلية، في إطار قراءة ثانية:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي لمناقشة "مشروع قانون رقم 38.18 يتعلق بإعادة تنظيم مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لفائدة رجال السلطة التابعين لوزارة الداخلية" في إطار قراءة ثانية، وذلك بعد أن تم إدخال تعديلين على المادة 29 من المشروع من طرف مجلس النواب بهدف تجويد النص شكلا ومضمونا.

السيد الرئيس،

انسجاما مع منظورنا في الفريق الحركي والذي يعتبر دوما أن إصلاح وتطوير العمل الاجتماعي يعد من بين المرتكزات الأساسية لتحفيز الرأسمال البشري على المردودية والنجاعة والتخليق، فإننا نسجل بإيجاب أهداف هذا المشروع الهام والتي ترمي إلى مراجعة وتحديث الإطار القانوني المنظم لمؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لفائدة رجال السلطة التابعين لوزارة الداخلية، وذلك من خلال توفير خدمات ومرافق اجتماعية والتخييم وتنظيم أنشطة ذات طابع ثقافي وترفيهي لفائدة المنخرطين وأزواجهم وأبنائهم، وكذا تقديم خدمات في مجال التغطية الصحية والتأمين الصحي وتشجيع المشاريع السكنية إلى جانب إمكانية الاستفادة بشروط تفضيلية من الخدمات التي تقدمها المؤسسات العمومية والخاصة عبر الشراكة، فضلا من انفتاح المؤسسة على كافة الموظفين العاملين بوزارة الداخلية بمختلف فئاتهم وأصنافهم ودرجاتهم، عوض الاقتصار على رجال السلطة فقط، وهو ما استوجب التنصيص على التسمية الجديدة لها وهي "مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لفائدة رجال السلطة والموظفين التابعين لوزارة الداخلية".

وعلى ضوء ما يجري به العمل في عدد من المؤسسات المماثلة، فإننا نثمن إقرار المشروع مبدأ الانخراط الإلزامي لموظفي وزارة الداخلية المزاولين لمهامهم، مع فتح باب الانخراط أمام الموظفين الموضوعين رهن إشارتها أو الملحقين لديها أو المتعاقدين معها، واستمرار المنخرطين المحالين على التقاعد وأزواجهم وأبنائهم في الاستفادة من خدمات المؤسسة، هذا إلى جانب التنصيص على إمكانية إحداث مؤسسات فرعية تابعة لها، يكون الغرض منها القيام بأنشطة لتحقيق أهداف المؤسسة وتطوير مهامها لاسيما في المجالات الاجتماعية والصحية والترفيهية، كمت نثمن أيضا تنصيص المشروع على إمكانية المؤسسة تعزيز قدراتها بموارد بشرية عن طريق الإلحاق أو الوضع رهن الإشارة، إضافة على تخويل المؤسسة إمكانية توظيف مستخدمين وإبرام اتفاقيات مع الخبراء للقيام بمهام محددة، وكذا اللجوء إلى التعاقد مع

أطر مختصة أو أعوان كلما دعت الضرورة لذلك.

كما لا يفوتنا التنويه أيضا بحرص المشروع على تسيير هذه المؤسسة وتنظيمها المالي وحكامتها والمراقبة المالية المنتظمة، وذلك من خلال إخضاعها لافتحاص سنوي لحساباتها من طرف مكتب للخبرة، وتقديم تقرير في شأن ذلك للمجلس التوجيهي والتتبع إلى جانب خضوع المؤسسة لمراقبة المفتشية العامة للمالية ولأحكام القانون رقم 62.99 المتعلق بالمحاكم المالية، وكذا إمكانية مفتشية العامة للإدارة الترابية القيام بمهام التدقيق للعمليات المالية أو المحاسبية للمؤسسة وافتحاص تدبيرها.

وفي الأخير، وانطلاقا من أهمية هذا المشروع وأهدافه النبيلة التي تتوخى تحسين الأوضاع الاجتماعية لهذه الفئة المهمة من موظفي الدولة، فإننا نصوت عليه بالإيجاب.

وشكرا.

3. مقترح يقضي بتغييروتتميم النظام الداخلي لمجلس المستشارين:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر بمناسبة مناقشة مقترح قانون يرمي إلى تغيير وتتميم النظام الداخلي لمجلس المستشارين، في أفق تجويده وجعله يتماشى مع ما تفرضه بعض الظروف الاستثنائية غير المتوقعة، ويمكن مؤسستنا التشريعية آنذاك من ممارسة مهامها وفقا للضوابط القانونية والدستورية.

السيد الرئيس،

إن هذه المبادرة التشريعية، التي نحن بصدد مناقشتها، تأتي في ظل الوضعية الاستثنائية التي تعيشها بلادنا من جراء تفشي وباء كورونا "كوفيد-19" وما أعقبها من إجراءات وتدابير احترازية، لاسيما تلك التي تم اتخاذها لضمان سير عمل المؤسسة التشريعية، حيث تفرض الضرورة عدم تعطيل هذه المؤسسة لتمرير قوانين ذات صبغة استعجالية، ما أثار الكثير من الجدل وفتح باب الاجتهادات بخصوص وجود فراغات قانونية ودستورية تؤطر عمل البرلمان بمجلسيه في مثل هذه الحالات، وتدعو إلى اعتماد أرضية قانونية لتدارك هذه الثغرات.

ولعل ما جاء به هذا المقترح لتعديل وتتميم القانون الداخلي للمجلس، سيمكن من وضع الآليات القانونية والتنظيمية لما قد تتخذه هذه المؤسسة من تدابير لمواجهة تحدي استمرارية عملها، تحسبا لوضعيات مماثلة مستقبلا، والتي قد تواجه بلدنا لا قدر الله، حيث خصص بابا لسن مقتضيات خاصة بكيفيات اشتغال المجلس وضوابط سيره في الظروف الاستثنائية والأحوال غير العادية، إلى جانب التنصيص الصريح على اعتماد آلية التصويت الإلكتروني عن بعد لتجاوز الإشكالات الدستورية المرتبطة بالتصويت باعتباره حقا شخصيا، فضلا عن أحكام تتعلق بوضع نظام لدراسة مشروع قانون المالية المعدل والتصويت عليه وكيفية إخبارلجنة مالية المجلس بما قد تتخذه الحكومة من تدابير تتعلق بالجانب المالي أثناء الحالات الطارئة وغير المتوقعة، من قبيل إحداث حسابات خصوصية للخزينة.

علاوة على ذلك، تكمن أهمية هذا المقترح في ما جاء به حول اللغة الأمازيغية، من خلال سن أحكام تتعلق بكيفيات إدماجها في أشغال المجلس، تؤكد انخراط ودعم هذه المؤسسة لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في الحياة العامة وخاصة في مجال التشريع، انسجاما مع أحكام الدستور ومقتضيات القانون التنظيمي رقم 26.16 المتعلق بمراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وإدماجها في الحياة العامة، وإذ ليسعنا في الفريق الحركي إلا أن نعتز وننوه بهذه المبادرة التي ستساهم من جهة، في إشعاع اللغة الأمازيغية والارتقاء بها، ومن جهة أخرى في تعزيز آليات التواصل بمجلسنا الموقر وتأكيد الخصوصية الهوياتية الوطنية المطبوعة بوحدتها المتنوعة.

السيد الرئيس،

بالرجوع إلى ظروف استئناف عمل مجلسنا الموقر في ظل الحالة الاستثنائية التي فرضتها حالة الطوارئ الصحية، أود أن نسجل روح الوطنية الصادقة والمسؤولية العالية التي عبرت عنها كافة مكونات المجلس، حيث شكل التوافق أداة لتذويب وتقريب وجهات النظر بين مكونات المجلس، بعيدا عن منطق الأغلبية والمعارضة، إيمانا منها بدقة وحساسية المرحلة وبضرورة اتخاذ مجموعة من الإجراءات الاحترازية تجنب أعضاءه وأطره مخاطر الجائحة، إعمالا لإجراءات الحجر الصحي، وتمكن المجلس من ممارسة دوره التشريعي والرقابي، وهي المجهودات التي مكنت مجلسنا الموقر من إنتاج تشريعي متميز خلال هذه المرحلة، وأداء رقابي نوعي أحاط بمختلف تداعيات الجائحة الآنية والمقبلة.

كما أغتنم هذه المناسبة لأتوجه بشكر خاص لأعضاء لجنة النظام الداخلي التي سهرت على مراجعة مقتضيات النظام الداخلي للمجلس، وإدخال التعديلات المقترحة من طرف الفرق والمجموعة النيابية في جو يطبعه الإجماع والتوافق، مسجلين تقديرنا الكبير لهذه اللجنة الموقرة، مع التعديلات النوعية التي ساهم بها الفريق الحركي في هذا المنتوج التشريعي الهام، والذي نتطلع إلى أن يحظى بموافقة المحكمة الدستورية.

وفي الأخير، نعلن عن تفاعلنا الإيجابي مع مقترح تعديل النظام الداخلي لمجلسنا الموقر مسجلين انخراطنا الفعال في تنزيل وتفعيل مقتضياته.

والسلام عليكم.

V) مداخلة المستشار السيد محمد البكوري باسم فريق التجمع الوطني للأحرار حول:

- مشروع قانون رقم 04.20 يتعلق بالبطاقة الوطنية للتعريف الإلكتروني:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

زملائي السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، يشرفني أن أساهم معكم في مناقشة "مشروع قانون رقم 04.20 المتعلق بالبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية"، الذي نعتبره ضروريا في المرحلة الحالية والمستقبلية التي تتطلب رقمنة جميع المرافق والخدمات التي تقدمها الإدارة.

واسمحوا لي أن أهنئ السيد وزير الداخلية على هذا المشروع الذي جاء في إطار السعي لطرح جيل جديد من بطاقة التعريف الالكترونية، بعد عشر سنوات على اعتمادها، إذ يؤكد بذلك عزمه على المضي قدما في تطوير الخدمات الرقمية بما يتماشى مع الرؤية التنموية التي يريدها جلالة الملك محمد السادس حفظه الله لبلده وشعبه، كما أن مقتضياته ستساهم في رفع معايير الأمان فيما يتعلق بتدبير الهوية وحماية انتحالها.

نحيي كذلك الخطوات الرامية الى إدماج وظائف جديدة في هذه البطاقة تسمح بولوج مبسط وآمن للخدمات الرقمية بالنسبة لعموم المواطنين، في ظل إقبالهم المتزايد على التكنولوجيات الحديثة، كما تمكن أيضا من تعزيز باقة الخدمات الرقمية بالنسبة للمؤسسات العمومية والخاصة، عبر فتح إمكانية قراءتها، بما يضمن انسيابية الخدمات.

والشكر موصول في هذا الإطار كذلك للمديرية العامة للأمن الوطني على احترافيتها العالية في إصدار هذه البطاقة من خلال استعمالها لآخر التقنيات التكنولوجية الحديثة التي تروم ضمان مستوى عال من الحماية والموثوقية لحاملي البطاقة وتفادي سوء استعمالها في حال ضياعها أو سرقتها. كما ننوه بالتصميم الفريد لهذه الوثيقة التعريفية وتجسيدها للمغرب المتعدد بغناه الثقافي والتراثي.

السيد الرئيس المحترم،

تعيش بلادنا منذ شهر مارس المنصرم على وقع أزمة غير مسبوقة جراء تفشي وباء كورونا، وهو ما جعلنا في مواجهة أزمة اقتصادية واجتماعية اضطرت معها الدولة إلى صرف تعويضات مالية للأسر المعوزة. هذا الإجراء الذي اصطدم بصعوبات في تحديد الفئات الهشة والفقيرة من أجل الاستفادة من الدعم الاستثنائي المقدم للأسر العاملة بالقطاع غير المهيكل، مما أكد على ضرورة الإسراع باعتماد السجل الاجتماعي الموحد. ويعتبر الجيل الجديد لبطاقة التعريف الوطنية الذي تشرف عليه وزارة الداخلية اليوم لبنة أساسية لتسهيل تنفيذ هذا الورش الهام الذي يروم ضبط وتيسير عمليات استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

زملائي السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إننا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار، وانطلاقا من موقعنا داخل الأغلبية الحكومية وانسجاما مع قناعاتنا بأهمية الرقمنة والتكنولوجيا في بناء مغرب الغد والتي طالبنا بها في عدة مناسبات، نؤكد أن هذا المشروع سيؤسس لمرحلة جديدة في المسار التنموي لبلادنا. وعلى هذا الأساس، سنصوت عليه بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

VI) مداخلة الفريق الاشتراكي حول:

- مشروع قانون رقم 04.20 يتعلق بالبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني التدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين في مناقشة "مشروع قانون رقم 04.20 يتعلق بالبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية"، ونعتبر في الفريق أنه باعتماد جيل جديد من بطاقة التعريف الإلكترونية يستجيب لتطلعات المواطنات والمواطنين ومختلف الفاعلين على صعيد المملكة بالتوفر على بطاقة تعريف ذكية، مؤمنة وعملية، يكون المغرب قد انخرط بقوة في عملية تعزيز الهوية الرقمية للمواطنين.

السيد الرئيس،

سيتيح الجيل الجديد من هذه الوثيقة التعريفية بفضل خصائصها المادية والرقمية التي تجعلها أكثر أمنا وموثوقية، الأرضية اللازمة لتمكين المؤسسات العمومية والخاصة من تعزيز باقة خدماتها الرقمية.

وقد برزت الضرورة إلى إطلاق جيل جديد من بطاقة التعريف الوطنية، التي تعتبر وثيقة رسمية تصدرها المديرية العامة للأمن الوطني، مع التطور التكنولوجي المتسارع وشيوع استخدام التكنولوجيا من طرف المواطنين بشكل يومي لقضاء أغراضهم الإدارية أو إجراء معاملات مالية أو إدارية، مع ما يقتضيه ذلك من ضرورة إثبات الهوية بشكل رقمي، وما يرافقه من مخاطر التزوير وانتحال الهوية. وستضمن بطاقة التعريف الجديدة هوية أكثر أمنا، وولوجا مبسطا ومؤمنا إلى الخدمات الرقمية من طرف المواطنين، وذلك بحرص السلطات المعنية على استعمال آخر الابتكارات والتقنيات التكنولوجية التي تضمن درجة

عالية من الأمن والحماية في إصدار هذه البطاقة، تشمل الطباعة البارزة والأنماط البصرية المتغيرة والحماية الرقمية.

وبخصائصها الأمنية المتطورة، تشكل بطاقة التعريف الوطنية، التي ستكون متاحة أيضا للقاصرين دون الأخذ بعين الاعتبار شرط السن، جسرا سريعا وآمنا نحو الخدمات عبر الإنترنت، في عالم صار أكثر اتصالا وأصبح أمن المبادلات وحماية المعطيات الشخصية يشكلان تحديا رئيسيا، حيث تضمن للمواطنين المغاربة إمكانية الولوج الآمن إلى الخدمات الرقمية للمؤسسات العمومية والخاصة عبر الإنترنت مع حماية المعطيات الشخصية.

السيد الرئيس،

ومن هذا المنطلق، فإننا في الفريق الاشتراكي نثمن هذا المشروع لما له من أهمية، خصوصا وأن مشروع البطاقة الوطنية الجديدة هي المدخل الأساس لتنزيل السجل الاجتماعي الموحد والسجل الوطني للسكان، إذن فهي أساس تطبيق هذا القانون الذي سيصنف فقراء المغرب في سجل خاص لتسهيل عملية دعمهم ماديا وبشكل مباشر، ولذلك سندعم هذا المشروع ونصوت بالإيجاب على جميع مضامينه.

VII) مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب حول:

1. مشروع قانون رقم 04.20 يتعلق بالبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية:

السيد وزير الداخلية المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد رئيس الجلسة المحترم،

يطيب لي باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، على إثر الدراسة والتصويت على "مشروع قانون رقم 04.20 يتعلق بالبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية" الذي يدخل ضمن اختصاص لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية، أن أنوه بالأجواء الإيجابية التي سادت خلال هذه الجلسة التشريعية العامة، وبالانخراط الفاعل لكل المستشارات والمستشارون الذين حضروا أشغالها.

كما أتقدم لكم، السيد الوزير المحترم، بهذه المناسبة، بالشكر الجزيل على عرضكم القيم والشامل خاصة أمام الجلسة العامة، بشكل سيساهم في تيسير مسطرة دراسة مشروع هذا القانون، على مستوى الجلسة التشريعية العمومية.

السيد الرئيس المحترم،

يهدف "مشروع قانون رقم 04.20 يتعلق بالبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية"، إلى الاستجابة لتطلعات المواطنات والمواطنين ومختلف الفاعلين على صعيد المملكة بخصوص محاربة التزوير وانتحال الهوية، وذلك بكون هذه البطاقة ذكية مؤمنة وعملية.

كما يهدف مشروع هذا القانون إلى إدماج وظائف جديدة تسمح بمواكبة الرؤية التنموية الرقمية التي تنهجها المملكة، وبإدراج عدد من المستجدات المتعلقة بإنجاز البطاقة، خاصة بالنسبة للقاصرين.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نثمن أحكام "مشروع قانون رقم 04.20 يتعلق بالبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية"، قيد الدراسة والتصويت والمصادقة على مستوى الجلسة التشريعية العمومية.

وأخيرا، وانسجاما مع موقف فريقنا داخل اللجنة البرلمانية المختصة، فإننا نصوت على "مشروع قانون رقم 04.20 يتعلق بالبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية" بالإيجاب.

وشكرا على حسن إصغائكم.

2. مقترح تغيير وتتميم النظام الداخلي لمجلس المستشارين:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل اليوم، باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، لمناقشة والتصويت على مقترح النظام الداخلي لمجلس المستشارين، ولابد أن نشكر بداية أعضاء اللجنة التي كلفها المجلس بإعداد مقترح تعديل النظام الداخلي، هذا المقترح الذي جاء لملائمة مقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين مع الظرفية الاستثنائية التي تعيشها بلادنا كباقي دول العالم، جراء انتشار وباء "كوفيد-19"، ما دعا مجلس المستشارين إلى اعتماد مجموعة من التدابير الوقائية والاحترازية لتيسير العمل البرلماني في هذه المرحلة وفق تصور عملي يسمح لكافة أعضاء المجلس من ممارسة حقوقهم الدستورية المستمدة من تمثيليتهم للأمة.

إننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب ننوه ونشيد بمختلف التدابير التي اعتمدها مجلسنا الموقر خلال هذه المرحلة، والتي تميزت بضمان ممارسة السادة أعضاء المجلس لحقوقهم وصلاحياتهم الدستورية، من خلال توفير خدمة المشاركة في اجتماعات اللجان والجلسات العامة عن بعد، وكذا الإجراء الأهم الذي مكن أعضاء المجلس من المشاركة في التصويت الإلكتروني عن بعد.

السيد الرئيس،

إننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب نرى أن هذا المقترح يشكل لبنة أساسية في البناء المؤسساتي لبلادنا، من خلال تنظيم عمل مجلس المستشارين، من خلال تتميم الأحكام المتعلقة بمناقشة القوانين المالية

المعدلة والتصويت عليها، ووضع آلية قانونية للإخبار المنصوص عليه في المادة 26 من القانون التنظيمي رقم 130.13 المتعلق بقانون المالية، كما أن تعديل النظام الداخلي جاء استجابة للقانون التنظيمي رقم 26.16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية.

كما نعتبر أن تعديل النظام الداخلي لمجلس المستشارين، والذي هو رابع تعديل من نوعه بعد المراجعة الدستورية لسنة 2011، ضرورة لابد منها من أجل تذليل الصعوبات التي أفرزتها الممارسة في مختلف جوانب العمل البرلماني، ومعالجة مظاهر القصور التي تحول دون التطبيق السليم أو الكامل

لبعض الممارسات البرلمانية، وخلق الآليات الضرورية لعمل المجلس خلال الظروف الصحية الطارئة التي تعيشها بلادنا.

لهذا، فقد حرص فريقنا على الحضور والتفاعل الإيجابي خلال مختلف مراحل إعداد ومناقشة ودراسة هذا المقترح، لما يكتسيه من أهمية كبيرة في تنظيم أشغال مجلس المستشارين، وهو ما لامسناه في كافة السادة أعضاء اللجنة من حيث الحرص الدائم على التوافق بشأن التعديلات وإيجاد الصيغ المناسبة لجميع مكونات المجلس.

السيد الرئيس،

وفي الأخير، فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب نثمن وننوه بهذا المقترح الهادف إلى تجويد العمل البرلماني وعقلنته وإضفاء طابع الحكامة على مختلف أنشطته، كما نعبر عن موافقتنا وتصويتنا عليه بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله.

محضر الجلسة رقم 305

التاريخ: الخميس 2 ذو الحجة 1441هـ (23 يوليوز 2020م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ست وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الرابعة والدقيقة التاسعة والخمسين بعد الزوال.

جدول الأعمال: اختتام دورة أبريل للسنة التشريعية 2019-2020.

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد وزير الدولة المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

طبقا لمقتضيات الفصل 65 من الدستور والمادة 21 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، نختتم اليوم، بعون الله، دورة أبريل للسنة التشريعية 2020-2019، في تزامن مع احتفالات الشعب المغربي بعيد العرش المجيد والذي يتوج هذه السنة استكمال 21 سنة من حكم جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وهي مناسبة لتجديد التهاني لجلالة الملك: أولا بمناسبة تماثل جلالته للشفاء إثر العملية الجراحية التي أجريت لجلالته؛ وثانيا بمناسبة حصول ولي العهد مولاي الحسن على شهادة البكالوريا.

وإنها لمناسبة تبعث على الاعتزاز والاطمئنان من حيث قدرة بلادنا على مجابهة التحديات المرتبطة بالعشرية الثالثة من العهد الجديد، فإذا كانت العشريتان الأولى والثانية من حكم جلالة الملك محمد السادس قد شهدتا ثورة إصلاحية هادئة، تجسدت عناوينها الكبرى في الأوراش المهيكلة ذات البعد السياسي والمؤسساتي والحقوقي، فإن هذه السنة قد دشنت العشرية الثالثة بعنوان عريض وبارز مرتبط بمصالحة أشمل وأعمق ألا وهي المصالحة الاجتماعية والاقتصادية من خلال تجديد جلالة الملك نصره الله في خطابه السامي بمناسبة عيد العرش يوم 30 يوليوز 2019، لدعوته إلى مراجعة وتحيين النموذج التنموي الحالي، من خلال الصياغة التشاركية لمشروع نموذج تنموي جديد يرقى إلى تطلعات وطموحات المغاربة ويحقق الإقلاع الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والمجالية لبلادنا.

وقبل استحضار حصيلة عمل المجلس خلال هذه الدورة، لابد من التوقف عند أهم حدث طبع هذه الدورة العادية التي انطلقت، وتختتم اليوم، في سياق وظرف وطني وعالمي استثنائي وغير مسبوق مرتبط بتفشي وباء كورونا "كوفيد-19" وتداعياته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على المستوى الوطني والدولي.

ونجدد بهذه المناسبة، باسمكم جميعا، لاعتزازنا بحكمة وتبصر جلالة الملك محمد السادس نصره الله، ونظرته الاستباقية بدعوته إلى اعتماد تدابير وإجراءات حاسمة وسريعة لمواجهة تفشي الوباء، عبر مقاربة ارتكزت على جعل صحة المواطنين والمواطنات وسلامة الوطن في صدارة الأولويات، بدءا من الدعوة إلى إغلاق الحدود البرية والجوية، وإحداث صندوق خاص بتدبير ومواجهة فيروس كورونا، وإصدار جلالته لتعليماته السامية من أجل تعبئة وسائل الطب العسكري لتعزيز الهياكل الطبية المخصصة لتدبير هذا الوباء، ومختلف الإجراءات المتخذة من قبل السلطات العمومية، تنفيذا للتعليمات الملكية السامية. وهي التدابير التي مكنت بلادنا من التحكم إلى حد بعيد في الوباء، والحد من انتشاره، وتجنب خسائر كبيرة على المستوى البشري، قياسا بما تكبدته حتى أكبر الدول وأكثرها تقدما.

كما نعبر عن افتخارنا بالمبادرة الملكية الرائدة لدعم 15 دولة إفريقية صديقة بمستلزمات طبية وأدوية لمواجهة وباء كورونا، والتي تندرج في سياق المبادرة الملكية السامية بإطلاق إطار عملياتي للتعاون الإفريقي-الإفريقي لمواجهة وباء كورونا، وهي المبادرات التي عكست قيم التضامن التي يبلورها المغرب في تعاونه مع دول القارة، وتجسد الإرادة الملكية الراسخة لتأكيد التعاون والتضامن الإفريقي.

وفي هذا الصدد، يتقدم المجلس بالتعازي الحارة لعائلات كافة الضحايا التي وافتهم المنية بسبب هذا الوباء، متمنيين الشفاء العاجل لباقي المصابين، سائلين المولى عز وجل أن يرفع هذا الوباء عنا وعن الإنسانية جمعاء.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد وزير الدولة المحترم،

ارتباطا بهذا الوضع، كان من المنطقي والضروري أن يعمد مجلس المستشارين إلى ملاءمة نظام استغلاله خلال هذه الدورة مع مستجدات الوضعية الوبائية لبلادنا وحالة الطوارئ الصحية المعلنة من قبل السلطات العمومية، وبما يضمن استمرار أداء مجلسنا الموقر بالأدوار الدستورية المناطة به، وتبعا لذلك وضع المجلس، بفضل إسهامكم والتزامكم وانخراطكم الجماعي الذي نجدد الشكر الجزيل لكم عليه، نظاما استثنائيا للاشتغال خلال هذه الدورة، مكننا بفضل العمل الجماعي لكل مكونات المجلس من التغلب على التحديات والإكراهات التي فرضتها الجائحة.

ولقد مكنت التدابير المتخذة خلال هذه الفترة من تكريس دور مجلس المستشارين كشريك أساسي وفاعل، إلى جانب مجلس النواب والحكومة، في مواجهة جائحة كورونا ومكافحة مختلف تداعياتها، كما حظيت هذه الإجراءات بالإشادة والتنويه من طرف المراقبين، لاسيما بعد اعتماد التجربة الأولى من العمل البرلماني بالمغرب والمتمثلة باعتماد آليات التصويت الإلكتروني عن بعد.

وحرصا على تكريس الدور المحوري لمجلسنا في محاربة الوباء واستثمار كافة الآليات الدستورية لتتبع العمل الحكومي ذي الصلة، شهدت وتيرة اجتماعات مكتب المجلس وندوة الرؤساء كثافة وارتفعا ملحوظين.

كما اتسم عمل اللجان الدائمة بتعبئة وتفاعل مسؤول مع متطلبات تسريع إقرار القوانين المرتبطة بتدبير الجائحة وتداعياتها، ومواكبة دقيقة للعمل الحكومي ذي الصلة، لاسيما عبر تقديم طلبات الاستماع إلى المسؤولين الحكوميين المعنيين بشكل مباشر بتدبير الجائحة.

وبصفة عامة، فقد اتسمت هذه الدورة البرلمانية بروح عالية من المسؤولية والعمل الجاد والالتزام الذي أبانت عليه مختلف مكونات المجلس: مكتب المجلس، ندوة الرؤساء، اللجان الدائمة، الفرق والمجموعة البرلمانية وباقي أعضاء المجلس، وكافة الأطر الإدارية بالمجلس.

السيد وزير الدولة المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تميزت هذه الدورة على الصعيد التشريعي باعتماد مجلس المستشارين لأول مرة في تاريخ العمل البرلماني بالمغرب، والثانية على صعيد إفريقيا والشرق الأوسط، لآلية التصويت الإلكتروني عن بعد، عبر منصة معلوماتية مؤمنة ابتداء من الجلسة العامة المنعقدة يوم الثلاثاء 12 ماي 2020، وقد جاء اعتماد هذه الآلية، كما تعرفون، بهدف ضمان مشاركة أوسع للسيدات والسادة المستشارين في المناقشة وفي عملية التصويت، بما يتوافق مع مقتضيات الفصل 60 من الدستور الذي ينص على أن "التصويت حق شخصي لا يمكن تفويضه"، ومضمون المادة 175 من النظام الداخلي للمجلس.

ولقد شهدت الحصيلة التشريعية للمجلس الموافقة على 20 نصا تشريعيا، كانت على درجة كبيرة من الأهمية، من حيث استجابتها لمتطلبات الفترة الراهنة.

وعلى صعيد آخر، عرفت هذه الدورة البرلمانية تكوين المجلس للجنة النظام الداخلي طبقا للمادة 368 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، من أجل دراسة مقترح لتغيير وتتميم النظام الداخلي للمجلس، والتي تمكنت بعد اجتماعات مطولة من إقرار تعديلات توافقية ترمي إلى إقرار قواعد خاصة لاشتغال المجلس في الأحوال غير العادية، وإقرار أحكام خاصة بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية في عمل مجلس المستشارين، وبكيفيات دراسة مشاريع قوانين المالية التعديلية.

وإنني أود ها هنا أن أجدد التعبير عن شكرنا الجزيل لكافة مكونات المجلس على انخراطها البناء وعلى روح التوافق والإجماع التي ميزت مختلف أطوار اشتغال هذه اللجنة الدائمة، وأحيي بالمناسبة السيد مقرر اللجنة والأطر الإدارية التي رافقتها.

وعلى الرغم من النظام الاستثنائي لعمل اللجان الدائمة بغاية التكيف مع التطورات المرتبطة بانتشار الوباء، فإن وتيرة الاجتماعات حافظت إلى حد كبير على نفس مستواها، مع ملاحظة تسجيل سلاسة ومرونة واضحتين في برمجة النصوص القانونية ذات الصبغة الاستعجالية في أجواء من التضامن والوحدة، عكست المجهود الوطني المتراص لمجابهة آثار الوباء وبينت معدن المغاربة في أوقات الشدة.

وفي هذا الصدد، فقد عقد المجلس ما مجموعه:

- 33 جلسة عامة بما يناهز 46 ساعة عمل؛

- و32 اجتماع للجان الدائمة بمعدل 75 ساعة عمل؛

- و4 اجتماعات للجنة النظام الداخلي بمدة زمنية فاقت 7 ساعات.

كما قدمت مختلف مكونات المجلس ما مجموعه 244 تعديلا على مختلف النصوص التي تدارستها اللجان الدائمة، قبلت الحكومة منها 37 تعديلا، علما بأن أغلب التعديلات المقترحة إما تم سحبها أو تم إدماجها في إطار صيغ توافقية، عكست مرة أخرى أجواء التعاون الإيجابي لمكونات المجلس مع الحكومة خلال هذه الفترة الحساسة.

وبالمقابل، فقد بلغت عدد التعديلات المقترحة حول أرضية تعديل النظام الداخلي لمجلسنا 113 تعديلا، أدمجت الأغلبية الساحقة منها في الصيغة النهائية التي وافقت عليها اللجنة المختصة، والتي صادقتم عليها بالإجماع قبل قليل، والتي بطبيعة الحال ستحال على المحكمة الدستورية طبقا للمساطر المرعية، مباشرة بعد انتهاء هذه الجلسة الاختتامية.

ومن جهة أخرى فإن مكتب المجلس، للتذكير، عازم على برمجة جميع مشاريع ومقترحات القوانين المحالة على اللجان الدائمة بالمجلس، وقد راسل في هذا الصدد هذه اللجان، كما راسل الحكومة أيضا، بغرض تحديد المسؤوليات والوقوف على الأسباب الحقيقية التي حالت وتحول دون برمجة البعض من هذه النصوص، وقد تبين له، أي للمكتب، بأن هذه الأسباب، التي لا يتحمل فيها أية مسؤولية، هذه الأسباب لا تعود بالضرورة إلى تعثر الإجراءات المرتبطة بالتنسيق والأجندة، بقدر ما ترجع كذلك إلى مدى التجاوب الحكومي مع الحضور إلى أشغال اللجان للتعبير عن الموقف من بعض المقترحات، التي يتعين على الحكومة أن تحدد الموقف منها، إما لكونها لا تحظى بالأولوية لديه أو لتغيير الوزراء المشرفين على بعض القطاعات المعنية ببعض المشاريع ذات الأهمية، وأملنا أن يتم في الدورة المقبلة البت في جميع النصوص العالقة لدى لجان المجلس.

أما على مستوى مراقبة العمل الحكومي، فلقد شكلت الأسئلة الشفهية مناسبة للتفاعل بين أعضاء المجلس والحكومة حول مستجدات الحالة الوبائية لبلادنا وكافة التدابير المتخذة لمكافحة تداعياتها، وقد حظيت هذه الجلسات بمتابعة مهمة، ربما غير مسبوقة،

من قبل الرأي العام ووسائل الإعلام لدرجة أصبحت منبرا مهما للتعرف على المستجدات والتطورات المرتبطة بالحالة الوبائية ببلادنا.

وفي هذا الصدد، فقد عقد المجلس خلال دورة أبريل 2020 إثني عشر (12) جلسة للأسئلة الشفهية، كما عقد المجلس ثلاث (3) جلسات شهرية خاصة بتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة، همت مواضيع مرتبطة جميعها، قليلا أو كثيرا، بأزمة "كوفيد-19" وتداعياتها على الجوانب الصحية والاقتصادية والاجتماعية، وعلى راهن ومستقبل الوضع ببلادنا.

كما عقدا مجلسا البرلمان، طبقا لأحكام الفصل 68 من الدستور، جلسة عامة مشتركة، خصصت لتقديم رئيس الحكومة لبيانات تتعلق "بتطورات تدبير الحجر الصحي ما بعد 20 ماي"، وذلك يوم 18 ماي 2020، أعقبتها عقد مجلس المستشارين جلسة عامة يوم الثلاثاء 19 ماي 2020 لمناقشة هذه البيانات من قبل ممثلي الفرق والمجموعة البرلمانية، تفعيلا لمقتضيات المادة 273 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، ليشهد العمل البرلماني المغربي بذلك، لأول مرة في تاريخه، عقد جلسات عمومية لتقديم ومناقشة البيانات المقدمة من قبل رئيس الحكومة.

وعلى صعيد التزامات وتعهدات السادة الوزراء خلال جلسات الأسئلة الشفهية، والتي تعودنا أن نوثقها وأن نرصدها وأن نتابعها باستمرار، فقد تم حصر 18 التزاما تتعهد بموجبه الحكومة بمعالجة عدد من الملفات والإشكالات الاجتماعية والاقتصادية التي خلفتها جائحة كورونا، وكما اعتدنا على ذلك، ستتم موافاة الفرق والمجموعة بهذه الالتزامات لكل غاية مفيدة، كما سيتم نشرها على الموقع الرسمي للمجلس.

وبالنسبة لإحصاءات الأسئلة الشفهية، فقد بلغ عدد الأسئلة الشفهية المتوصل بها خلال الفترة الفاصلة بين دورتي أكتوبر 2019 وأبريل 2020 ما مجموعه 246 سؤالا، أجابت الحكومة على 163 منها خلال 12 جلسة عامة، من ضمنها 124 سؤالا محوريا و17 سؤالا آنيا و22 سؤالا عاديا.

وبالنسبة للتوزيع المجالي القطاعي، فقد ركزت أسئلة السيدات والسادة المستشارين على القطاع الاجتماعي بنسبة تعادل 38% من مجموع الأسئلة المطروحة، ثم القطاع الاقتصادي بنسبة 32%، ثم قطاع الشؤون الداخلية والبنيات الأساسية بنسبة 18%، فالمجال الحقوقي والإداري والديني بنسبة 6%، وأخيرا قطاع الشؤون الخارجية بنسبة 6% أيضا.

بينما بلغ عدد الأسئلة الكتابية المتوصل بها خلال نفس الفترة ما مجموعه 808 سؤالا، أجابت الحكومة على 320 سؤالا منها، أي بمعدل 39%.

وعلى مستوى العمل الرقابي للجان الدائمة، فلقد تميزت أشغالها خلال هذه المرحلة بمواكبة دقيقة للعمل الحكومي ذي الصلة بتدبير جائحة كورونا، وسعت الفرق والمجموعة البرلمانية بالمجلس دائما إلى التعبير عن انشغالات وتساؤلات المواطنين، حيث طرحت الفرق والمجموعة البرلمانية قضايا محورية وطلبت الاستماع للحكومة حول مستجدات التدبير الحكومي في شتى القطاعات، لاسيما المتضررة من الجائحة، بلغت في مجموعها 14 طلبا خلال هذه الدورة، وتكلل ذلك ببرمجة 6 اجتماعات مع المسؤولين الحكوميين المعنيين بشكل مباشر لدراسة مواضيع مرتبطة بالجائحة وذات أهمية قصوى.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد وزير الدولة المحترم،

في إطار تعزيز قدرات المجلس وحرصه على تمكين العموم من المعلومات وتيسير ولوج الباحثين والمهتمين إلى المعلومات ذات الصلة بوظائف المجلس الدستورية، فضلا عن تطوير الخدمات المعلوماتية المقدمة للباحثين والعموم، تم توقيع اتفاقية شراكة بين مجلس المستشارين والمندوبية السامية للتخطيط بهدف تعبئة الدور الطلائعي "للمركز الوطني للتوثيق" التابع للمندوبية السامية للتخطيط، في تثمين ما ينتجه مجلس المستشارين من وثائق في مجالات التشريع ومراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية والدبلوماسية البرلمانية، إضافة إلى الأنشطة التي ينظمها المجلس في إطار احتضانه للنقاش العمومي والحوار المجتمعي التعددي ونهجه لسياسات البيانات المفتوحة والبرلمان الإلكتروني.

وبغرض الارتقاء بمستوى التعاون المؤسساتي بين مجلس المستشارين والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، فسيتم العمل على تحيين مذكرة التفاهم، التي سبق توقيعها سنة 2014 على ضوء مقتضيات النظام الداخلي الجديد لمجلس المستشارين والقانون الجديد المنظم للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وإغنائها بواجهة عمل إضافية تهم بالخصوص مواضيع ذات الصلة بالعدالة الانتقالية والعدالة الاجتماعية، ومتابعة تفعيل توصيات أجهزة المعاهدات، وما يستلزمه ذلك من الرقي بملاءمة التشريعات الوطنية مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، فضلا عن تقوية الحضور والمساهمة البرلمانية في أشغال مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. كما سيهم تحيين مذكرة التفاهم اعتبار الأنشطة التي تندرج في نطاق احتضان مجلس المستشارين للنقاش العمومي والحوار المجتمعي التعددي، ولاسيما منها ذات الصلة بالعدالة المناخية وأجندة أهداف التنمية المستدامة.

تلكم هي مخرجات الاجتماع الذي تم برحاب المجلس مع السيدة رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان والأطر المرافقة لها.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

على الصعيد الدبلوماسي، واصل مجلس المستشارين، بالرغم من ظروف الجائحة، عمله في إطار خارطة طريق تمت بلورتها من

طرف مكتب المجلس حول تدبير العمل الدبلوماسي في سياق حالة الطوارئ الصحية المرتبطة بفيروس كورونا المستجد ومخطط وفترة الحجر الصحي ببلادنا والخروج منها، بالإضافة إلى رقمنة العمل الدبلوماسي لمجلس المستشارين عبر اتخاذ تدابير مكملة للإجراءات القائمة وتطوير وسائل العمل عن بعد ووضع الإطار التقني المناسب للأنشطة الدبلوماسية، والذي أمن مشاركة أعضاء الشعب الوطنية الدائمة للمجلس لدى الاتحادات البرلمانية الجهوية والقارية والدولية في الاجتماعات والمؤتمرات التي عقدتها هذه الأخيرة عبر التناظر المرئي.

وفي هذا الإطار، شاركت وفود مجلس المستشارين في أشغال كل من:

لجنة القضايا القانونية وحقوق الإنسان التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، ولجنة القضايا السياسية والديمقراطية التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، وجلسة الاستماع المنظمة من قبل لجنة القضايا القانونية وحقوق الإنسان التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا حول موضوع: "حقوق الإنسان وجوانب سيادة القانون لأزمة فيروس كورونا"، والمؤتمر المنظم من طرف البنك الدولي حول موضوع: "اجتماع برلماني افتراضي حول إستراتيجية البنك الدولي بشأن الهشاشة والصراع والعنف"، والاجتماع البرلماني حول موضوع: "مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في إطار وباء كوفيد-19"، والاجتماع البرلماني الدولي حول موضوع: "تأمين مستقبلنا المشترك: مشروع دليل للعمل البرلماني بشأن نزع السلاح من أجل الأمن والتنمية المستدامة"، واجتماع مجموعة البحر المتوسط والشرق الأوسط التابعة للجمعية البرلمانية لحلف شمال الأطلسي حول موضوعي "التنمية والأمن في منطقة الساحل" و"وباء كوفيد-19 في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا".

هذا، وشارك المجلس أيضا في ندوة حول موضوع: "إعادة البناء بشكل أفضل: الدروس المستفادة من وباء كوفيد-19 لتعزيز دور البرلمانات في الحد من مخاطر الكوارث"، كما شارك أيضا في الندوة الدولية حول موضوع: "الاستجابة لكوفيد-19 وأهداف التنمية المستدامة" المنظمة من قبل الاتحاد البرلماني الدولي وشبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة، واللجنة الفرعية للشرق الأدنى والأوسط التابعة للجنة القضايا السياسية والديمقراطية بالجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا.

فضلا عن ذلك، شارك مجلسنا الموقر في اجتماعات هياكل الاتحادات والشبكات البرلمانية، التي هو عضو فيها، ولاسيما: اللجن الدائمة والجلسة العامة للبرلمان العربي، والاجتماع المشترك للجنة الهجرة والجمارك ولجنة النقل والتكنولوجيات التابعتين للبرلمان الإفريقي، والمنتدى البرلماني المنعقد بمناسبة المنتدى السياسي رفيع المستوى بالأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة.

وأود استغلال هذه الفرصة للوقوف عند مواقف الإشادة والتنويه التي أصدرتها الاتحادات الجهوية والقارية والدولية حول الإستراتيجية المتفردة التي اعتمدتها المملكة المغربية في مواجهة فيروس كورونا المستجد والتي أجمعت كلها على التنويه بالنموذج المغربي وبإجراءاته الاستباقية من أجل محاصرة الوباء، وبدعمها لمبادرة جلالة الملك محمد السادس نصره الله، من أجل خطة إفريقية موحدة وتضامنية لدعم الدول الإفريقية في مكافحة فيروس كورونا، وكذا مجموع المبادرات والمساهمات المادية والتشريعية التي قام بها البرلمان المغربي ضمن الجهود الوطنية لمواجهة الوباء وتدبير تداعياته، ويتعلق الأمر بكل من: الاتحاد البرلماني الدولي، والبرلمان الإفريقي، وبرلمان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وبرلمان أمريكا الوسطى، والبرلمان الأنديني، ومنتدى رئيسات ورؤساء المجالس التشريعية بأمريكا الوسطى والكاريبي "الفوبريل".

وفي نفس الإطار، عملت مكونات مجلس المستشارين على مواصلة حشد الدعم لقضية وحدتنا الترابية، وتحقيق التضامن الإفريقي ودعم مبادرة جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده من أجل خطة إفريقية موحدة وتضامنية لدعم الدول الإفريقية في مكافحة فيروس كورونا المستجد، والتعاون جنوب-جنوب، والانخراط في الجهود العالمية الرامية للتصدي للوباء، وذلك عبر تطوير التعاون وتبادل التجارب والممارسات الفضلى مع برلمانات دول العالم، في مجال التعاطي مع فيروس كورونا ومعالجة انعكاسات الوباء على المستويات الاقتصادية والتنموية والاجتماعية.

وتبعا لذلك، عقدنا بصفتنا رئيسا لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي، لقاء مع رئيسات ورؤساء كافة الاتحادات البرلمانية الجهوية والقارية بأمريكا اللاتينية والكاريبي، تمحورت حول سبل تعزيز التعاون البرلماني في ظل جائحة كورونا، وتوج هذا اللقاء التواصلي الهام بالمصادقة على الإعلان المشترك، الذي نوه، بالمناسبة، بالمبادرة السامية لجلالة الملك، الرامية إلى إرساء إطار عملي لمواجهة تداعيات هذا الوباء على المستوى الإفريقي، حيث اعتبر رؤساء ورئيسات الاتحادات البرلمانية الجهوية والقارية بأمريكا اللاتينية والكاريبي، اعتبرت أن "الركائز والمبادئ والقيم المثلى لمبادرة جلالته تشكل أرضية صلبة لصياغة خطة عمل مشتركة بين كافة دول الجنوب من أجل مواجهة هذا الوباء وتداعياته على كافة المستويات".

وضمن نفس التوجه، عقدنا، بصفتنا رئيسا للشبكة البرلمانية للأمن الغذائي في إفريقيا والعالم العربي، اجتماع المكتب التنفيذي للشبكة لتدارس موضوع: "تأثير جائحة كوفيد-19 على الأمن الغذائي بالمنطقتين الإفريقية والعربية"، بمشاركة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والذي توج بتوصيات نوعية جد هامة.

وتجدر الإشارة، ونحن نختتم هذه الدورة، التذكير بأن ما حققته بلادنا وخصوصا في مجال توطيد نموذجنا الديمقراطي والتنموي، إلى جانب واقعية وجدية ومصداقية مقترح الحكم الذاتي، ومتانة إجماعنا الوطني، بقيادة جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، قد ساهمت بقدر كبير من الاعتبار في تعزيز الوحدة الترابية وترسيخ السيادة الوطنية

على أقاليمنا الجنوبية، وتوسيع دائرة البلدان المقرة بمشروعية وعدالة قضيتنا الوطنية، حيث عشنا خلال السنة الأخيرة ما يمكن أن نسميه سنة اندحار الوهم وانهيار الأطروحات التضليلية والانفصالية، وهو ما تجسد وترسخ من خلال سحب العديد من البلدان اعترافها بالجمهورية الوهمية، وفتح عدد من البلدان الصديقة والشقيقة قنصليات وتمثيليات دبلوماسية بأقاليمنا الجنوبية وخصوصا مدينتي العيون والداخلة.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد وزير الدولة المحترم،

في الختام، يسعدني أن أتوجه، باسم المكتب، بالشكر الجزيل إلى السيد رئيس الحكومة وباقي أعضاء الحكومة، على تواصلهم وتعاونهم الدائم مع مجلسنا، والشكر موصول كذلك للسيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان على ما يقوم به من جهود من أجل تيسير التعاون والتنسيق بين مجلسنا والحكومة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل كذلك للسيدات والسادة المستشارين المحترمين وأعضاء مكتب المجلس ورؤساء الفرق ومنسق المجموعة البرلمانية، ورؤساء اللجن الدائمة، على عملهم الجاد والمسؤول وحرصهم المتواصل من أجل الارتقاء بأداء مؤسستنا إلى مستوى متقدم.

ويسعدني، بنفس المناسبة، أن أنوه مرة أخرى بأطر وموظفات وموظفي مجلس المستشارين، على تفانيهم في العمل لخدمة مصلحة مؤسستنا التشريعية.

والشكر موصول أيضا لجميع الأجهزة الأمنية التي تسهر على أمن مقرات المجلس والحرص على انسيابية الولوج إليها.

كما لا يفوتني بهذه المناسبة، أن أتوجه بالشكر لمختلف وسائل الإعلام الوطنية والدولية على مواكبتها المهنية لأنشطتنا ونقلها لعموم الرأي العام الوطني والدولي.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الآن أعطي الكلمة للسيد أمين المجلس، لتلاوة برقية الولاء المرفوعة لجلالة الملك.

تفضل السيد الأمين.

<u>المستشار السيد إدريس الراضي، أمين المجلس:</u>

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد وزير الدولة المحترم،

السيدات والسادة المستشارين،

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

برقية مرفوعة إلى

حضرة صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

نعم سيدي أعزكم الله؛

بمناسبة اختتام مجلس المستشارين، لأشغال دورة أبريل للسنة التشريعية 2019-2020، يتشرف رئيس مجلس المستشارين، أصالة عن نفسه ونيابة عن كافة السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين، أن يرفع إلى السدة العالية بالله أدام الله عزه ونصره، أسمى آيات الولاء مقرونة بخالص عبارات الوفاء والإخلاص.

إن هذه الدورة يا مولاي، تميزت بحصيلة هامة في مجالات التشريع ومراقبة العمل الحكومي والدبلوماسية البرلمانية، في ظل تعبئة قصوى واستثنائية أردناها أن تستجيب لتوجيهات جلالتكم الحكيمة والمتبصرة ونظرة جلالتكم الاستباقية لاعتماد تدابير وإجراءات حاسمة وسريعة لمواجهة تفشي وباء كورونا.

وهكذا يا مولاي، فعلى مستوى الأداء التشريعي، عرفت هذه الدورة الموافقة على 20 نص تشريعي، اتسمت بأهمية كبرى في هذه المرحلة الدقيقة التي تمر منها بلادنا، وتتجاوب مع التحديات الصحية والإجتماعية والاقتصادية المرتبطة بهذه المرحلة.

كما شهدت هذه الدورة اعتماد مجلس المستشارين، في مبادرة هي الأولى من نوعها في تاريخ العمل البرلماني بالمغرب، والثانية على صعيد إفريقيا والشرق الأوسط، آلية التصويت الإلكتروني على النصوص التشريعية.

أما على المستوى الرقابي، فقد حرص مجلس المستشارين على جعل جلساته الأسبوعية للأسئلة الشفهية، وكذا الجلسات الثلاث الخاصة بتقديم أجوبة السيد رئيس الحكومة على الأسئلة المتعلقة بالسياسات العامة، فرصة لترجمة تساؤلات المواطنات والمواطنين ومخاوفهم وتطلعاتهم، ارتباطا بهذه الظرفية الدقيقة، مستلهما محاورها من روح توجيهات جلالتكم المولوية السامية، المرتبطة بمواجهة تفشي كورونا في بلادنا.

وعلى مستوى الدبلوماسية البرلمانية، صار المجلس مهتديا بتوجيهات جلالتكم السامية على نهج دبلوماسية برلمانية مبادرة واستباقية، حيث تميزت هذه الدورة بمشاركة أعضاء الشعب الوطنية الدائمة للمجلس لدى الاتحادات البرلمانية الجهوية والقارية والدولية في الاجتماعات والمؤتمرات التي عقدتها هذه الأخيرة، وكذا في الهياكل والشبكات البرلمانية التي يعتبر المجلس عضوا فيها، فضلا عن رئاسة اجتماع المكتب التنفيذي للشبكة البرلمانية للأمن الغذائي بإفريقيا والعالم العربي، وعقد اجتماع مع كافة رئيسات ورؤساء الاتحادات البرلمانية الجهوية والقارية بأمريكا اللاتينية.

وخلال هذه اللقاءات، أصدرت الاتحادات الجهوية والقارية

والدولية مواقف إشادة وتنويه بالإستراتيجية المتفردة التي اعتمدتها المملكة المغربية في مواجهة فيروس كورونا المستجد، معتبرة أن الركائز والمبادئ والقيم المثلى لمبادرات جلالتكم الرامية لإرساء إطار عملي لمواجهة تداعيات وباء كورونا على المستوى الإفريقي، تشكل أرضية صلبة لصياغة خطة عمل مشتركة بين كافة دول الجنوب، من أجل مواجهة هذا الوباء وتداعياته على جميع المستويات.

إن مجلس المستشارين، يا مولاي، يعي أهمية ودقة المرحلة الراهنة التي تجتازها بلادنا، وبهذه المناسبة يجدد التأكيد على انخراطه الدائم في الديناميات الإصلاحية والأوراش التنموية الكبرى التي يرعاها مولانا أعزه الله، بحكمة وتبصر وبعد نظر، والتي جعلت من بلادنا نموذجا يحتذى به وذي ريادة على صعيد المنطقة.

حفظكم الله يا مولاي وأبقى جلالتكم على الدوام عالي القدر ورفيع المقام، وجعل عهد جلالتكم المشرق متوهجا بالعطاء، ومتميزا بالنماء، وحقق ما ترجونه لمملكتكم السعيدة وشعبكم الوفي من تقدم ورقي وازدهار، وأدام على جلالتكم نعمة الصحة والنصر والتمكين، وأقر عين جلالتكم بصاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير الجليل مولاي الحسن وصاحبة السمو الملكي الأميرة المصونة للاخديجة وشقيقكم السعيد صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد وسائر أفراد الأسرة الملكية الشريفة، إنه سميع مجيب.

والسلام على مقام جلالتكم العالي بالله ورحمة منه تعالى وبركاته.

خديمكم الوفي: عبد الحكيم بنشماش

رئيس مجلس المستشارين.

حرر بالرباط يوم الخميس 2 ذو الحجة 1441هـ
الموافق لـ 23 يوليوز 2020.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الأمين المحترم.

شكرا لكم جميعا على حضوركم ومساهمتكم.

ورفعت الجلسة.